ابن ملك

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق نستعين

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد اي لا يصل الى تصوره بحقيقته كل من يجد في الكشف باي طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه عما عداه وما قيل انه جاد بالجاء المهملة تحامق انه لا يبلغ كنهه من ان يجده فليس بشيء لخلوه على هذه الفائدة اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق كان على ان فيه ايهام جواز التجديد من البلوغ الى الكنه وهو باطل ولا يحصى اي ولا ينضبط عدد نعمه عاد في الكشف وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا عددها فالاحصاء هنا مستعمل في الضبط فقد على سبيل التجريد كما قالوا في قوله تع اسرى بعبده ليلا وجاد متحيرا في بحار عرفانه ارواح العالمين بكسر اللام وتاراصار مستنيرا بانوار احدنا انساح العالمين بفتح اللام جمع سيح والصلوة على من يرى ولم يبصر فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو قوله انزا وهو بفتحتين الصياح الطهوس الانمحاء من باب خلد وجلس وطمسه غيره من باب ضرب فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على انزولا زايدة مذكورة للنفي اي ولم يدرسا من دسوم الكفر الا ازالة وعفاه في مختار الصحاح عفى المنزل اندرس وامحى وهفت الريح تعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى فهذه والفريضة مؤكدة لما عطف عليه بحسب المعنى محمد بالحاء المبعوث بالهدى اي بالامداد بالهداية للناس فان تعدى لازما ومتعديا والنور بالنور اي لذي كان قبل لاء لاء في جبهة اي بنور الاسلام الذي طلع عن الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بين مقدمنه بالفتح والسكون مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي ينشرح ببركة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة تسببية لمحمد اي صفة جرت على غير من هي له والصلوة على اله الكرام جمع كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوزاق التي كتبتها اشارة ذهنية او خشية

بناء على ان

بناء على ان الدباجة هذه متاء خره عما كتبه كما هو الاكثر اوراق
مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب المشايخ في مختار الصحاح الديباجتان
الحسنان فكان ما ذكرنا اوائل الكبر جزءها وجمعها فكذلك يسمى بالديباجة
جمعا ماخوذة من غرائب فوايد المفتاح وابتدئ انا اولا نصب على
الظرفية اى قبل اعراب الديباجة بآية من كتاب الله تبع تبركا وتيمنا
وعرفوا الاية بانها طايفة من القرآن تتصل بعضها ببعض الى انقطاعها
طويلة كانت او قصيرة وبدت بالجار ابتدئ بدأت من الابتداء
ليفيد مهارة تمرنا اى حذاقة في باب الاعراب اعيادا عليه يقال مرن
على الشيء من باب دخل بقوده والمرن عليه كذا في مختار الصحاح
معتصما حال من فاعل ابتدئ من اللهم بحبل الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد
كائنا من الله وقدم الحال العامل من الله على ذي الحال المجرور وهو بحبل الرشاد
وان لم يجز في الاصح للتوسع في الافعال اعتنى به فتكر ومانع في بعض النسخ
حبل الرشاد بدون الباء لانها عدوه كسب اللغة التي راينا ها فاقده
الهاوون الوسيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة ومنقذا عطف
على معتصما بان شغلني غيرها مبذول والعذر اى الاعتذار عند كرام
الناس مقبول اما الاية فقوله تع قال رب اني لا املك الا نفسي واخي فاغفر
لنا فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى موسى رب منادى اني حذف حرف
النداء وهو حذف ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اى
اى اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان يا المتكلم اذا اضيف اليه المنادى
جاز اسكانه وفتحه كما جاز في غير النداء وجاز حذفه اجتزاء بالكسرة
بهذا الحذف في غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
وجاز ابو الله الفالانه نوع من التخفيف غير النداء فيطلب الفراغ
منه بالسرعة لتوجه الى المقصود وجاز ابو الله الفالانه نوع من التخفيف
ولا يكاد هذا الابوال يوجد في غير النداء نحو يا رباتجاوزني وعليه
قولهم انفق بلا ابقر تنوين اصله يا بالمحذوف ياء النداء وقلب

ياء المتكلم الفا واما ما ورد مضموما او منونا فاجعل بلال اسم جنس
نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف
الياء وقلبها الفا في المضاف الى ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا
بالاضافة اليها فلا يقال في عوور ياعدو يحذف الياء ولا ياعدوا و
بقلبها ومحل رب بدون الياء المحذوف منصوب لانه مفعول به
لان معناه اريد او اعني رب ويارب مع سائقتها اي اخرها و
غاينها يقال ساقة الجيش اي مؤخرها يعني ان قوله يارب مع قوله
لا املك الا نفي واخيه في محل النصب كونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه
نظر لان الجملة التي لا يقع موقع المفرد لا يكون لها من الاعراب لان الجملة
مبنية لا يستحق الاعراب نفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة تنائها
موقع المفرد وهذا مشهور لا سترة بالضم ستريه اي لا شك فيه هذه الجملة
اي جملة يارب مع سائقتها ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول
لا يكون الا جملة ارجلة يارب مع اي مقول القول الذي قصديه الحكايه
جملة محكية مستقلة ليس الا لهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول يعني الحكاية
لانه ابتداء الكلام المحكي بدر وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة
قوله اللهم لفظة يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطاء الحاصل
بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني القوم اوجاءني اللهم
زلا زيدا افعناه لا يوخذني يارب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى
المستثنى او التاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني ادعو
اللهم شيء في كلامي انه حق واستثناء صدق وقد يقال قد خبرت العا
دة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه ستعان في انبا
ته بالله تع واصله يا الله امر قصد لنا بالخير فحذف حرف النداء
لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصديه فصار اللهم
الا ان يقال ان قال لهم هنا بمعنى ذكر وعلى هذا ياء قول قولهم قولنا فيا
مصدر وغير ذلك لكن حينئذ لا يكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور

بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان هذه
الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا يعني ان لا نم
انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مفعول القول
حكاية عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو
في موقع المفرد فهذا الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى
عليك ان قول ذلك القائل في محل النصب لكونه مفعول القول بائي معنى
هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة القول في محل النصب
ولهذا عدوها احدى الجمل التسع التي لها محل من الاعراب حيث قسموا
الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب والى ما لها محل منه وسيشير لذلك
قولهم ان مقول يكون جملة تحكية ولا يكون لفظ منصوبا الا اذا كان
مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا
اذا اراد شخص الله اكبر وقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان
معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا بدل على هذا
المجموع لهذا جاز ان يكون مفردا انتهى واما وجه اخران
المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية كذا الفاعلية انما تطرا
دان على الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا يكون الا لفظا
مفردا لا جملة فتح تسقيم الكلام ويحصل المراد بفتح الميم للطالب
من دار السنة طلسه كذا في شرح جمال الدين لكتاب وكذا اي يكون
القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من
اسم وفعل منظورا ايضا كما فيه منقوض بالمنادى نحو يا رب فانه كلا
م مع انه مركب من حرف النداء واسم هو المنادى لان المنادى هو
الاسم المطلوب اقبال احدى حروف النداء فهي قوله منقوض با
لمنادى نوع شائع قوله وجوابهم مبتدا وخبره قوله مزيف اي جواب النحاة
بان النداء في تقدير الفعل كاترجو حيث قال فان معناه اريد او اعني
رب فيكون مركبا من فعل واسم مزيف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل كما

محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي تدرب به النداء مثل اريد واعني
وادعو كذلك اذا محتمل لهما لكن يمكن ان يقال بضرورة نصب على انه مفعول
به لهم ان الملازمة في قولنا لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب
ممنوعة وانما يصدق تلك الملازمة ان لو كان الفعل المقدر به النداء
اخباريا وهو ممنوعة لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من الصيغ المشتركة
بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود وجمع عقد بالفتح كالبيع والعتق و
النكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه اذا لفظ بعت
بعت وكذا نظايره مشتركة بين الاخبار والانشاء فانه بعت مثلا يحمل
للانشاء والبيع تارة اذا مرة والاخبار عنه اخرى صفة يحذرون اذا
تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اذا مرة والجمع
تارات وتيترٍ كعنب ورُعاً قالوا افعله تارة بعد تارة يحذرون والتاء انتهى
واما انتصابها فهو اما على الظرفية او على المصدرية على ما مر مثل
في مرة في قولك ضربته مرة وكذا لفظ دعوى يستعمل تارة لانشاء
النداء اي لانشائه وانشائه بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة
الكائنة فلا بأس لنا ان نذكر بهنا معنى الانشاء والاخبار ارشادا
للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم
فان وضعه لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكقولك بعت
اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار مدلوله وهو اي مدلول بعت
صدور البيع منك في الزمان الماضي ولاثبات مدلوله عطف على قولنا لاظهار
مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله
وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت به
البيع الحالي يكون لاثبات صدور الفعل منك الآن قالوا هذا الفظ
مبني على الفتح بناء لازما اما لشابهة اسم الاشارة لان قولك
الان معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه واما لتضمنه
معنى الحرف بلزومه في اصل الوضع وبتيرة واحدة فانها لا تستثنى

ولا يجمع ولا يصغر

ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف وسائر الاسماء يكون في اول
الوضع نكرة ثم يتصرف ويتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه يشبه
الآن شابه الحرف لان الحرف لا تصرف فيه كذا في شرح اللباب وهذا المذ
كور من قولنا اما الاظهار مدلولا او الاثبات مدلولا معنى قولهم الاخبا
ر اثبات ما كان يريد ان قولهم الاخبار لاثبات ما كان او نفيا
ن خرج عنه ظاهر الاخبارات لكن استغالبية والحالية لكن ولهما
في التحقيق لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الا
خبار اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من
النسب في احد الازمنة الثلثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا او استقبالا او تقول
انه ليس من قبل التعريفات التي لا بد من قبل المسامحات الواقعة فيما بينهم
فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل وههنا كذلك او نقيض عطف
على اثبات اي نفي ما ثبت على معنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب ما
يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اذا لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامور
وطلب تركه في النهي فانهما انما يحصلان بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ
موجود له فهذا معنى قولنا اما الاظهار مدلولا او الاثبات مدلولا معنى قو
لعلماء علم المعاني والبيان اما ان تكون نسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق
تلك النسبة لذلك الخارج او لا يطابقه يخبر والا اي والم يكن نسبة الكلام
خارج تطابقه او لا تطابقه والا ههنا ليست حرف استثناء بل مركبة
من ان ولا فانثناء بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين
الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك مع قطع
النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او
سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فطابقة هذه النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة با
ن يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت

به الاخبار عن البيع الحالي فلا بد من وقوع بيع الخارج حاصل بغير هذا
اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشاء فانه لا خارج له
يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهو اللفظ
موجود له فالبحث طويل الذيل كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اي في
معنى الاخبار والانشاء متعلق بالبحث وانما آخر لشاكلة بقوله ما
نحن فيه اي في قوله فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه من الاعراب الآية الكريمة
انما ان حرف من حروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه ا
سم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر اي هو
فيه وهو انا الآخرون كما ستاتي هنا وانما قال ههنا كما عرفت انه قد
يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة كفر جلا عليه نفي ضمير المتكلم
كما عرفت انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذ فوفيه مجرور محلا لاضافة النفس
النفس اليه ونفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على
راي الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم منصوب محلا وللاشارة
الى المذهبين قال فيما سبق ومحلا ديت منصوب والاستثناء ههنا مفرغ
بخلاف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفس من النفوس
الا نفسه واذا كان الاستثناء مفرغا يقرب ما بعد الا بحسب العوامل على الوجه
الصحيح في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي بقدره وعدده وكلمة حتى اذا كانت
مجرورة بحذف الجار الذي فيها مفتوحة والالف ساكنة وربما
تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاوضح الاول فالذي فالعامل
ههنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا بانه مفعول به
وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهولا
فرغ بالتشديد اي هيئ للمستثنى العامل الذي قبل الا فسمي بالمستثنى
المفرغ على ما قالوا مجازا مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول
اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل بحذ المستثنى منه وجعل لاعرابه
اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي ويسمى اي ما بعد الا باسم المستثنى
منه من الفاعل والمفعول مجيء امثلة اذا قلت ما جاءني الا زيد

الا بكرا

الا يريد احكمنا بانه فاعل لجاء وهو في الحقيقة منه بدل من الفاعل المقدر
بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قام هند ربما ينبغي ان يعلم
الاستثناء المفرغ يجيء في معمولات الفعل الآتي المفعول معه تقول ما مررت
الا زيد وان تظن الا ظنا وما ضربته الا تأديبا وما امتلاء الاناء الا ماء و
لا يقول الا عمرو الا زيدا ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما
عملت تلك الجملة فيه هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيه
مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة رفع لكونها خبرا وان مع
اسمها وخبرها من مقول القول اي جزء منه ولا محل له من الاعراب لانه
الكائن في محل النصب على ما قيد هو مجموع المقول الجزوي على ما مر تحوا
عليه واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه للعطف
وفيه اي في الوجه الاول وجود ايضا نصب على المصدرية فاندمن المفاعيل
التي يجب حذف فعلها مثل سعيا ورحبا اي اخا ايضا ارجع رجوعا
اما ان يكون مبتدأ خبره محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه او خبر مبتدأ
محذوف اي مثل اخي وانما حذف المبتدأ والخبر بقرينة سوق الكلام او
او عطف على اسم ان فان قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في
كون اخي مرفوعا قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله
عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف
على محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض
وعطف على فاعل لا يملك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استفهام عند البصريين بناء على
ان المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان
الفاعل لخبره من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه كان كما لو
عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل بفاصل قبل العاطف

اي واما قول العرب ان
اربعة قلت اذا قلت
وزهير نما در كذا ج
الملا تصفق رمد حيث
عطف زهير على الضرورة
المسكن فان قلت بدا
فصل ولا تأكيد فيه
جواز للضرورة والزهر
جمع زهراء والمراة ايضا
مشرقة الوجه والنهار ويراد
بمشرق الشمس فيه
متصور فقوله هو
فاعل الملا العجاج
وتشقق الصبح فاعل
فاعل من شق

افاده مما اتصل به تاكيد فيحصل له نوع استقلال هذا لكن بقي البحث
في هذ الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤ
يد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف لشرح المطالع فا
رجع اليه وكذا اذا وقع المفصل يحصل طول الكلام فتدبر فغ عما هو الوا
جب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي امراة لحذف تاء التانيث
من حضرت والحافظوا العورة بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظون
فاغناؤه عما ليس بواجب ولو وفاعل فعل يحذوف اي ولا يملك اخي الا
نفسه او يضمران ويقدر له الخبر يرد عليه الكلام في كوا اخي مرفوعا اللهم
الا ان يقال المضمران المخففة اللفظان عن العمل على ما هو الاغلب لغوات
السنة اللفظية بالفعل تقديره وان اخي لا يملك الا نفسه فيكون عطف جملة
الى لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف فيه وان كان
من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطفا على الجملة التي
لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر من قوله على جملة التي لا املك
لكن الظاهر من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرضه له
في الموضعين اي في هذا الوجه وفي الرابع وجوه النصب التي سيأتي انى
يذهب الشارح الى ما ظن من انه من قبيل عطف المفرد والثاني ان
يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فكيف ما بعده مر
فوعا مبتداء وخبره مبتداء يحذوف ويفرق هذا الوجه عن الوجه الاول
بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على شيء ومنه اي في الوجه الثاني وجود
ايضا الوجهان الاولان مع الخامس وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف
ولو قال بدل قوله الثاني اه لو الحال عطفا على قوله والواو للعطف و
جعل الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرور الكان احسن
ترتيبا واضبط اقساما كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو
على وجوه ايضا لانه اما عطف على لفظ المنصوب على انه مفعول
لا املك وعطف على اسم ان اي على محل المنصوب المقدر بعد دخول

ان عليه

ان عليا ومفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجود النصب وقدمه عليها لكان كما لا يخفى ويضمران المشددة وتقدر لا الخبرية وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف جملة على جملة انى لا املك الرابع ان يكون مجرورا واو للقسم بفتحتين اى وحق اخي هذا تصوير للمعنى لا ان فيه مضافا مقدرا الواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانها اما لعطف اخي على الضمير المجرور اعني الياء المحذوف من زني اجراء بالكسرة ورب اخي او لعطف على الضمير المجرور في نقبح كذا قيل وفيه اى في هذا القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في زني او في نقبح ضعف يعلم في موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة سواء كان الجار حرفا نحو مررت بيكر وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة لان المجرور متصل بالجار باشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى تؤكد وتاكيده بالمرفوع المنفصل خلاف القياس او لعطف نفسي المحذوف على نفسي المذكور حملا على حذف المضاف اى ونفس اخي وابقاء بالجر العطف على قوله حذف المضاف المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه في مقامه في الاعراب نحو قوله تع واسئل القرية بالنصب اى اهل القرية تكذ لك يجوز ابقائه على اعرابه الاول كقوله ار آت اشاعر وهو ابو داود كلا امراء تحسبين امراء ونار توقد بالليل نارا اى كل نار ناره نمرة في كل امراة للاستفهام الانكاري وكل نصب على انه مفعول اول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور وقد يضم الدال اصله تتوقد فحذف احدى التائين واما قال على وجه لان فيه وجه آخر وهو انها مجرورة بمعطوفة على امراء الاول فالوجوه المذكورة في اخي ثمانية عشر هكذا في النسخ التي رايناها طرا والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه المذكورة ليست الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الآية في كتب التفاسير

هذا اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا فالى شيء آخر كقراءة من قرأ والله يريدا لاخرة بجر الآخرة اى عوض الاخرة لا يقتضي المضاف اليه على اعرابه حيث اضيف العرض سابقا الى شيء آخر وهو قوله تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة والمشهور نصب الاخرة كذا في الحاشية

بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اى اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقة
الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب آية الكرسى شرع فى اعراب البيت
فقال واما اليت فمقول الى الطيب من طلب المجد فليكن كعلى بهمت الالف
وهو اسم لعواد من اسم موصول يجىء للعاقل غالبا على عكس ما مر من
فوع المحل الابتدائية طلب فعل فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى من جملة
يجىء لكن زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد مفعول طلب واعلم ان الا
سماء منها ما هو عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء فى خبره عند
سيبويه ويدخل عند الى الحسن الاخفش لكن بالحملة على الزيادة فلا خلاف
بينهما فى الحقيقة ومنها ما اشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط وبمشابهته
بان يكون للشرط فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف
الثانى ولكل المشابهة بان يكون ذلك المبتداء موصولا او نكرة لانهما
مبهمان كلمات الشرط والصلة والصفة فعلا كشرط الكلمات الشرطية او ظرفا
لتعلقه بالفعل على الاصح فصار الخبر كالجزاء الذى يدخل الفاء وهذا
دليل على انه اذا من كلمات الشرط وجاز ترك الفاء فى الخبر وكذا الموصوف
بالموصول المذكور ويجىء تلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى
الشرط بل اذا وجد مانع عنه وسهولية ولعل بل جمع لو اسنخ الا
بتداء عمران وان على راى صاحب العباب شرح اللباب اذا تقدر
زمرا فتقول لو له فليكن خبر المبتداء الذى هو من بالفاء وانما كان
بالفاء لان المبتداء اسم موصول وصلته فعل وكلما كان المبتداء كذلك
جاز فى خبره كما سيجىء بعد هذا وعد بلا وقاوه وانما قال كان فى
فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من الماضى المشتق مصمن لما
اشتق منه فان قلت المناسب ان يقول وليكن فى تلكن اماتا متاوا
ناقصة فلم يقل كذلك قلت بناء على ان التقسيم الى التامة والنا
قصة كشهر فيما بين العرب بين بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل

كان لكان اولى اوصفة لمصدر محذوف اراى كونا كائنا على اعتقاد
المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيعايد الى على
فيه نظر لان رجوعه الى على لا يستقيم على تقدير كون الجملة خبر كان بعد
الخبر فالاولى ان يقول عايد الى على او الى الطالب الالف نصب على انه مفعول و
محل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير ان نصبه
او على الحال من على او محلها رفع انه خبر مبتدا محذوف اى هواى على كرم
الله وجهه ذا الالف ولو قال على يهب لكان اولى لئلا يلزم رجوع ضمير يهب الى الضمير
اعنى هواى وصلة حذف موصولها اى كعلى الذى يهب الالف والصلة
مع الموصول فى محل الخبر لكونها صفة مستانفة على اعتقادين الوجهين الا
خيرين لا محل لمتكلم الجملة من الاعراب لان الجملة التى وقعت صلة او مستانفة
من الجمل السبع التى لا محل لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا
عما عن سؤال مقدر واشار اليه بقوله يعنى لما قال فليكن كعلى كانه قال فانك
ماشانه وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو يستعمل الواو فى وهو للحال وهو مع
فوع المحل على الابتداء ويستعمل خبره وفيه ما مر من ارجاع الضمير الى
الضمير كما لا يخفى والجملة الاسمية اعنى المبتدا مع خبره فى محل النصب على الحالية
وهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال وقد جاز اى
قرب وقت الشروع الى اعراب هكذا وجدنا النسخ لكن المشهور تقديم
الشروع بقى دون الى وديباجة الكتاب المصاح بفتون الله العزيز الوهاب
لكن لا بد البدء الفراق ومنه قولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه
لنا اولا من امور اربعة كاينة فى حيز بفتح الحاء التحيز والاحراز طالب
النحو قوله على قراءة متعلق بالبحث والقراءة على وزن الدراية مصدر قواه
الامور الاول من تلك الامور الاربعة فى اثبات وجوب قراءة بيانه اى بيان
ذلك الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وما
يتوقف عليه الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اى
المقدمة الاولى وهى قوله انها يتوقف عليه الواجب فلان توحيد الواجب

وهى الجملة المبتداءة
وتسمى المستانفة ايضا
والواقعة صلة والوا
قعة معترضة والجملة
القسمية والواقعة
جوابا لقسم الواقعة
جوابا فى الشرط غير اذا
زم كاذا واذا لو
لولا او جازم لم يتبر
ن ذلك الجواب بالفاء
ولا باذا المفاجاة اى
نحو ان جاءنى زيد
اكرمته والتابعة
موضع له نحو قام زيد
وقعد عمرو
قال الشيخ الامام القطب
الزاهد ابو بكر محمد بن ابى
القاسم النيابورى ا
علم ان تعليم علم النحو فر
يضة كتعلم الصلوة والز
كواة والصوم ودليله
قوله نعم انا الوتيناه قرآنا
عربيا فالله تع اخبر القرآن
انزله بلغة العرب ولغة
العرب معرب بالاعراب الار
بع الرفع والنصب والجر والجزم
فكل كلام القرآن لما كان عربيا كان
معربا بهذه الاعراب الاربع ثم ان
الشروع امرون بالمذة فكان بد
وسابقة شروح فى فهمها واجبة
والنهى عن تضييعها واجبا فتكون
حفظها واجبا فتكون قراءة النحو
واجبة لانه موصل الى معرفة تلك
الامور

تعالى واجبة بلا شبهة وهو اى توحيده الكامل النافع فى الآخرة
والاولى موقوف على تصديق النبى صلعم الموقوف بالجزم صفة التصديق
على معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوف تلك المعرفة على علم البيان المو
توقفة على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشئ على ذلك الشئ فا
لتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسايط الثلث واما بيان
الكبرى المقدمة الثانية وهى ان ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
فمعلوم فى الاصولين اى اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد
بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو عن عبد الله بن
المبارك انه قال مات ابى وحلف لستين الف درهم فانفقت منه ثلاثين
الف درهم فى تعلم اللغة وثلثين الفا فى تعلم النحو والادب ولست ادرى انفقت
فى تعلم اللغة انفقته فى تعلم النحو والادب فان النضار كفروا التحريف حرفوا
حد من كتاب الله تع وجدوا فى الانجيل مكتوبا انى انا الله ولوت عيسى
من عذراء بتول اى منقطعة عن الازواج بتشديد لام ولوت فقروا
بتخفيفها فكفروا والثانى من تلك الامور الاربعة فى تعريف اى فى تعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة فى شروعه وتحصله وهو ان يقال علم
النحو بقوانين اى علم بالقضايا الكلية التى يتعرف احكام جزئيات
موضوعها منها يعرف بها اى بتلك القوانين احوال تراكيب العربية من
حيث الاعراب والبناء والانصراف وعوده فيلى من تعريفه موضوعه اى
موضوع النحو وهو اى موضوع العلم مطلقا ما يبحث فى ذلك العلم عن اعراضه
الذاتية وهو ههنا التركيب العربية اى الكلمة الواقعة فى التركيب العربية
فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال لتلك
الكلمة لا لنفس التركيب يوسوك اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب
او مبنى واعراضها الذاتية احوالها العارضة لها من حيث هى
هى اى لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هى هى او بوا

المساوى له او للخارج المساوى له فى الصدق او فى الوجوه الاول كما
لتكلم الانسان فان لكل من حيوانيته واخلافيه الناطق كاد راك الامور
العربية لرجوعه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع كالتوان
للجسم بالسطح المباين له فى الصدق والمساوى له فى الوجود هذا فانه
ينفعك فى مواضع شتى ومسائله اى مسائل النحو جد هذه الاحوال التى
انية على هذه التراكيب كلها انها الواقعة فيها كقولك هذا الاسم معرب
ومبنى وبهذا يدفع ما قيل من ان المثال لا يطابق الممثل وغيره ذكر من
انه منصرف ونحو ما ورد عليه ان مسائل العلم هى القضايا التى يطلب
فى ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والحمل الذى ذكره
ه موضوع البحث للمسئلة ولعل عبارة الكتاب فى الاصل والبحث حمل
الحمل ثم حرفه الناسخ الى ما ترى يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر فى تعريف
الموضوع البحث والاعراض الذاتية اه ثم ينبغى ان يقول والبحث حمل هذه
الاحوال على التركيب والمراد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل على صو
رة الشرطية والجملة السالبة فيرجع الى الجملة الموجبة اما الشرطية فبا
ن يؤول بمثل هذا ملزوم لذلك فى المتصلة او معاند له فى المنفصلة واما
السالبة فبان يعبر فيها سلب المحمول فيكون موجبة محمولها سلب
والامر الثالث من تلك الامور الاربعة فى بيان الغرض من النحو وهو ا
لعصمة عن الخطاء فى المقال اى فى التركيب العربية حتى يكون ربقة اى
وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقايق القرآن ويكو
وهى وسيلة الى تصديق النبوة وهو افضل الصلوات واكمل الرضوان فى مختار
الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضا ويكون هو اى تصديق ا
لنبوة وسيلة الى توحيد الواجب الذى هو رازق الانس والجن والجان
والانس بالكسر البشر الواحد انسى بالكسر وسكون وانسى بفتحتين والجمع
وانا سى والجان ابو الجن كما ان ادم ابو البشر كذا فى مختار الصحاح كما

ى ان يقال الشيخ وازا
قام به مساو بالذى فى الو
جود وجد له عار
ضين تدعرض حقيقة
لكن الموضوع به ايضا
كان ذلك العارض من
الاول المطلوبة فى ذ
لك العلم مس

اى وما وقع فى عبارة
القوم بالميل الى الحق
بالشئ لذاته بارتباط
للانسان فليس كما
ينبغى لانه مثال كما
يلحق بواسطة جز
ئ المساوى مس

كالعلم الالهي واما يجب بواهية الفاطمة كعلم الهندسة واما
لفوايده الاجلة والعاجلة اكعلم الفقه واما بجال تحصيل لصاحبه كعلم
الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلامه تع وكلام رسول الله ص
الدالين على ذاته تع وصفاته وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غير
ها انما يعملان حق عملها به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصرين وقبل
الفقه والحديث والتفسير وغيرها واما مرتبة الرابع من تلك الامور الاربع في
بيان وضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدولي بضم الدال وكسر الهمزة
اسم قبيلة وقيل علم الحداء الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة وا
ليه ينسب بوالاسود ولكن اذا نسب بفتح ثانيه فيقال ودولي بضم الدال وفتح
الهمزة سمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ثم
ذهب بوالاسود الى امير المومنين علي كرم الله وجهه اى دانا واخبره
بذلك المسموع فقال امير المؤمنين هذا لافظ الخالطة العجم العرب وكثرة
بالجر المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم بالعكس فيما اى والكسرة
مولدين فيما بيننا وقال على تعالى اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف
والاسم ما انباء اى اخبر واشعر عن المسمى اى عن الذات الذي وضع له
الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انباء عن حركة المسمى اى عن الاحوال
التي تنسب اليه من الضرب والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد
ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره بعني ما دل على
معنى في غيره اى معنى غير مستقبل في نفسه اى لا يحصل ولا يتعقل بنفسه
بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في لما زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة
التي لا يتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد فيكون ذكر المتعلق شرطا
في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كزيد وغيره من الاسماء اللازمة
الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق
لتحصيل الغاية اى الغرض من وضعه وهو جعله صفة لشيء لاجل ان

دلالة على معنى ذكر متعلقه فاعلم ان كل ما هو في غيره في توهم الحرف ما دل على معنى في غيره فاعلم

الى معنى وغيره متعلق بمحذوف فى محل الجر على انه صفة معنى اى معنى حال
عبارة فى نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى فى نفسه اى ما دل على معنى
حاصل باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار رقيمتها كذا اى الا باعتبار امر
خارج من كونها فى وسط البلد وقريبا من المسجد وغير وذلك والفاعل
مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن عنه فى الكلام فاختص
بالرفع الذى هو اقوى الحركات لكونه محتاجا الى تحريك عصوين اى التثنيتين
وما سواه فرع عليه اى ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وانما قدم
على سبيل التشبيه والتقريب فان الفاعل مرجعه المرفوعات الخمسة اعنى المبتدأ
مع خبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا اعنى ليس وخبر النفى الجنس
ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه اوجزاء ثانيا من الجملة
كالفاعل او شبها بالمثنى بالفاعل والمفعول منصوبات لان المفعول اكثرا
اذ قد يكون واحدا فضاعد الى الخمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف
فاعطى له طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان
المنصوبات السبعة على الحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان
واسم ان واسم لا النفى الجنس وخبرها ولا اعنى ليس ملحقات بالمفعول
من حيث انها فضلة فى الكلام او من حيث الجئ بعد المرفوع او من
التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا التى لنفى الجنس فالوانما شبهتا
ن بالمفعول لان اخبارها اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماؤ
هما شبيها بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اى بالحرف الاصلى
للمضاف اليه اى بالحروف الحارة او بالاضافة المعنوية لانه يبين الفاعل
والمفعول ولهذا يقع فاعلا فى لغة مرة ومفعول اخرى كما فى اضافة
المصدر مثلا فاختص بالجر الذى هو متوسط بين الرفع والنصب
لكونه وسط الحنكة ذهابا بمسلك التوافق وما سواه كالمجرور بحرف الجر
الزائد فى المبتدأ نحو بحسبك درهم او فى الفاعل نحو كفى بالله او فى المفعول

نحو قوله [illegible]

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في اللفظ منصوبا او مرفوعا
في التقدير فمن فرع عليه بالمجرور الاصح وقال عقيبا بعد هذا المقال لابي الاسود اي
خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة يقال قال به اي حكم به وقال عنه اي
روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي تقول عليه وقال فيه اي اجهد نفسه الخ
هذا اي اقصد هذا المذكور واحرز هلتكل اليه فلهذا اي فلاقول على ما رضه الله آه هذ
اسمي هذا العلم نحوا يقينا بلفظ الشريف وقيل سموه النحو لان النحو هو الطريق و
القصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد بايراد طريق المقاربة من
الالفاظ وبيته قصدها بذلك العلم ونقل من بعض الكتب هذه القصة هكذ
اروى عن ابي الاسود الدؤلي استاد الحسن والحسين رض انه قال د
دخلت على امير المؤمنين على فواتيه مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين
فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اضع
كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن
الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما ابناء عن المسمى وال
لفعل ما ابناء عن الفاعل والحرف ما ابناء عن معنى ليس باسم ولا فعل
وقال اخ هذا وتتبعه وقال اه وزد فيه ما وقع قال اي الى الاسود فجمعت
اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال
لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها وحكي ان
امرأة دخلت على معاوية في زمان عثمان رض فقالت ان ابي
مالا فتح ان فاستفتح معاوية ذلك فبلغ النحو عليا فرسم لابي الاسود
بوضع النحو فوضع ابو الاسود ابواب الرفع وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود
رجلا يقول ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله فصحف
باني العطف والنعت ثم قالت لبنة يا ابت ما احسن السماء واقفي
فاك فصحف باني التعجب والاستفهام واخذ منه النحو ابناؤه واخذ منهم
ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ ظليل

والكسائي

والكسائي واخذ منه القرآن ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري
كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش ومطرف واخذ منه صالح
الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد السعدي يا
لزجاج وابو بكر الزجاج محمد بن كسان ومنهم ابو علي الفسوي وابو سعيد
السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح ابن
جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصريون ثم قيل ثم كفاية
بعده من بقايا انتهى وهذا المنقول عنه اردهذا الذي نقل عن
علي رضه وهذا مبتداء وخبره قوله اصل علم النحو ثم استنبط عنه
علماء الراسخون والفضلاء الكاملون على ما فصلنا اثبتهم
الوقتي كتابا كثير مفعول استنبط واستخرجوه منه ابحاثا طويلة تسهيلا
لتعلم العلم وتيسيرا لمن بعدهم وبعد هذا الموصول اي المرتقب لا
بد من الشروع في المقصود وقال المصنف اما بعد حمد الله اما كلمة
متضمنة معنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال
بعضهم انه حرف ولهذا قال الشارح اما كلمة ليتناول كلا المذهبين
ويحتمل في شرح الضوء من ان النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف
اختلفوا في انها موضوعة للشرط او قايم مقام موضوع لذهب
ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في
انها اسم او حرف ليس بمشهود انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة
معنى الشرط لزم دخول الفاء الجزية في جوابها لزوما كثيرا لا
كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل
الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها الفاء لوجود
ما يدل عليه التلفوح والايماء نحو قوله تغ اما القتال فلدينا
واعلم انه يمكن واعلم حمل كلامه على القياس لاقتراني
لمنت للزوم الفاء فنقول المقتضي ان الفاء لازمة لجوبها لانها

مضمنة معنى الشرط وكل ما هو مضمن معنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الشكل

فهذا استدلال بالموثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على

التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعلى آء اليقين الطريق الاول

واما الثاني فرعا لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الشائع المشتمل

للتضمن فتقول المدعى انها متضمنة معنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة

لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة لها فتكون متضمنة و

هذا كما يقال ليس في الارض والسماء آلهة غير الله ولذلك لم يفسد معنا

ه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم و

هو ظاهر لمن له تدرب في معرفة اساليب الكلام وهذا كما تزين استدلال

بالاثر على المؤثر فكذا العكس افادة قال بعض المحققين ويرد عليه

ان كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان ما و

من الشرطيتين متضمنان معنى الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الحافي

شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة معنى الشرط لان اصل اما بعد حمد

الله مهما يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن معنى

الشرط ويكون مجزوم به تامه بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما

ومن شيء بيان له لا مهما مه فاقول جزاء له والمجموع جملة اسمية

مبتداء وهو مهما وخبرها الجملة الجزئية وحدها وهي مع الشرطية و

قيل الاصح ان خبرها الجملة الخ هي الشرط وحدها وقيل انه مبتداء

لا خبر له معناه مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا اقطع

بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة يحذف

مهما يكن من شيء دوما للاختصار اذا طلبا للاختصار والمفهوم

من بعض الكتب ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها اي بغير

حذف مهما واما مقلوب من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اعلم اما مقامه

بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد الكد فان قلت كيف

يصح ان يقال اصل اما بعد الله مهما يكون من شيء فاقول بالمرفوع

الجزاء مع الجزاء اذا كان مقارنا عين يجز فيهما الجزم انفاقا فوجز ان يقال ان فعل بالجزم ولكن هذا اذا لم يكن

الفاء واما

مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم ممتنع فح اذ الفاء يمتنع
ان يعمل فيما بعده فياء ول بجعله خبر مبتداء محذوف اى فانا
اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية
فان قلت كيف جيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء
لكان جزمه كافيا ان فى الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا
انهم قالوا ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد
الحروف الاربعة اى السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركه
اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل ادا
الشرط صالحا للاستقبال فلم يورث الاداة فيه تاثيرا ظاهرا
كما فى فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز
ترك الفاء مع الجزم قلنا ان الاداة فيه لانه لو كان صالحا
للحال والاستقبال فرسخته الاداة للاستقبال على ان الجزم كان فى الارتباط
بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور
فى المتن اعنى مقول القول وهو فان الولد الاعز الطاهر ان
يقال فهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت بكراهتهم
ان يولى بين حرف الشرط والجزم لفظا هكذا قال فى الضوء وان
شئت تحقيق عبارة فاستمع لما نتلو عليكم نقول قوله تولى بفتح اللا
م فعل مجهول والقايم مقام الفاعل ضمير مصدر اى بكراهتهم
ان يقع الموالات على ما نقل الزجاجى عن سيبويه من انه اجاز قيم
وتعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل اى يقم القيام وقعد
القعود ولا يجوز ان يكون القايم مقام فاعل بين لازم للظرفية
فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون
منصوبا ومرفوعا وهو محال قالوا ولكن يرد عليه انه لو
لزم الظرفية يقال لما جر ورفع وقد وقع بين بين ابديهم
ونقع بنكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه

لا يقال ان قولنا بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قولكم كلمة فيها معنى
الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقا
ل قد حرق ثقبا اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذ
هبين المذكورين وهذا انما يكون هو اذا لم يكن حق الفاء ان يتو
سط بين المفردين او بين الجملتين لانه وضعها الاتباع شيء فشيء ثم
حذف اقول لدلالة مقامه عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد
الاخبار عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ هذا
القول الخاص اعني الحمد هكذا امن الولد الاعز الخ فصار اما بعد الله اه
واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كما الوقعت
في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد الله ذا الانعام ومركبة وهي على وجهين
لان الاصل فيها ان ما وان للشرط وما زايدة لتاكيد في معنى الكلام
فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم
فتحت كرفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما ا
نيازها عن المفردة وعن المركبة من ان كنت منطلقا انطلقت فا
ن يليها الاسم كما يلية الفعل واما هكذا قيل واما الفرق بين ما تين
اعني المفردة والمركبة من منطلقا احذ حول الفاء في جواب المردة دو
ن المركبة وان لم تدخل نكونه للتفصيل في المفردة او للتعليل في المركبة
يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها او الاصل فيها الان كنت ا
نطلقت كما في اما انت منطلقت حذفت اللام الجارة من لان
لانها اي اللام الجارة تحذف كثير من ان المشددة قوله للتخفيف
متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تع عبس وتولى ان جاءه الا
عمى ومثال الثاني كقوله تع وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لا
ن المساجد لله وقوله على ان اللام وقوله على ان اللام متعلق من
بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللا

المعنى

مقدرا
وكان اللام
وهو ان يقال
رفع دخل مقدر
الاشارة الى
تذكرا وهو
متعلق ببدا
يكون اللام
الكلام

فلا بدل

فلا بدّ له من متعلّق يتعلّق به ولا متعلّق له ههنا لانّه اوّل الآية فاجا
ب بقوله على انّ اللّام الخ فان قيل بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى
لادخال الفاء فى عامله قلت ان اللّام التعليليّة وما يتضمّن
معناه يجوز دخول الفاء فى متعلّقها المتأخر لكون المقدّم فى معنى
الشرط والسبب للمتأخر كما ذكر فى الكشّاف فى تعلّق لائلاف
بقوله فليعبدوا فصارا ان كنت منطلقا انطلقت فاصرف كاف
من ان كنت ان حذف من اللفظ للاختصار وتوبعت ما الزايدة
با خران عوضا عنه ان عن كان فادغمت النون فى الميم بعد قلبه
اياه وانتقل الضمير المتصل فى كنت الى المنفصل يعنى لما حذف ما ما
يتصل به تا الخطاب اعنى كان ولم يستتر المتكلم بالضمير المتصل بد
ون ما يتصل به اتى بدله الضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعنى انت
فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم انّ الجار اعنى اللّام فى لا ن
كنت متعلق بانطلقت وانما قدّم على انطلقت وكما انّ البيت مقدّ
م فى الشرطيّة فكذا هما هذا عند البصريّين واما عند الكوفيين
فان المفتوحة بمعنى ان الشرطيّة ومن مذهبهم انّ المفتوحة تكون
للمجازات ايضا وعلى هذا يحملون قولهم نعم وان تفعل احديهما
بالفتح واذا عرفت هذا فاعلم انّ اما الاولى متضمنة بمعنى الشرط
اتفاقا واما الثانى للشرط المحض اتفاقا واما الثالثة ليست للشرط
ولا متضمنة اياه على المذهب الاصحّ وان ذهب الى التضمن شرذمة
هو بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة من الكوفيين ففى
الاول اختلاف بين الزمخشريّ يعنى صاحب الكشّاف وقد صحّح هذ
ا بكسر الذاء وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها للشرط
كان ولو ومذهب الزمخشريّ ان انها متضمنة له واكثر النحاة
ما يميل الى هذا المذهب الذى ذهب اليه الزمخشريّ وقوله هكذا

اشارة الى قوله فى الاول اختلاف الى قوله ما يميل الى هذا المذهب اع

ان الاول متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كانا
متضمنة اتفاقا كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاو
ل اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مائل الى مذهب الزمخشري فما
راد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فتفطن ما قالوا بقوله وفي الا
ولى اختلاف الخ ثم قال المجيب عنه هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون
النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اي فيصح في قولنا ان الا
ولى متضمنة للشرط اتفاقا لا نذعن بهذا اعني قلنا يمكن ان يكون الخ
لا نسلم جواز ان يكون مراد ابن الحاجب بما صح قال في الكافية
حروف الشرط ان ولو اما اما الثانية بالنصب لانها صفة وما
المنصوبة على انها خبر يكون التي اصلها ان ما واخر يكن وان يكون
مراد الزمخشري بما صح قال في المفصل بعد عدة فصول من
تعداد حروف الشرط بقولهم ومن اضاف الحروف حرفا الشرط و
هما ان ولو اما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المفردة بالنصب
المتضمنة للشرط الا الثانية فح ارجح ان يكون مراد ابن الحاجب
اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة بل
في اللفظ اريد وقع النزاع الظاهر اما صح قال احدهما ان
اما حرف شرط وقال الاخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي
لا نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا
عرض عليه مراده من قوله فليتأمل هذا المقام او في هذا المقام
على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اي فليتأمل
في هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد ين
يزيد اذا لا زيادة على التقدير المذكور ههنا وتما فرغ من
تحقيق معنى اما واقسامها شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرا
دههنا فقال والمستعمل اما المفردة على وجهين لانه اما يستعمل

المفصل ما اجد النظم ي انا اذ ا اراجد و افلا اي بعض اما من اراده فالعلم واما من اقل فالجاهل

فالجاهل او مخ جائني القوم اما زيدا فاكرمته واما بكرا فاهنته واما
بشرا فاعرضت عنه وهذا الاستعمال على طريق الاستيناف و
هو ان الاستيناف في عرف النحاة ما وقع جوابا من سؤال مقدر يعني
لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا قال ما فعلتم فقال المتكلم
مجيبا له اما زيدا الخ او يستعمل في اوايل الكلام المنقطع بالوصف
الكلام عما قبله ومنه ما يأتي في اوايل الكتب كقول المصنف اما بعد حمد
الله ذي الانعام وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك
من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة للتفصيل
في جميع موارده الآن تفصيل قد يكون المجمل سابقا كقولك جاءني
القوم اما العلماء بكذا واما الاشهاد بكذا وقد لا تذكر
قسيم الكفاءة بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة اعتناء
ببيان المذكور بعد اما فيما سبق له الكلام كقوله تع واما الذين
في قلوبهم زيغ وتقصه يقول الراسخون لان المقصود الاولى
وهو ذم الزائغين وقد يكون تفصيلا للمتعدد في الذهن فقد يتبع
ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تع ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا
ما بعوضة فما فوقها واما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من
ربهم اما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد
لا يتبع كقولهم في صدور الكتب والرسايل اما بعد وقد افادة
زيادة تاكيد لان تفصيل المجمل واختيار جملة او جملة مخصوصة
مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان المذكور بعد اما
هذا ان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا
على ان ما موضوعة للتفصيل وانها لا يستعمل الا فيه وما ذكره
الشارح مناف له حيث جعل الاستعمال المنافي قسما لاستعمالها
للتفصيل قلت لا منافات بينهما لانه انما جعله قسما لاستعما

لس بتفصيل بالجملة المتكلم سابقا الاطلاق التفصيل الاستعمال الثاني وهو في مخصوص من

من مطلق التفصيل كالاستفهال الاول كما عرفت اتفاقا فالاسمعالان فيهما
كما ذكره الشارح فلما اقيم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لا
ما واشارة الى المفردات اى لما اقيم اما المفردة مقام بضم الميم
اسم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول عن غير الثلاثي المجرد او
او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا
اليه متهما يكن اصمنت هي فعل الابتداء والشرط الذين في مهما يكن لا
ن مهما يكن مبتداء ويتضمن معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول تقتضي
ان يدخل اما هذه على الاسم لان اما لم يصح وقوعها مبتداء كونها حرفا
وجب ان يدخل على يقع مبتداء يجب نوعه وهو الاسم الاسم ليلا يفوت
معنى الابتداء بالكلية وانما قلت بجب نوعه وهو اذ لا يلزم ان يكون
ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولا به نحو قولك تع
واما الثاني فلا تشهر بنصب الثاني على كونه مفعولا به لقولك فلا تشهر وانما
عدلنا زخلفت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها و
قد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي
ان يدخل على الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى الثاني نقتضي ان يد
خل هي على الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل فالاتيا
ن بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء الاولى ولم يعل بالقلب و
الحذف ليلا يلتبس بالجمع فانه يبقى مقتضيين لمصطفين ولا عبرة بحركة
الاخر مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيلزم
الاسم دايما فان قيل دعوانا لا يقتضيه اما يجب تضمنه معنى الابتداء
اعني الدخول على الاسم ثم قضوا ثانيا حق ما تقضيه يجب تضمنه
الشرط يادخال الفاء في جوابه ولم يعكس قلنا لان الابتدائية في
مهما اقدم فيه من الشرطية لكونه مبتداء بخلاف كونه شرط
فانه ليس بذاتي لدليل يجب تضمنه معنى ان الشرطية لكونه مبتداء

يلزم الفاء في جوابها / فضاء يحتاج / كان وبئس / فكان الفاء / وقع خبرا / عن نقصان / وقع من عديم

اداء ما

داء ما يقتضيه بحسب حقه اى الدخول عن الفعل وفى هذا كتركيب بحث
وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من قضيم حقه اى ادية صفة
القاضى فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وسيجئ انه من جملة الشروط
الثالثة النصب المفعول له وانما قال وابقاء له بقدر الامكان لان
لدخول على الفعل حق لا ما والفاء الذى جعل عوضا عن ادخل على
حوابه الذى هو المنفصل عن اما لئلا يلزم التوالى بين حرفى الشرط
والجزاء كما مر وما وقع من نحو قوله تع واما ان كان من اصحاب
اليمين الاية بالنصب فى المشهور اى اذكر الاية او اقراءها او
تمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الاية مقروءة
والجر بتقدير الى اخر الاية وقولهم بالجر اما ذهب بفعل ماض على التو
صيف لا على الاضافة كما توهم مؤوله بما المتوفى ان كان الاية او الشخص
المتوفى فى الاول واما لفظ ذهب فى الثانى قال بعض المحققين ان ما ز
عم ابن مالك ان من اسناد اللفظ لا يختص بالاسم بل يوجد فى غيره
ايضا نحو ضرب ثلاثى فليس بشئ اذ كل اسناد لفظيا كان او معنو
يا مختص بالاسم لان الضرب فى ضرب ثلاثى لفظة وهو اسم لابد
ل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان فعل
هذا وينبغى ان يقول الشارح يدل قوله واما لفظ ذهب اه و
بان يراد بذهب لفظ وهو اسم فان ما كره بعزل عن التحقيق
الا يرى قوله فالمتوفى واللفظ اسمان والوارد بقولنا يليها الاسم دا
عما يليها لفظا او تقديرا فى الصورتين المذكورتين وان لم يليها
بياء واحد الاسم لفظا لكن يليها يائين تقديرا كما ترى وبعد ظرف
من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الستة التى وضعت للمكان
قال فى شرح الضوء نبحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف
الزيادة التى لا تتمكن ولو كان فى الاصل من الجهات الستة لبنوه
سيما صاحب الصحاح انتهى لكن المستفيد ههنا ان جعل عاية ويشتمل

كما لا يخفى

فى ان الزمان نكرة مضافا الى الزمان من حيث الكلية مع الزمان النوعى بتقدير من مختص ما ان اذ تقديره

قولنا جئت بعد الظهر وبعد العصر استعيرت لفظ بعد فيهما للزمان
فحال الجهات اى امرها ثلثة نحو انها لا تخلو اما ان استعملت مضا
فة الى شئ نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقى الجهات الستة
نحو جئت فوقه او تحته او امامه او وراءه او خلفه او استعملت
مقطوعة عنها اى عن الاضافة فالاول معرب منصوب على الظرفية
اى ينصبه بتقدير في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان يليها العوامل المذكورة كا
نت الجهات الستة على ما يقتضيه العوامل سواء كان ذلك العوا
مل لفظيا يكون نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا كالابتدائية في
نحو امامك خير من وراءك برفع امام واما نحو قوله السماء فوقنا بفتح
القاف فمن قبيل الاول لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية لا
الجر هو الجملة الظرفية اى الظرف مع فاعله المستقل اليه من عامل المقدر
لا الظرف وحده فالذى يلى الظرف اعنى الفوق منا لنا هو العامل المقدر
اعنى حصل اذ التقدير السماء حاصل فوقنا الا الابتدائية واما الذى يليه
الابتدائية ويجعله خبرا مرفوعا مبتداء نحو يمنك اشرف هو الجملة الظر
فية التى وقعت خبرا للمبتداء لانها اى الجهات الستة من قبيل ما استعمل
اسما معربا يقع مرفوعا مبتداء نحو يمنك الشرف من يسارك ومنصوبا
مفعولا به نحو عرف زيد تحتك ومجرورا نحو جئتك من يسار زيد واستعمل
ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية دائما قال في شر
ح اللباب الظرف كلاهما اى الزمان والمكان منقسم الى قسمين
متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا
وهو اى ما استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يعتقب عليه العوامل مع
ظهور اثارها المختلفة من الحركات الثلثة كاليوم والحين رايت
حينا وعجبت من حين فاللفظ الذى يظهر عليه تلك الاثار المختلفة
يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس الظرف ورادبالظرف ما كان

منصوبا بتقدير في فالاولى هنا مقابل للظرف للفعل والحرف فتحت المقابلة بقولنا اسما وظرفا وغير

وغير المتصرف مالزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح ومنه
لفظ مع عند الجمهور وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار
بالسكون ولقيته بعيدات بين بكرا وسحرا وسحيرا وضحى وضحوة
وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا ونهارا واوليلا
وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاء
عشية وعتمة وليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك
وتوبب منه عند فانه ينجر عن حاصة ومنذ دون فانه ينجر عن و
بقي نادرا فاعلم ذلك فانه من المهملات التي يجب حفظها ولهذا
طال الكلام في هذ المقام والثاني اي الجهات الستة التي استعملت
منقطعة عن الاضافة لا يخ اما ان يكون المضاف اليه منويا اي ملحوظا
وملفوظا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا في نحو
الصحاح النسي بكسر النون وفتحها ما نسيته وما سقط في زلل الوكلين
من زوال امتعهم وقراي بها قولا تع كنت نسيا ولا يلتفت اليه اصلا
فالاول مبني على الضم جوجئتك من قبل او بعد وانما بني على الحركة فرقا
بين بناء الاصل والعارض فلم يعكس في حصول الفرقة به لانه
الحركة متاء خر عن السكون كما ان البناء العارض فرع البناء
اللازم فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على الضم دون
الفتح او الكسر جبرا اي عوض للمحذوف منها اي من الجهات وهو
المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما حذف منه المضاف
اليه نسيا منسيا معرب كما في ساير الاسماء المعربة كقول الشاعر
فساغ الى الشراب وكنت قبلا كاغص بالماء الفرات يقال ساغ
الى الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين
المعجمة والصاد المهملة من باب علم يعلم من القصص بفتحتين
وهو بقاء الطعام والشراب في الحلق ان قيل ما وجه كاههنا و

والجواب فيه خفاء هذا خلاصة ما حققه الشراح المحققين من شراح
الكافية والذي يدل عليه كلام بعض
الاجلة من المحققين ان قولنا سرنا
ذات مرة معناه سرنا في بعض
المرات فقلنا اليوم
فعلة واحدة فقو
لهم ذات مرة
صفة موصوف
مقدر اي سرنا
فعلة لذات
الى مرة فعلة
واحدة فظهر
ان قولهم ذات
مرة ليس بظرف
ولا صفة الظرف
كما ذكره القوم
بل مصدر
كما قررنا
انتهى
منه
ضحها

الحوف
الغرب والتقابير
يدوير
كنت كذلك في الخلق والاقوال
اجتمعين

البيت من انى عمرو بالماء الحميم وهو حار الماء الحار والبارد وهو
المراد هنا وقصة هذا البيت انه قتل لهذا ان عروبة من
اقوباية فصار من الغم والقصة بحيث لا يجرى شيء في خلقه
فيتمكن من قصاص قوبيه فقتل قاتله نزال الغم فانشد هذا البيت
وتركيبه ظ والله اعلم انه حذف المضاف اليه شيأ منيا ولم
ينوبه ولذلك اعرابه بالنصب واليه اشارة بقوله فقد نص
على انه خبر كان ان كانت لفظا كان في كنت ناقصة او على
الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول كما بنتها الحروف
في الاحتاج الى ما اضيف اليه اى لشبهها الحروف في الاحتياج
الى المحذوف نية بلا تعويض عنه ببدل فوق الاحتياج اذ اذكر
المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اى الجهات الستة ح اى على
تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت
اسما بزاسها من غير النفات الى المضاف اليه فلم يتمكن الحرف
فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كسا
ير النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او
منويا وبين ما كان شيأ منسيا في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا
جئتك قبل الظهر او قبلا وقبلا يكون وقوع المجيء قبل الزمان
الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة
المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فههنا اى
في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل تركه
منصوبا على الظرفية ان قيد هذا منافيا لقوله فيما سبق او تقو
يره بعد زمن الفراغ قلت المراد انه لم يحذف حذفا نحو
يا بحيث يكون مستقلا منقطعا عن الاضافة بل استعمل مضا
فا الى حمد والعامل مبتدأ فيه اى في النصب بعد اما في محل

الرفع بالابتدا والخبر محذوف

هو يكرم زيدا كان زيدا يكرم

فعل الظرف

فعل الظرف

في عمل الظرف والعمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظرف
اما الكوفيون فلان في الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رايحة الفعل
وعليه ران صاص الضوء حيث قال والعامل فيه اما او عند بسيبويه
وجمع النحويين لانهما لبنيا بنتهما عن الفعل تعمل في الظرف خاصة واعلم
ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع
بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا ارسواء د
خلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان اولا بل ارتفاع ا
لاسم وانتصابه بفعل المحذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم
قالوا ان دخل الفاء على ما له صدر الكلام كان من الاول وا
لا فمن الثاني هذا هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من
كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما الاول والثالث
الفعل المحذوف تقديره مهما تذكر بعد حمد الله فان الولد الخ وعلى
المذهب الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا و
ما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل ما عند وجود اردت
ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع الشمس بل
عمل ما يلزم ترجيح الضعيف على القوي فانه بط فاشار الى جوا
به بقوله اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضا
ئها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه صدر كل كلام حمد هو
الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل يعني ان الحمد هو
الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على جهة
الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة
التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا بهو ويقتضي ايضا
محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه
اختياريا وبه بعنا زعن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره

ج عفا عن الزمان

المحققين ومع اقتضاء الاختياريه للحدث

وحدث زيد اما على حسبه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحدث اللؤلؤة على صفائها مع الجمود عليه في هذه الامثلة اختيارى لان صفاته الذاتيه تكون كل اختيارى حادثا وكذلك الباقى غير اختيارى اما الحب فلانه ما يقده المرء من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسه او ابائه وهو اعم من ان يكون فعلا او لا اما اختياريا او لا كالشجاعة والعلم والكرم والضعوة فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار فلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نم ان حمد بل مدح كما قال في لباب التفسير ان الحمد تختص بالفعل لانه لا يجوز المدح على صفات الشرع كالقدرة والعلم وعلى صفات فعل كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو بناء على جواز قصد مسرا زلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية لابنائها على الافعال الاختيارية او كون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مستداة لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختيارى في المثال واما عن المثال الثاني فهو لا نم ان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعال الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة يطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبداء الفاء النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيها فيحمد على الثاني بلا تاء ويل وعلى الاول بتاويل ولا نم ان الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب لان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقة وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون غرازة وانا ره اختيارية

ش سلم انه حمد بل مدح كما قال في لباب التفسير ان الحمد تختص بالفعل

والكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام

من كلام العوراء العوياء فاعلم ذلك فانه هو غاية التلخيص
في هذا المقام الذي تتنزل فيه اقدام الاقدام وهو يحمد ركلمة
مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى الله هو اي لفظ الله علم
بفتحتين لذات الواجب الوجود قيم وتقدس اي تطهر عن دنس
الشرك والنقصان واضافة الحمد الى الله اضافة مصدر الى
مفعوله والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك از تقدير
اما بعد حمدي الله بالنصب فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة
المقام عليه وهو ظ فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر
من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول ان يضاف الى الفا
على ويذكر المفعول منصوبا نحو يعجبني من ضرب زيد عمرا والثا
ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو اعجبني ضرب
زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب
زيد لان الفعل المصدر بان عنزلة المصدر في كونه مفعولا ومضا
فا اليه ومبتداء نحو اعجبني ان يخرج زيد وبفلني خبر ان
يخرج زيد وان يخرج خبره على ترتيب اللف فلما كان ان مع
الفعل عنزلة المصدر في هذا المعاني كان المصدر عنزلته في
معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان
العمل في امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك
كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المسماة
بالموكدة وما في خبر الموصول لا يتقدم على الموصول هذا اولا
تخصيصه بان مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان عريقا
في المصدرية والثالث من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف
الى ما يقوم مقام الفاعل نحو من ضرب زيدا اي من ان زيد
بضم الضاد اشارة الى ان المصدر ههنا مصدر الفعل المجهول
فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعل والرابع ان يضاف الى المفعول
ويترك الفاعل نحو اعجبني من ان يضرب زيد عمرا بفتح الضاد

ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص للجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى مفعول ويترك
الفاعل ان قيل لم حذف ولم يضم قلنا لان المصدر قد نظر الواضع
فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار
نظره لا فاعلا ولا مفعولا وفاعلا انما يكون طلبه لما قام به باعتبار
العقل والوضع اذ حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال
بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضع لانه انما وضع ليكون مسندا
مصدره الى شئ بعده ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه
غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم
الفاعل والمفعول وان كان طلبهما ليس بوضعي بل عقلي لقوة شبههما
بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحب بتريد الصلوة اى تاخير صلوة الظهر
في فصل الصيف اى بتريد المصلي اياها سواء كان يصلي وحده او بجماعة
بقوله عم ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اى
صلوها اذا سكنت شدة حرها وفيح جهنم شدة حرها فالمعنى
في تبريد كل سكون شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع واما
مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل او
نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية تفيد
التعريف الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول
فحينئذ يكون اضافة لفظية كاضافتهما كما وقع في قوله وبما جر
الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغمني جعين بفتح الجيم الفارسية قرية
من قرى جوار رم المحدلة كفاه افضال وقال شرف الدين
الحاركي جاني هذا اللقب واسم علي وكنيته ابو الحسن وجوجاني تقرب
من ولاية استراباد قد ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة
وتوفي ببلدة شيراز في سادس ربيع الآخر سنة وستين وسبعمائة
كذا قال البعض ممن تصدى لتحشية شرح معنا
حه في شرح لراى جغمني كفاني مصدر من كفاه اى جاز

في مثال عمل الفاعل مضمون غلام ضرب مصدر محذوف وفي عرف النحاة

الزنجر

فانه مثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد
حذفه اى حد اكفاء افضاله اى مكافئ افضاله بعنى احد حدا
مجازيّ احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض
اى حد الكفاء افضاله وقد يقال الكفاء الكفوء اى المثل فهو نصب
اما على الحال من فاعل لظرف المستقر اعنى الله او من مبتداء على
راى او على المصدرية اى مماثلا لافضاله او مثلا افضاله ولما كان
الوجه الاول احسن من هذا المقول لان الحد مثل افضاله مع
لم يتعرض اليه الشريف قوله ولكونه تعليل مقدم لقوله جازاى
لكون المصدر بمعنى كفاء مضافا الى معمول بمعنى اسم الفاعل
جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان مضافا اليه معرفة وهو
افضاله بسبب اضافته الى الضمير الذى هو اعرف المعارف واعلم ان عمل
المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل حاليا عن الالف و
اللام والاضافة بالجر فاعل ونصب مفعول كالفعل
اى كفعله ان كان فعله كذا كل نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيدا عمرا
وهذه الحالة اى عراؤه عنهما اقوى احوال الثلثة لقوة شبه
الشبه بالكسر والسكون والشبه بفتحتين بمعنى كذا فى
نحاز الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول شبه لانه نكرة
كالفعل اى كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خير شايع والا فالتعريف
والتنكير من خواص الاسم على ما مر خواعليه والثانى من تلك الاقسام
الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا ضعيف من الاول
اى ضعيف منه لانه معرفة اى كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه
قوله او تقريب منها ليشمل ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان
اولى بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص لكن عار
عن الالف واللام فبهذه الجهة تشابه الفعل فاعراؤه عنهما يعمل
عمل سبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو الجيد

كجز زيدا عمرا وهو اضعف من القسمين الاولين لكونه معرفا صورة

بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال فى بعض شروح اللب لا
يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا
بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل حينئذ متعذر لامتناع دخول
اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى
منفصل لان معنى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا اعجبنى ضرب زيد عمرا
بالتنوين وكذا يجوز العطف وحمل سايرالتوابع على محل المجرور
من الرفع والنصب بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان
هذا التعليل يقتضى امتناع عمل معرفا باللام لا قلة ولا كثرة
لا يعمل لانه الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة
اننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من
اغاروا وله مقدمها تانيث الاول وكر عليه صال والنكول
الرجوع عن الحرب والعجعجة حث والمسمع بكسر الميم الاول
وفتح الثانى اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراة واستشهاد
استدلال لا يعلم هذه الجماعة انى اذا توجهت الى الاعداء
فرجوعى غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اولى من
لقيه من الغير بن انى صرفتهم عن وجههم هازما لهم و
لحقت عيدهم فلم انكل عن ضرب بسيفى ولم اعجز ولم ارحم عليه
وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة و
كان الشاعر فيهم وهزمتهم وهو اى عمل المصدر المعرف
باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا او عصدر
آخر منوى تقديره عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على
انه خبر مبتداء محذوف اى هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية
من الضرب المعرف لكن يلزم بترك الواجب او الحسن لا يقال
العبارة هى ضربا مسمعا على ما فى بعض النسخ لانا نقول المصدر
اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يصح

قوله مفعولا فى عصر آخر منون فركن الشيخ عبد القاهر فنقلا عن الشيخ انى ع القارسى
ان المختار

ان المختار ان يجعل مستعمًا مفعول المصدر لا مفعول كورة على
حذف مضاف قليل للاقياس اليه سبيل لا يقال قدرت عملك في التنزيل
فكيف يحمل على الضرورة وهو قولك لا يحب الله الجهر بالسوء فيما
لسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لا
ن المراد جواب لا يقال ههنا بالعمل بغير واسطة وفي الاية الكر
يمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام ا
لمصرعي التوصيف اذ الكريم هو الله تعالى بواسطة حرف الجر قلا
ذي بمعنى الصاحب وليس هو مقصودًا بالذات بل وصف لتو
صلة جعل اسم الجنس صفة كالفرس والمال والانعام صفة نصب
على انه مفعول ثان للجعل لشيء كما ان وضع الذي للوصلة اي و
صف المعارف بالجمل مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والما
ل بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال
ذو الانعام وتوحيدهم باسم الجنس ههنا مما يدل على القليل
والكثير من مسماة اي ما يشابه اجزاءه ويكون كل جزء منه كل
كلك في صحة اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة والمال والعبد و
نحو ذلك الى ما ذكر في باب الاعلام من عوز الرجل والفرس اسم جنس
كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الشارح وغيره قد
صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوسل بدو ان في جعله صفة لزيد فلعل
المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل القنوي الذي في المطول من ان
اسم الجنس ما يدل على نفس لزان الصالحة لان لان يقال على كثر
ين من اخبار وصف من الاوصاف كالاسد والبخيل والاد ومن
اللازمة حسب قالوا اللازمة اما ظروف نحو فوق وتحت وامام
وقدام وخلف وورا وتلقاء وبجاء وجزاء وخوة وعند ولد
ى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون واما غير

ظروف نحو ليس وبئس وبئسما وفعل وبس وحبذا وحبذا وحبذا وحبذا

كلتا وكلتة ودوو اولو وقد وحب فان الاضافة في هذه
الكلمات لازمة لا تراها انتفكر عنها ولا يضاف دو الى العلم
والضمير لفقدان الجنسية فيهما الاظهران يقال ولا يضاف الا
الى سماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليل بعولهم لفقدان
الجنسية فيهما قيل واعالم تضف الى العلم والضمير لانهما و
ضعفت وصلة الى على الوصف باسماء الاجناس فليت
هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الاسم جنس
مظهر لان العلم وكذا لا يوصف بهما على قوله في موضعه
ولانه لو اضيف الى الضمير يلزم اللبس في مثل ذاك فحمل
عليه غيره لستر الحكم في الكل حذف الهمز من اخواته اكرم
انتهى والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضعي في حكم
واحد يكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققين
على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون حينئذ كانه
مضاف الى اسم الجنس المظهر الا يرى ان الامام عبد القا
هر قال في قوله انما يعرف الفضل من الناس الا ذوو
هذا اولى من اضافة الى ضمير زيد وعمرو وبكر وانت ان
شئت من كنت القوم نحو كلامهم يؤيده ما قلنا واما قوله
اهناء المعروف مالم يبدل فيه الوجوه انما لا يعرف
فالفضل من الناس ذووه المعروف الاحسان
وذووه فاعل يعرف اى لا يعرف قدر صاحب الفضل
وعزته الا صاحب الفضل ذو الجهال وكذا قول كعب
بن زهير ضبطا الخزرجية مرهقات ابار ذوى اردو
متها ذروها وذوو بفتح الذال وضم الواو الاولى
جمع مذكر لذو تقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال

رفعا وجيئ ذوى مال نصبا وجرا ورجال ذو مال رفعا وذوى مال نصبا

وجرا ذوى

وجرًّا وامرأة ذات مال ومرأتان ذواتا مال رفعًا وامرأتين ذواتي مال نصبًا وجرًّا ونساء ذوات مال كاعراب مسلمات ثم ذلا يقاس عليه شيء وكذلك قطع عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجزائه بجر صاحب في قوله فلا لغو بذلك اسفليكم ولكنّ اريدكم الدون يا سناد لا يقاس عليهما شيء فيجيء يا اي بذو الجار والمجرور في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل سيجيء ههنا يجعل الانعام صفة الله وهو اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة اخوه وابوه وذوه وفوه وهنوه والهمزة كناية ومعناه شيء اي الكناية عما لا يعرف اسمه او يكره التصريح به عن العورة والفعل فيه وغير ذلك ونحوها انما انت الضمير الفاعل فيه لان المحرم بسببه زوج المرأة ابوه واخوه او ابنه فاذا اضيف الي الاناث وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعًا وبالف نصبًا وبالياء جرًّا وانما قال في الاكثر لان بعضهم الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل باهي ها قد يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلث باعتبار ان المحذوف صاحبتا اعني الاعراب واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب اضافة غايته وتاء بنت الضرة في غايتها على تاء وبل المجذوبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وان كانت مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريًا على اراء ي البعض وهو الاصح او يكون مبنيًا على اراي الاخر

ايها والخط بين العرب والبنية وهو اي كون المضاف الى ياء المتكلم وسطه

بينهما مذهب ضعيف والظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والنا
ء وشط ايضا كونها مكبرة اذ على التقدير كونها مصغرة يكون
اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة
اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديرا لوجوب
قلب واوها ياء وقد ما كان يدور هذا الوهم في خلدي
ثم وجدته في كتب بعض المحققين من التاءحدين مع جوابه
بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك اخرفها ليتم وزن فعيل فلما
تحرك خرج عن صلاحية الاعرابية لوجوب سكون حرف جعد
اعرابا نقلت وجعل اعرابها بالحركة اذ البناء السكن ما قبلها
كما الصحيح في تحمل الحركة وان كان ما قبلها باوكذا شرط ايضا كو
نها مفردة اذ لو شئت اوجمعت لكان اعرابها كاعراب سا
ير الاسماء المتناة والمجموعة وقد اهملها الشارح والاولى ذ
كرها وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه تتحقق منه المرام
وهو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل
الاربعة الاولى اخو ابو وهنو وحمو واصل فمه فوه فحذف اللام ا
على الهاء حذفا غير قياس فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم
بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم
قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم في النون التقاء الساكنين
وحذفه المودي الى البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم
القريب منه في المخرج فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا و
اذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت اللامات من
الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الا
بدال لعدم التنوين فجعلت حرف اعراب اقاعا مقام ان
يكون تلك الحروف نفس الاعراب على راى من يجعل الحركة نفس

الاعراب وامقاما مما ان تكون تلك الحروف دالة على الاعراب على راى من يجعل الحركة

وهو الا

وهو الاختلاف والحركات والباقية فان حرف الاعراب كما
يطلق على حرف يعتورة الاعراب واذا اضيف الى ياء المتكلم
لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا با
لحركة تقول في الاحوال الثلث اني مثلا ويقال العين من
الخامس لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال فلم يجعل
حرف اعراب حتى يقال فاي كلاما ي ازما لزم عند الاضافة
الى ياء المتكلم قبلها ياء على هو القاعدة قلبت وكسرة الفا لنا
سب وجعل الاعراب في التقدير وامادوفهو لا يصغر ولا يقطع عن
الاضافة ولا يضاف الى المظهر ولذا لم يعلم اخوك آه لتناسب
في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف
والياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها واو ردت في حالة
الرفع وقلبت الواو ياء في النصب والجر وان عينت دووا وجعل
الاعراب رفعا وقلبت الفاء ياء في النصب والجر المجيء مؤنثة وا
اصله ذوات لقولهم في المثاة ذوان حذف العين بكسرة الا
ستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء دوة واو
اصله ذوى لقلة ماكان عينه ولامه واو وذو وهنا بالياء لا
نه مجرور على انه صفة لكما مر وهو مضاف الى الانعام و
هو اي الانعام ايصال الجزء لشخص الغير لا لعوض ونبوتا كان
ذلك الغرض او وتبا ولا لعوض يقابله في القدر والحوتية او
لا وانجراده اي انجرار الانعام لكونه مضافا اليه الذي جاعل
مجرور لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة لان
جاعل نكرة والمطابقة شرط عين الموصوف بين الصفة و
الموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني
ان الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني
زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخله على الموصو
من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد من
معا ومحصورا

ومما يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام و
الوصف مجرورا عنها فيقال ما حسن بالرجل مثلك
ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك قال الخليل
مثلك وخير لفظان للرجل على نية الالف واللام وكذا
غير اذا جعل وصفا للمعرفة دون البدل اى لم يشترط
فى البدل ان يطابق المبدل منه فى التعريف والتنكير وذلك
لان المبدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة
اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة الشئ واحد فلا
يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن مناسبته و
لزوم الا الحالة يلزم كون الشئ معرفة ونكرة فى حالة وا
حدة قال فى شرح اصح فاعلم ان بدل الكل من الكل يوافق
المبدوع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط
لا فى التعريف واما الابدل الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه
الا فى الافراد والتذكير وفروعها انتهى الا انه اذا ابدل النكرة
من المعرفة بدل الكل من الكل فالوصف البدل بنكرة اخرى
حسن عند الكثر النحاة وواجب عند ابن الحاجب كما
قال فى الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت
اى فالنعت واجب وانما وجب لانه لا فايدة فى ابدالها
م بعد تغيير فى بدل الكل الذى يكون المراد منه ما اريد
من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا
عن غير المقصود ومبرات وهل تضربون وهل تضربين
لما تقرر انه لا يعرفه وهو هو فى المعنى نحو بريد رجل
لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه
لفظا كقوله تعالى لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلب
النون الفا فى الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا الاصل

فى خط هذا الذى يكتب بصورة لفظها بقدر الامكان
ومن غير

كتب النون

كتب النون المنصوب واذا حرف النصب واخويا امر الواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف تقلب التنوين والتنوين الاصلي والزايد الفا لانتفاح ماقبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضربن ضمير الجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربونى وهل تضربن وهل تضربين باسقاط نون التاكيد ورد الواو والياء والنون المحذوف فاتة لاجله قلنا نعم لكنة لما تقرر تبين هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ماحذف لاجله فانة لا يوقف الا الحاذق في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على اللفظ بالناصبة تاصيبة كاذبة لا مطلقا لكن هذا اى الاشتراط بان يكون البدل على اللفظ المبدل منه بعيته هو مذهب اللوفيين وعند البصريين لا شرط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كزا في اللبنات وعبارة اللبنات هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا شترط على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه كان اولى اذ لا تعرض له في اللبنات هذا بقي ههنا بحث وهو حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه الحسن او الصحة على راي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فايدة لم يفهم من المعرفة فمثل هذه الفايدة لو حصلت حسنه والا فلا سواء حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدني شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني جيلان كلهم كسعد النصل طول والعرض فقال قوله طول مجرور بانة بدل من ساعد النصل اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض صريحا وقال سيراتي في شرح كتا

[illegible]

افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو ازالتها
م بعد التقرير نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض
شروح اللبانات فان قيل لم لم يعرف جاعل ههنا بالاضافة
قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في
اللفظ بسقوط التنوين لان اصل جاعل النحو بتنوين جاعل
ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده الاضافة
اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون
في المضاف اليه وحده نحو حسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد
يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما
نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية
فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى يفيد التعريف
فلم يصح كونه صفة للنكرة كما توهم صاحب الاصباح يعني ان الا
ضافة قسمان احدهما لفظية ومعنوية فاللفظية وهي مختصة
في ثلث مواضع عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام
الفاعل اذا اريد بهما اي باسم الفاعل والمفعول الحال
او الاستقبال نحو مررت برجل ضارب زيد الآن او غدا
او نحو مررت برجل معمور الدار كذلك اي الآن او غدا
واما اذا اريد بهما اي باسم الفاعل على ما يدل عليه قولهما
ريك ومالك ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى
لان حال اسم المفعول كذلك الماضي والاستمرار فمعنوية اي
فاضافتها معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت بزيد ضار
بك امس في الماضي او مالك بالجر عطفا على ضاربك عبده
في الاستمرار والعبد كالعليم جمع عبد وانما كانت اضا

ح فمعنوية ح اما على تقدير كونها بمعنى اللام ح لا يكون في تقدير فلان الاضافة

الانفصال

الانفصال لانها تليت الى معمولها حيث المشابهة الكاملة
اى المشابهة لفظا ومعنى وهى غير مؤثرة عندهم واما
على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فتكون بمعنى الماضى موجودا
فيه هذا الكون المخصوص اذا اقتصد به زمان مستمر اى مشتمل على
الازمنة الثلثة يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية وقد صرح به
فى شرح اللباب وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين فى هذه الا
ضافة مما يحتاج فى صدرى حتى صفرت بنص من قبل صاحب
الكشاف حيث جعل هذه الاضافة فى موضع لفظية فى موضع اخر
معنوية هذا من قبل فى كلام الشارح نظرا لان جعل العام اعنى
الاستمرار قسما للخاص اعنى الماضى وعلى تقدير انه ليس بينهما
عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان
المقترن للفعل ومشابهاته فى المشهور ثلثة ماض وحال واستقبا
ل وعلى ما ذكر يكون الزمان المقترن لها اربعة وهو خلاف المشهو
ر ويمكن ان يجاب عنه بان الشارح ليس فى صدد التقسيم بل
فى صدد الارادة ومنشاء الغفلة الجهل بالفرق بينهما وبان المشهو
ر ان الزمان المقترن للفعل ثلثة لا المشابهات لا تقترن بها
فصلا عن المشهورة الشهيرة انتهى والثالث من تلك المواضع
الثلثة اضافة او الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل
حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه
فيلزم اضافة الشىء الى نفسه قلنا لا نم فان الحسن اعم من الو
جه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان ان الحسن ليس
هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذى له الوجه فان قيل لم
لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحتملات
العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله
البتة لكن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها

بالمفعول نحو زيد ضارب اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدى فهو مزدوج فى

اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفا
عل عن المتعدى فلا يضاف الى فاعله لزوم اللبس وعدم التغاير
وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدى والمفعول المتعدى
الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب
زيدا ومعطى زيدا الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف ا
صل لان المضاف ينبغى ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فا
عله فهو هو ولانه تشبيه باضافة الصفة الى مفعوله واسم الفاعل
اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدى الى مفعول وا
حد لما اريد اضافتها الى الفاعل توسعا فى الكلام شبهوها بالمتعدى
منهما ونصبوا فاعليها على التشبيه بالمفعول ثم اضيف اليه وذلك بان ينقل
الضمير المتصل الى الفاعل والمفعول فيكون فاعليها مستكنا فيه فيقع الفا
عل فى صورة المفعول تقول مثلا فى زيد قايم ابوه زيدا قايم
الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا
ومعنى اما لفظا فلانها مثنى وجمع وتؤنث كما ان اسم فا
عل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتا
ن حسنات وابيض ابيضان ابيضون بيضاء بيضاوان
بيض كما تقول ضارب ضاربان ضاربون الخ واما معنى
فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة
المشبهة شبهت به فى جميع انواع عمله تكميلا للتشبيه
وتوسعا فى الكلام ولم يكن لها مفعول يضاف اليه او
ينصب جوزا اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها و
لمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ فا
هذا فانه من الاسرار الحقيقية والكنوز المخفية وماعدا
ها اى ماعدا الثلثة المذكورة وماعدا الاربعة على
راى من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية

وبالجملة الاضافة انما تعرض اذا كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره
او مشتقا

او مشتقا غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومضارع
مصروف زيد واما لفظية ان كان المضاف مشتقا عاملا
فيه او ما قام مقامه نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وهاشمي الاب
مفيدة للتعريف او للتخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او
نكرة نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او
جلد مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب يعني ان كان المضا
ف اليه نكرة في المعنوية تكتسب المضاف منه التخصيص وزوال بعض
الشيوع نحو غلام رجل وهوظ وان كان اليه معرفة تكتسب
المضاف منه تعريفا نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا
غير مختص باحد فاذا اضيف تعرفت وصار مختصا لواحد بعينه وهو
زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم تتعين
الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد
فاما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في فضية الاضافة المعنوية
قلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد
جاءني فلا بد لك من تشيير به الى غلام معين من بين غلمانه لزيد
خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلما
ن اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما
معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا يفيد افادتها التعريف
باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين
ثم قد يستعمل بلا اشارة معين كقولهم ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فانه لم يرد به لئيما معينا
اذ ليس نبه اظهار ملكة الحكم وانما افادتهما اي التعريف و
التخصيص هذه الاضافة مرفوع على انه فاعل افادة اي

انما افادتهما الاضافة المعنوية دون الفظية لان الاضافة اللفظية في الفعل هنا في اللفظ والخط انما هي في اللفظ

فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وغرج من حيث تنزل منزلة التنوين الاضافة واما معنى فلانه وضع اضافة المعنوية يفيدان لو احد مما يدل عليه المضاف مضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية عندهم اما لاسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال هنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان تفيد التعريف والتخصيص في المعنى المضاف بعد ما افادة التخصيص اللفظي ليكون على قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التقرير يظهر ان نزاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب في اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت ما ذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد يخصص وزال عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا لضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت فجاعل اسم الفاعل اصيف الى مفعوله وهو النحو مراد منه الحال او الاستقبال لا يقال لا يتم ذلك لان الجعل فعل الله تعالى وفعله منزه عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا مراد منه اه بدلالة تحمل في المفعول وهو اي كل واحد منهما النحو والكائن في كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد وعطف ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء التي يجيء فيكون اضافته لفظية في تقدير الانفصال غير مفيدة للتعريف

او التخصيص فلا يصح كونه صفة لنكرة بدلا منه ويجوز فيه الجر فيقع الخبر مبتداء محذوف اي

اى لهواى الترتيع جاعل النحو اما النصب فنقدير اعنى او امدح وعلى كل واحد من التقديرين من يقال فى عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الذم اذا قدر عامله اذم اما على تقدير امدح فظاهر واما على تقدير اعنى فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا كان لا فى صدد الذم يفيد المدح فانتصب على المدح فى عرفهم يشتمل كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا افادنا بعض من تتلمذ ابقاهم الله تعالى ويرده كلام شراح اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه اى لفظة الله فاى قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكارى واللام فى ان اقسامه متعلق لما استفاد من الاستفهام المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقولنا تع اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين غير الصراط المستقيم صدق وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان البدل بعض منه نحو جاءنى القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق من غير الكلية والجزئية سواء كان الثانى مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قولنا يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا البدل الى اربعة انما سمى هذا بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومقتضيا له بحيث يشوق النفس عند ذكره الى ذكر ما يبين اجمالا او ابهاما البدل المخصوص

دل عليه الاول مبنيا للمفعول هذا الايجوز ان يقال في بدل الاشتمال
بني الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك
بني الوزير ان البيان هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده
كان بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر و
اعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال
ضمير عايد الى المبدل منه لان بدل الكل فان العينة هنا يغني
عن الرابط كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا لم تغن المبتدا وهي
رة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقولهم
افصل ما قلت انا والنبيون من قبل لا اله الا الله وقولك مقولي
زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدرا نحو جاءني
ثلثة زيد اي منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه
وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد المتكلم ان يقول
مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال
بحمار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في
المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا
البدل الغلط بالصفة فمعناه بدل الغلط الشئ من
الغلط قالوا اللاضافة في القسمين الاولين بيانية وفي
الاخرين الى السبب اي البدل الذي كان سبب الاتيان
به وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في البدل
الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب الحمراء ولعل هذا
اولا لان الاولى تسمية بالاعم الاغلب اذ قد يكون سبب
النسيان كما يكون سبب الغلط وكذا في بدل الاشتمال
فاعتبر في ما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير
روية وفكر ولهذا لا يجئ في كلام الفصحاء قوله فجاءه

الاشتمال

لا يجوز ان يكون من الا ... الى المحيط ... اقسام ابن ... الى

الخ للاشعار لان الاشتمال انما يتعقلها الكلية والجزئية
وهو اى الله سبحانه متعال اى منزه بل لعلو غيره ولا من
الثالث لان الاشتمال انما يتعقل في الاجسام غالبا ولا
من الرابع لان كلام المصلي بكلام غير مكرر وهو ظاهر
فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله لان انتفاء الاقسام
عنه اى جاعل باسرها اى بجميعها يقال هذا الكل باسره اى
بعده بمعنى جميعه كما يقال برمته اى بكليته بدل على انتفاء القسم
وهو مطلق البدل عنه اى عن جاعل وهذا اى قولنا
لان انتفاء الاقسام اه مبني قول اهل المعقول اى العلوم
المعقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان
الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغيرذلك
قلنا التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق
ببدلية قوله مجاز مرسل خبران اى مجاز كانت العلاقة
المغايرة بين معناه الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثل علاقة
التشبيه والتبعية وغيرهما فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه
يسمى المجاز بالاستعارة دون المرسل على ما يجيء من قبيل
اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة موصوف
جاعل وهو الله بالجر على الحكاية وهو الافصح وجاز رفعه
على الخبرية اذا التقدير الراجل الذي فانه نكرة وصفت بدلا
من الله موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم ترك
الواجب والحسن واما الاله معرفا باللام فمن الاعلام الغالبة
عليه وسمي اعلاما انفاقية كالنجم والصعق اعني ان الالوهية
الاصل من الاسماء العامة الاجناس كالرجل يقع على كل معبود
بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم في اسم

هذا وكر ... ثم غلب على الثريا وان ... وان الصعوق اسم ... ثم غلب على ... ثم غلب على الخ

ونزاوا ما الله يحذف الهمزة فخصص المعبود بالحق لم يطلق
على غيره اصلا وعلة يدل على هذا التقدير لاشتراط
اى لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره
من الامور المختصة او السنة على ما سيجئ اذ لو لم يكن التقدير
كذلك لبطل العمل وقد شت عمله فى المفعولين فان قلت
من اين علم عمله قلت قد علم عمله فى المفعول الثانى بشهاد
ة نحوى الكلام اى يقولون قولا كالملح بقولهم جاعل النحو معنى
واذا اعمل فى الثانى عمل فى الاول ايضا والا يلزم اقتصار
العمل على احد المفعولين وهو ثم على ما بين فى المطولات فان
قلت هذا اى ثم اذا اعمل فى الثانى وهو ثم يجوز ان يجعل
جاعل بمعنى الماضى ويكون كالملح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جا
كما مالوانى زيد معطى عمرا درهما امر من ان درهما منصوب
باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطى قلت نعم يمكن ذلك
لكن شهادة نحوى الكلام تمنع ذلك التحمل يعرفه من له طبع
سليم وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب
ابن الحاجب وهو اى مذهبه وجوب الغت اذا ابدل
النكرة وهى جاعل ههنا لعدم تعرفه بالاضافة كما مر
من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك الحسن بفتحتين
على مذهب الجمهور كما مر بيانه فيكون ح اى فيكون
اى فيكون ح حين كونه هو البدل فى الحقيقة من القسم
الاول بمعنى بدل البين من البين لا بمعنى بدل الكل حتى يلزم
ما ذكر ثم من ابهام الكلية والجزئية وبدليته عامل على الجا
زية من القسم الثالث فوله بدليته مبتدأ من القسم
الثالث خبره وان مكن كونه من الاول بمعنى بدالبين

من البين فتوهم

الاشتمال الظرف على

وجود المتعلق بينهما

عن الكلية والجزئية

المظروف

على المظروفية كما صرح به اى يكون معنى الاشتمال وجودا
لتعلق بينهما مطلقا النجاة فلا يلزم ما ذكر من ابهام التسمية
هذا هذا افضل الخطاب توءتون به عند اتمام طائفة
من الكلام والاحد فخرى والتقدير تم هذا اخذ هذ
او هذا اى الامر المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور اى
غير ذلك مما يناسب لكن بقى ههنا سوال ناش من شاءت
الصحابة ارتفعت عن اقسام البدل وهو انا قولنا جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره من اى قسم من اقسام
البدل قلنا انه من الرابع وهو البدل الغلط لان عدم كونه
من الاول والثانى ظاهر لعدم كون الثانى عين الاول ولا بعضه
وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال ظاهر لان
شرطه كون المبدل منه بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس
عند ذكره منظرة ومشوقة الى ذكر التابع الا ترى انا اذا قلنا
سلب زيد تعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شئ تماما
يتعلق به من ثوبه اذ قلنسوته او جلده او غير ذلك فتشتاق الى ان
يذكر ثوبه وهذا شرط منتف فيما قلتم من المثال المذكور فلا يكون
من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام
الاربعة كذا اى كالمذكور ههنا ذكره فى حواشى المطول الشريف
الدين الجرجانى ولكن فيه ما فيه ما موصول مبتداء فيه جملة ظرفية
صلته والعايد هو فاعل الظرف اعنى الضمير الذى استقل اليه
من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عايد الى ما ذكر فى خواشى
المطول وفيه المقدم خبر المبتداء اى ما ثبت فى المذكور فى خواشى
المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اى فيما ذكر ههنا لانه مثل
لا يخفى ذلك اى من حصول ما فيه عن الغطن بفتح الغاء وكسر الطاء
او ضمها من اتصف بجودة الادراك وهذا الكلام اعنى قوله فيه لشا

لا يخفى ذلك من حصول ما فيه عن الغطن بفتح الغاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف بجودة الادراك وهذا الكلام اعنى قوله فيه لشا

الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثاني مزيدا لاحتمال
لوجود التعلق المعتبر فيه اعني علاقة الملكية والاخوة التي هي
غير الكلية والجزئية وكذا المثال الثالث من الاحتمال اذ كانه
مع الرؤية والامن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى
عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في الاحتمال وان توهم الشا
رح كفاية نظرا الى ما يفهم من ط كلامهم في تقسيم البدل الى الار
بعة بل لا بد ل شرط كون المتبوع بحيث يطلق عليه اه على ما صرحوا
به في مواضع لا يخفى في الكلام متعلق بجاعل والمفعول الثاني
بجاعل قوله كالملح اما يجعل الكاف وحده اي منفردا ان جعلنا
ها اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف يجوز تانيثه
بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا غاية ما يستقيم
على رأي الاخفش الاصغر اي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند
الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يصحكن عن كالبرد
المنهم اي عن مثل البرد الذي يذوب لكطافته قلت ما الفرق
بين كون الكاف اسما وبين كونه حرف الجر قلت الكاف وكذا
على وعن اذا كانت اسما يكون المراد بها شبيها وعلوا ومجاوزة
من غير ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حرفا يكون المراد
بها تلك المعاني بخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها يعرف
ذلك بالعلامات والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة او الحق
مع المحرون ان جعلنا ها حرفا اي كائنا كالملح وفي الطعام
متعلق بجاعل ايضا فكلاهما اي قولي في الكلام وقولي في الطعا
م ظرفا لغو او مستقر وانما قال كلاهما لان قوله كالملح على تقديره
حرفيه الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزئي الكلام
اعني خبر المبتداء لان الجملة الكاينة بمعنى التصيري بجري مجرى افعال

القلوب نحو الدخول على المبتداء وقولنا في الطعام الى قوله في حصا
يصها

يعلم ما يظهر ضعف ما ذكر في الصوفي

المفعولين وتد عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم
الاقتصار على احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد
المفعولين من خصايص افعال القلوب لا يوجد في غيرها الذي
من محاقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصا
ر المذكور ههنا اقتصار الذكر على احد الذي عد من خصايصها
حتى يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار العمل على احد تدبر
فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر
قلت ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان اوجا
ر ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل احتاج
الظرف اليه ولمناسبة لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
لكونه عينا في الزاسماه بعضهم ظرفا اصطلاحا فما يكون مستقرا
اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام
اى متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح الميم اى يكون الظرف بحيث
يفهم منه عرفا معنى عامل وان لم يعلم لفاظ الورية واوضاعها
والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والكون
والوجود والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير
مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد
فان المتعلق هو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر
خارج عن الظرف اى لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره
واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر مستقر اكل
قرينة دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من ا
فعال العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه وان
كان عاما لما احتاج اليها يرد عليه ان خاصة المستقر الا

كتب لتقرير الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير الوجوب على الشارح الشريف في شرح المفتاح وقد

صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما
مادام لم يوجد قرينة للخصوص واما اذا وجدت فلا بد من
تقديره لانه اكثر فايدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على
وجه يتضح المراد ما قاله الشريف المحقق في حواشي الكشاف
من ان هذا القسم من الظرف انما يسمى مستقرا لانه استقر
فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كا
ن الفاعل المقدر من تلك الافعال وان فهم معها شيء من خصوص
الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم
فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في القراءة خصوص فعل
القراءة فيقدر اقرأ بسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع في
القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك
يجب المقامات ما قال وذلك اي تقدير الفعل الخاص لا يخرجه من
كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه
ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان في
تقدير الافعال العامة مطرد اعترته النحاة وفسروا المستقر
بما عامله محذوف وعام انتهى كلامه واحترزنا بالثالث
عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف وهو من الافعال العامة
لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه
الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار
منوط بوجود هذه الشروط باسرها واللغوية بعدم
احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حا
صلا ومستقرا او موجودا وكاينا او ثابتا او غير ذلك
ومثال زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان
قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال

قام مقام فعل مع فاعله الذي كان مشتركا بين المشتق وغيره من قبيل قولهم
الشريف في وجه التسمية بالمستقر

وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو [illegible]
بالقول بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها
اولانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا لا في المظهر
ولا في المضمر قال بعض المحققين من شراح اللباب او هو
تسمية حالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح محرد نم قال
واما انا فلا اجيب تسمية باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث
فقيده ان اخلال بالادب سميناه ظرفا حاضا اي خاصا
ملة وسميناه المستقر ظرفا عاما اذا الملحوظ في الاول خصوص
العامل وفي الثاني عموم انتهى وما لحظ من الاعراب هو
المستقر والا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو
كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذكور والاعراب لذ
لك العامل ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتا
خرين ان القوم قالوا المستقر حظ ومحل من الاعراب
بدون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه
حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا ان زيدا في
محل النصب اجاز وافي معطوفه النصب وهو لغو قال فقول
الملا ستوكلا على الله تع ومعتمدا على ان فضله ان مرادهم
بذلك ان محل اخره من الاعراب بخبر هذا المحل الا ان لا محل
له من الاعراب اصلا والمستوذكلا يرى انك اذا قلت زيد
في الدار ففي الدار له محل من الاعراب من جهة تعلقه
بالخبر الحقيقي ومحل اخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذ
ف ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على
ما يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل
في الدار فانه لا محل واحد انتهى كلامه لكن التحقيق

الذي يخلو عنه [illegible] بخبر المقول وهو الحقيق بالقبول ما قاله بعض

المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف
لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل
على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه
وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار
مجرى المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد جرت زيد اوجزء
الفعل لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور في محل
النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه من الاعراب وبويده ما
ذكره نكت المتاخرين من ان التحقيق هو ان المنصوب
المحل او المرفوع المحل هو المجرور فقط لان اثر الجار في تقدية
الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف وتجعل
القوم المجموع منصوبا محلا سماعا هذا بقي لنا اشكال
وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المتعلق
بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو
ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة
للمفعول وحالا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب
وقوم وقد صرحوا بخلافها بل قد اعترف به الشارح في هذ
الكتاب تامل ولا تقفل على وزن لا تنصرفا نعم بحث شريف

والصلاة مجرورة معطوفة على الحمد لله اى اما بعد
الصلوت وهي اى الصلوة من الله تع رحمة ومغفرة
ومن عباده من الجن والانس دعاء ومن الملائكة
استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما
لغوي وهو الدعاء قد فيه ساهلة لان الصلوة
لغوة ليست بمنحصرة في الدعاء بل مشترك بين الثلثة
يجمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما انتهى فان
قيل كيف يستعمل

قلنا

والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا لانه انما استعمل
في معنييه معا فان تدبره ان الله يصلي وملائكته يصلون على ما
مر حوا وثابهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي الفرا
يض الستة التي هي التحرمة والقيام والقرءة والركوع
والسجود والقعدة الاخيرة بمقدار التشهد والافعال
المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع السجود
وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي القراءة
الفاتحة وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة
على سبيل الفرضية وتبديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر
ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن الخمسة عشر التي هي
رفع اليدين للتحرمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير
التاءوذ والتعوذ والتسمية والتامين سرا ووضع يمينه على
يساره تحت السرة وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبة
بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش
رجله اليسرى ونصب اليمنى والادب التي كلها فيه عند التاو
ب واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكرنا
الفروع فمن ابن جاء ان يكون الصلوة من الله تعالى بمعنى الر
حمة ولم يعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفا
ر من ملائكته لكونها موافقين بمعناها اللغوي تدبر قلت لما
كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والا المعلومة والافعا
المخصوصة وعناية بالرفع عطف على قوله حقيقة وهي الرحمة
لما كان معناها الحقيقي غير متصور من الله لانه دعا ولدعاء
سؤال يقارن الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى
منزه عنه جعلت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم
ان الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية نفسا

[illegible] فتحدث عنها وهي الانعام وعلى هذا يا قول ا

الكيفيات النفسانية المنسوبة الى الله تعالى في القرآن كالحياء و
الغضب وغيرهما فاعلم ان حروف العطف عشرة عند
بعض النحاة ومنه ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة
للجمع مطلقا اى للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما
نحو قام زيد وعمرو او في الحصول من شئ نحو قام زيد وقعد عمر
وفي التحقق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع
ترتيب التابع او تقومه او للاجتماع في زمان واحد وبا
لجملة ليس في الواو دلالة على هذه الاحتمالات وان ما
يتحمل الوجود عن احدها وتعين بعونة القرينة والفاء
الموضوعة مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع التر
تيب وان كان في الرتبة فيقال ثم ههنا للتراخي الرتبي اى
هو الاشعار بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخر
رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس
وحتى اى وثم لا يجيء الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او
جملة وقد تلحقها تاء التانيث للتاكيد فتختص لعطف الجملة
كما مر في قولهم صيب بنت تلت لا يعني قال الامام المرزو
قي التاء بنت علامة التانيث وهذه العلامة تتصل
بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي
الفعل تسكن الا ان بلا فيها التاكن ويكون تا في الوقف والوصل
جميعا وبعد بيد دخولها في الحرف فاذا دخلت حركة بالفتح
نحو ربت ولات وبنت وتبقى تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة للجمع مع الامتداد نحو لها في الاعتبار شرط كونه الجزء
الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه ولو بتاء ويل وسبحن
ما تحققت واوها الموضوعات لاحد المتعددين بهما

الواو فيها وهذا
ولزم في ما كان
المعطوف عليه
ذكر ثانيا
لكن لم يجز او

لم يجعلها

لم يجيبوا هاهنا عن السؤال الثاني

اما اما الاول او الثانية فاي حاجة الى الواو التي هي حرف العطف

وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها

وهي ان للنحاة في اما المسبوقة بمثالنا ثلثة اقوال فيقول

بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر واتبعني اليهما الزمخشري

ان اما الثانية ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية فيقول بعضهم وهو

والعاطف لعمر وعلى زيد في مثالنا هو الواو واما اما ههنا

فللتردد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية

دون اما الاولى مستشهداً بصحة قيامها نحو جاءني زيد او

عمر وفي يكون الواو لعطف اما الثانية للتردد على اما الاولى

فيكون اما الاولى للتردد فقط واما الثانية للتردد وعطف

عمر وعلى زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام

الالبستي ان اما الاولى والثانية محو عهما حرف عطف

والواو كما قلنا قد عطفت اما الثانية على اما حتى يصير

الحرف واحداً واما الاولى واما الثالثة قد عطفتا عمراً

على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم بعض العا

على المعطوف عليه قال محمد الامين والحق ان الواو هي العاطفة

واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذن في

قولنا اما الى نار مقدر وانما دفاع السؤال على هذه الاقو

الثلثة ط اذ يدفع السؤال باختيار المذهب الثاني و

لكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او

مقامها ان يكون للعطف كما في قام ان المصدرية قد يقوم

مقامها فالمصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون

الثانية فافهم هذا المذكور فالبحث عن معاني هذه الحروف

السابقة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن فوائدها تتميماً

فان كانت الاولى فهو غير جائز فما المعطوف عليه استفهام على سبيل الانكار وان كان حرف العطف عم اما الثانية

للفايدة على نبيه على حرف جر مجرورها والضمير ور المحل لكونه
مضافا اليه للنبي وهو اى الضمير المذكور راجع الى الله والجا
رو المجار والمجرور متعلق بالصلوة والنبي من النبوة بفتحتين
وتشديد الواو وهي اى النبوة على وزن فعولة كالذكورة
والانوثة فاصله بغير الهمز وهي اى النبوة ما ارتفع من الارض
فمعنى النبي الذي شرف بالتشديد على سايرالخلق وهو اى النبي
ع اى على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى المفعول والجمع انبيا
ء والنبي ماخوذ من النباء بفتحتين وهو الخبر فالنبي من
اخبر من الله تعالى وهو ع فعيل بمعنى الفاعل والجمع بناء مثل
علماء ويجمع ايضا لا بقاكيف لا يعود لامه ومثل الجمع و
التصغير يرد الاشياء الى اصولها لان الهمزة لما ابو بدلت
وكزم الابد الجمع جمع ماصل لامه حرف علة كعبيد و
اعياد قيل النبي هو الطريق ومنه يقال للرسل عن الله تع انبيا
لكونهم طرق الهداية الله تعالى فان قلت ما الفرق بين
النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلق لان
الرسول من له كتاب ربانى والهام الهي والالهام هو الا
لقاء بمعنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الوسوسة
والنبي من له الهام الهي اعم من يكون له كتاب اولا فكل
رسول نبي من غير عكس فكلما اطلق النبي على رسولنا
محمد ع كما اطلقه المص عليه اعم في قولنا الصلوة
على نبيه فالمراد به النبي الذي هو بمعنى الرسول لا ما اي
لا النبي الذي وجد بدون الرسول تحقيقا لمعنى العموم فليتا
مل في هذا المقام ولذا اى ولكون المراد به ما ذكر جعل
المص قوله محمد عطف بيان لنبيه وهو مجرور عطفا لنبيا

فيه كما في الصفة اعا يكون باسم مختص بالمبين بفتح الياء
اى يشتهر عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راى
الفاضل التفتازاني لا يلزمه كونه اسما مختصا به في
الجملة واقله بالقياس الى بعضهم ما يطلق عليه
لفظ المنبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة
ابهام المحقق واما تقديرا ان قصد به رافع ابهام مقدر
كقوله تعالى الا ان لعادا قوم هود وذلك انه لو قدر
اشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما
من جواز الخلاف اسمهم على غيرهم لشاركتهما اياه فيما
اشتهرا به من العتو والعناد وغير ذلك كثمود لا يقال
لكل الاشتباه يجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف
البيان هنا لدفع الابهام التقديري اغناء عما
لمقصود وحفظا له عن شائبة توهم تغيره نعم اذا
اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا لا مطلقا
ولا من وجه ويستدل لذلك البعض بقوله وللؤمن العا
يذات الطير يمسحها ركبان مكة بين العيل والسند
قوله والمؤمن مجرور بواو القسم والعايذات الحدثة النتا
مح من الحيوانات جمع عايذ وهي اى العاذات اما
منصوبة بالمؤمن الاعمالة على الموصول لان الالف واللام
فيه بمعنى الذى اه مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة تقطيعية
فالطير اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان لها
وقول الشارح فان الطير عطف بيان للعايذات مع
انه ليس مختصا لها يحمل كلامها وجملة يمسحها حالية ور
ركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح

والنبل بكسر النون المجد او ... فتحتها والسند ... فتحتين اسمان ... لموضعين

والتين اقسم بالله الذى يؤتى من الطيور العاديات اى
يجعلها ثاموتة بحيث يسمعها على سبيل الترفق والاشفاق
ركبان مكة بين هذين الموضوعين لكن لا يشترط ان
يكون الثانى اوضح من الاول هذا استدراك من قوله
وعطف البيان انما يكون باسم مختص اى اشترط الاول
اختصاص لكن لم يشترط الاول صحة لجواز ان يجعل
الايضاح من اجتماعهما اى اجوز ان يوضح متبوعه
عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا
سمى ثلثون رجلا عمرو وكنى واحد منهم مع عشرين
من غيرهم ابا مالى حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح من
عمرو فى حالة الانفراد واذا قيل جائنى ابو حفص عمر كان عمر
موضحا ضوحا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثانى اشهر من
الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسم
مع كون الكنية مشتركة دون الاسم عطف بيان او
ضحها مع ان المتبوع اشهر وهواى عطف البيان يجئ
للايضاح غالبا وان جئ للايضاح غالبا للمدح قليلا
كما قال صاحب الكشاف انه البيت الحرام فى قوله تع جعل
الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان الكعبة جئ به للمدح
للايضاح قوله ان البيت بكسر ان اى الى قوله لا للايضاح
مقول لقال كما يجئ الصفة لذلك اى للمدح والفرق بينه
وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلافه فى
محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اى كائنة بخلاف
عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل
مقصود بالنسبة فى الكلام وذكر المبدل منه كالطرح

والتوطئة ليتوصل الى تعلم الائمة الاكابر وذلك لا يتغير بدل الغلطان الاقل بما يدرى بالامر

في الابدال الثلاثة منوبة اليه في الظاهر ولابد ان يكو
ن في ذكر فايدة لا يحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء
عن اللغول سيما كلام الله تع كلام نبيه ع م قال بل الاا
دى عطف البيان الا البدل كما هو ط كلام سيويه واجب
عن الشريف بان قال الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصود
بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحا
صل ان مثل قولك جائني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسنا
د الى الاول وجئت بالثاني تمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئته بالاول توطئة له
تبعا والمقصود بالنسبة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا به تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ط كما حققه المتاخرون وعطف البيا
ن بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فانه بيان
للاول والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام
الحديثي ان النحاة قالوا لو قال رجل ذوجت ابنتي فاطمة وابنت
عايشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان لفظ الجمع
في معتقد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان لفظ وقع في معتقد
الحديث ثم وصف النص محمدا ع م بكمال الغاية بكمال هو الغاية
في مراتب الكمال سيد اى مقتدى الانام اى الخلايق سيد مجرو
ر على انه صفة محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم
الصفة اما للتخصيص هو اى التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة
يجب الوضوء يشتمل كل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم اعا قال

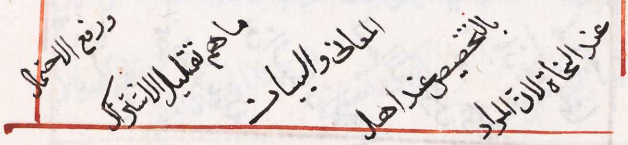

قال الفاضل الشريف لفظا نهم اراد وا بالاشتراك المعنوى لان
التقليل انما يتصور فيه بلا تحمل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جار
ية صفة بخصصة وقد يتحمل فتحمل الاشتراك على ما هو اعم من
الاشتراك اللفظى والمعنوى ويجعل جارية صفة بخصصة لانها
قلت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعنيت معنى
واحدا فلم يبقى الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى او الصفة
للتوضيح وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف علما كانت المعرفة او لا نحو زيد العالم والتاجر والرجل
الاعمى والناظر فان الوضع فيه قد افاد التوضيح لان زيدا
يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته فوضحته وعينته
وكذا الرجل الاعمى والصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد
الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الدابر يرفع الدابر حملا على محل ليس ان قيل كيف يصح جعله صفة
له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس
معرفة ايضا لانه متضمن للام لكونه معدولا عن الامس
المعرفة ولذا بنى على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد
فان مس يدل على الدبور وهو عام وزمن الدخول ذهب
اليوم ومضى والدابر تاكيد له وهذا اشارة الى اقسام
الثلثة المقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون
الموصوف معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو قدم قوله او للتاكيد على قوله او للمدح او للذم او
للترحم اى كونه للمدح الخ اذا كان الموصوف معلوما الى
معينا عند المخاطب قبل ذلك الوصف اما بان لا يكون له شريك

وذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب يعرفه

بعينه

بعينه قيل ذكر الوصف والا اى وان لم يكن معلوما قبل الوصف
فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد
من قبيل الخبر اخره والصفة ههنا اى فى قوله محمد سيد الانام جئت
لمجرد المدح لمحمد عم وعلى اله معطوف على نبيه والضمير راجع
الى محمد عم والجار والمجرور متعلق بالصلوة فى الصحاح ال
الرجل اهله وعياله والراجح اتباعه والمراد ههنا المعنى
الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الال وحده
يكون المراد به اعم من اهل البيت اعنى المعنى الثانى واذا ذكر الال مع الا
صحاب ومن ههنا قيل يراد به اهل بيته عم هذا لكن الحق
ان المراد به المعنى الثانى اعنى بعض الاتباع وهم المومنون لا
مع النفس كما فى آل هرون على ما قبل ولا بعض اهل البيت
خاصة بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه
وبدليل ان المقصود من ذكر الال ههنا تعميم الدعاء ا
منثالا لقوله اذا صليتم على فعموا وقال عم لو عممت لعقر
ت وللتعميم تتميم فيما ذكرنا وانما ذكر الاصحاب مع تقدم الا
ل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم و
التفخيم كما فى قوله تعالى تنزل الملائكة والروح واصل آل
اهل على راى بدليل ان تصغيره اهيل او اويل بالواو
على راى آخر وفى بعض الكتب النحوية او اهل بهمزتين
وهو شهيد له عليه ايراده فى الصحاح فى اول بالواو وروى
عن الكسائى انه قال سمعت اعرابيا فصيحا فى الصحاح العرب
جيل من الناس اى طائفة منهم النسبة اليهم عربى وهم اهل
الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم
اعرابى والاعراب ليس جمع العرب بل هو اسم جنس انتهى

يقول اهل اهيل
وآل اويل وتصغيره
اويل لا اهيل كما زعم
من قال اصل آل

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

اهل وخص استعماله في الاشراف جمع شريف بمعنى عال كبير و
اتيام وفي من له حظ عظيم الحظ بفتحتين قطع الرجل وشتر
لة لثة دنيا ويًا مثل آل فرعون كان او اخراويًا او له حظ
عظيم بحب الدنيا والاخرة نحو آل محمد عم قوله دنيا ويًا
واخرويًا خبر مقدم لكان وقوله اواخراويًا عطف عليه
فان قيل لم لم دنيويًا موافقًا لقوله اخرويًا قلنا اشاره الى
جواز اثبات الف نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه سيجيء
مفصلا الا علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الف في
آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت
تلك الرابعة او زايدة او خامسة فصاعدًا فالثالثة والرابعة
المنقلبة تقلبان واوًا نحو عصوى ودحوى والملهوى والمرموى
والرابعة الزايدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زايد
ة كتاء التانيث واما القلب نحو حبلوى فلاجرائها مجرى المنقلبة
واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء
لكون الفها زايدة وقالوا دنياوى كما قالوا حمراوى ولامشا
بهة في المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زايدة فلا تحتمل انها
ان يكون زايدة والمنقلبة واوًا هي الف التانيث ويحتمل ان
يكون المنقلبة هي الف التانيث والواو زايدة واما الخا
مسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة الحذف
ظهر لانها اطول لفظ الجارى فقالوا خبارى بالحذف ولم يقولوا
خباروى بالقلب او تقديرا لجرى فقالوا اجرى بالحذف
تنزل حركة منه منزلة الحرف الرابع في النقل فاعلم ذلك فانه
يهمك في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه لا تختص استعماله بالا
شراف اهل الحمام قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت الهمزة

هاء في اهراق اصله اراق فقربوا مخرجهما الخ فقد يكون فعال همزة مع اخواته

وهو الحلق

وهو الحلق قلنا انها وان كانا حلقتين لكنهما ليسا
من موضع واحد من الحلق اذ الهمزة من اقصى الهاء من
موضع قريب من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها
مفتوحا مع سكونها فصار آل يعني يستعمل في الاشرف و
غيره مثال الاشرف يقال اهل الدين واهل الايمان وغير الا
شرف اهل الفسق واهل الفجور واصحاب جمع صاحب كظا
هر واظهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب هو
جمع صاحب فمختار الصحاح وجمع الصاحب صحب
كراكب وركب وربما صحبته كفارة ونزهة وصاحبته
بيع وحياع وصحان كتاب وشباب والاصحاب جمع صحب
كفرخ وافراخ والصحابية بالفتح الاصحاب وهي في الاصل
مصدر قلت لم يجمع فاعل على فعال فاعله الا هذا الحرف فقط
وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب
جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب قصر اللسا
نة لان قوله كظاهر واظهار يأتي عنه ثم المختار عند
جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول
عليه السلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل اوراه
الرسول هكذا قيل كان اهل الرواية عند وفاته عليه السلام
مائة الف واربعة عشر الفا وهو اى قوله اصحابه معطوف
على آله والضمير المجرور المحل لاضافة لاصحاب اليه راجع
الى النبي عليه السلام مؤيدين اى مقوين والمؤيد اصله موتدين وهو
جمع موتد اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو
جاءني المؤيدون حالتي النصب والجر بالياء والنون نحو
رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون

فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون وكذا الاعراب

التثنية بالحروف لكن كل جمع بالواو والنون او بالياء حالة
الرفع بالالف والنون نحو جاءني مؤيدان وحالتي النصب
والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بمؤ
يدين بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا
كل تثنية يكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها و
جرها بالياء والنون وههنا حالة الجر لوقوعه صفة
مجرور وهو صاحبه لكن سقط نونه بالاضافة الاسلام
لان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما يدلان على
الانفصال والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم ينزلون
المضاف اليه منزلة كلمة واحدة والاضافة تدل على
فيجعلون بالنعت للمضاف اليه نعتا للمضاف فيقال
هذا جحر ضب خرب فان خرب قد وصف به وقراءة مجرو
ر وخرب بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي يقال
له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتا
بة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز تحريك ياء
ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو غلامي القوم قلت
لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف باء التثنية
فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا سم
بفتح الميم اما مصدر مبني للجواز او اسم مكان ايضا الى
الفتح والضم وهو ظوذلك لان في الفتح يلزم الصعود من
الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو
سهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز في التثنية و
في الضم يلزم الثقل والخروج من الكسرة الى الضم واسم الفا
عل ههنا وهو المؤيدي قد تعرف بالاضافة فجعل صفة

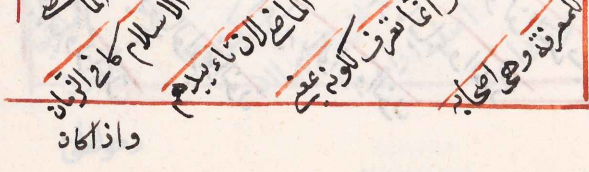

واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي والاستمرار تعرف بالاضافة
كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله واقام بالرفع الصلاة وايتاء الزكوة اعطاها وصوم
شهر رمضان اى في شهر رمضان وجمعه ورمضانات ورمضا
ء على وزن اضعاء قيل انهم لان قالوا اسماء شهور عن اللغة
القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فاتفق هذ
الشهر اياما مارمضت الجرة فسمي بذلك وزاد لفظة شهر اشارة
الى ان العلم هو شهر رمضان وحده جرد وعن الوقوع في
المكروه على ما ذهب اليه اصحاب مالك الى ان ذكره بدون
ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اى الكعبة قولان وجب
قيد للكل اى ان وجب كل من الاقام والانباء والصوم
والحج والمعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه و
رسله واليوم الاخر بكسر الخاء بوم الحشر وبالفرد
بفتح الدال وسكونه بمعنى واحد وهو ما تقدره الله
تعالى من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع
والتدبير يقال قضاه اى صنعه وقدره ومنه قوله تعالى
فقضيهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر انتهى خبير بالجر بدل من القدر وشره مجرور معطوف
على خير والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام هو
الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما
بطن عاد زن نصر اى جفى من الاعتقادات الحقة ومعنى
الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا
شك ان الاعتقادات الحقة يظهر اثرها على صفحات الاعما
ل الصالحة اى جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية الا

داب في الوضوء وبين ذكر وانا لا عتقادات الحقة هو الاعمال الصالحة لا

ان هذا الحصر لا يلائم قوله يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر منقادا اصله منقيد بكسر الياء ومعتقد بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم صلح وقيل مسالمات قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة والوصول عطف على الدخول اي الوصول الى السلم وما بقي البحث مذكورة في الاصل اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر قال المصنف اما اورد جوابه بالفاء بقوله فان الولد الاغر يقال هو عزيز اي قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جواب اما انما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة بالفعل وهو اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق غير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها باخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للاستمرار نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء الفعل قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركب الكاف مع ذا وذي في كذا وكاي واصل كان زيدا كالاسد زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن للاستدراك اي لتدارك وهو الت مع كما مر في لكن المخففة مثلا اذا قلت جاءني

زيد كما ... متوهما ... بوجه ... البعض فتقول لكن عمرو

وليت

ولبت لانشاء تمنى الممكن او المستحيل ولعل لانشاء توقع
ممكن لا وسوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع
الخبر مثل ان زيدا قايم وكذ غيره فان الولد منصوب على
انه اسم ان والالف منصوب ايضا على انه صفة الولد و
مشابهة هذه الحروف بالافعال استعمالا في ملازمتها الاسما
فان كل واحد منها لا بد له من اسم ينصبها مالم يبلغ كالا
فعال فان كلا منها لا بد له من فاعل ليفيد وفي الحروف نوف
الوفاية نحو انني وغيره ولفظا في كون اواخره مبنية على ا
لفتح كالافعال الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وليت ور
باعي نحو كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها معنى الفعل
من تحققت وتمنيت ولعلت وكذ غيره ذلك فلما شابهتها اى
شابهت تلك الحروف بالافعال بهذه المشابهة الحق منصو
بها اى جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل
وهذا مذهب البصريين وعند فيين الخبر مرتفع بما هو مر
تفع به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية
او المبتدا على الرئيس ولا عمل للحرف فيه اى في الخبر ومن
خصايص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها
على اسمائها فلا يقال ان قايم زيدا مثلا لئلا يشابهن ل
لافعال في العمل اى في العمل الاصلي للفعل هو ايلية المر
فوع وهو اى الشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القيا
س اذ القياس ان يتحط رتبة الفرع عن الاصل فهم
انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرع
للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا ا
لوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظ

في الضمائر اجاز عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا فانه يجوز تقديمه على الاسم

لرحة منزلة الاسم لما بين الظروف والمظروف من شدة
الاتصال ولا متزاج في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا
وفي التنزيل انّ الينا ايابهم اي رجوعهم ثم انّ عليا حسا
بهم وقد جاب عنه في اللبّ بوجه اخر حاصله على ما قرّ
ه شرّاحه انّ الغرض من تقديم المنصوب في خبر انّ
ان ايقاع المخالفة بين معمول الفعل وملاقة وهي انما
يتحقق في غير الظرف فنبّه خبر المرفوع اما في الظرف فيتحقق
هي بدونه تأخيره اذ الظرف المستقرّ لا يمكن ان يرتفع با
لفاعلية حتى يقال شبه صورة انّ في الدار زيدا صورت
ضرب زيد راقيده بالمستقرّ اذ اللغوي قد يقع مرفوعا على الفا
علية اي على كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانّه فاعل عند
بعضهم نحو ضرب في الدار على الجمهور بخلاف المستقرّ لانه لما تعلق
بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد
عليه انّ ذلك يقتضي ان لا يقع المستقرّ خبرا عن المبتدا
ولا صفة لمرفوع اصلا هذا في الرضي اعلم انّ حال الاسم
والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالها قبل دخولها
لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرو
را فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في
الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبره
ظرفا نكرة وجب تأخيره نحو انّ لدينا انكالا وقد يحذ
ف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة
او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء
كذلك نحو ان مالا وانّ ولدا اي انّ لهم ولدا الى
الحذف المذكور في الظرف واما حذفه في غيره فكقوله

تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وقوله تعالى
وعندهم قاصرات الطرف اي حصرهن عن الجماع جزاء لما جاء
هم

لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اى يمرضون
عن سبيل الله والمسجد بالجر الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم
الخبر ويصدون والواو زايدة فان الفاء والواو قد يزاد
كل منهما فى خبر ان كما لا يخفى عن المتبع وقال صاحب اللباب وهو
صاحب الضوء واما الاسم فلا يحذف وعلله اى بين علته
وذكر دليله القالى اى الشارح المعروف بين الشراح اللباب
بالقطب القالى بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل
والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فاضعفه
لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيد قايم بالبناء
اى الشان زيد قايم فحينئذ يجوز حذفه بغير ضعف لبقاء التقدير
وهو الجملة التى بانى بعد ضمير الشان ولانه ليس معتمدا كالا
سم بالمراد بالتعميم فقط وهو كالزايد وقد جاء فى غير ضمير الشا
ن حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اى قول الشاعر فلو
كنت ضبنا قد هو طايفة مشهورة بالمعرف والاحنا
عرفت بفتح التاء للخطاب قرابتى ولكن زنجى الزنجى جيل
من السودان اى طايفة سود والزنجى واحد منهم فان
الياء مثل التاء يجيء للوحدة نحو نمرة ورمى غلاظ
الشفاه اى ولكنك الشافر جمع مشفر بكسر الميم فى الاصل
شفة البعير استعمل ههنا فى الزنجى تشبيها شفته شفة البعير
فى الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرو
اية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم فالمبنى ولكنه زنجى و
لو سلم فشاذ هكذا اشارة الى قوله وقد جاء اه قيل
ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه فى غير ضمير الشان من غير
ضرورة كقولك ليت وعسيت ولعلت بفتح التاء للخطاب الهم

اى الحذف عند ساعة اى فيكون قليلا على الضمير شان حذف اسم ليس والا

لزم دخوله على الفعل وعامه فتنا على ما خليت ناعمي بال وضمير
خليت للنفس اضمر الفاعل المتعرية في الاركان في الاساس
يقال افعل ذلك على ما خليت اي على ما ارتكز نفسك واوهمت
والبال القلب وناعمي اصله ناعمين حذفت نونه بالاضافة اي بتنا
عمى على ما ارتبتنا نعوسنا حال كونا ناعمي بال اي ذوي مسرة و
اصحاب فرح وسرور هنا هذا ويرد عليه ان يقال ان فيه ضرو
رة شعرية ايضا على انا لا نم ان المحذوف ضمير الشان وعليه كلا
م صاحب اللباب وسنرجه فانه قال ولا يحوز الا اذا كان
ضمير الشان نحو ان من لامك آه ونحو فلو ان حق القوم آه
ونحوه قليت دنت اليهم آه وقال شراحه اي لبته على ان الضمير
للشان وقد قال ان حق ابن عصفور الوار للحال يجوز حذفه
اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام اي في كلام الفصيح فلا
لي على ان هذا ان يقال ان حذف في ضمير الشان اكثر منه اي
من الحروف في غيره فتامل في هذا المقام ثم دعي المص لهذ
الوله الاخر بقوله اي دام وثبت قوله لان متعلق بما يفهم من
من ان التقرير يعني انما قربنا بذلك لان اللفظ الدال على
النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه اي على لفظ في معناه ان النفي
وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل من الافعال الناقصة
وهو اي الافعال الناقصة في المشهور كان وصار اما كا
ن فانه يدل على الزمان في الماضي من غير اشتراط انتقال من
حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق
نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا
او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب
وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان

بعد الانتقال

وبات

ولها بات واعلم ان هذه الخمسة تجئ على معان ثلثة الاول
لاقتران معان الجمل التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي
تدل عليها بموادها وهي اي تلك الاوقات لصباح والمساء
والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها بتعريفها
نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح
في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع
النهار في الزمان الماضي والثاني ان يكون بمعنى صار من غير
اعتبار الاوقات التي تدل هي عليها بموادها والثالث
ان يكون تامة غير محتاجة الى خبر وذلك في ثلثة الاول
اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح
زيد اي دخل في الصباح وفي الاخرين كان باب بمعنى
مر بالشد بداي نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام
او طال وعاد واض بالمد بمعنى صار وقد يجئ بمعنى
عاد ورجع ومنه قوله قولهم فعل ذلك ايضا فحي لا يكون
من الافعال الناقصة وهذا بالغين المعجمة والدال
المهملة ورح وهذه الاربعة بمعنى صار وما زال
الذي مضارعه يزل واما الذي مضارعه يزال فليس
من تلك الافعال فلا يقال لا ازول اميرا وما انفك وما
فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين و
فتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف
النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى بالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل
بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة استمرار
الزمان اي الاستمرار الفعل بفاعله في زمانه فلم

ظل زيد قائما ... دام ... وهو فعل ... او بمعنى صار

خبرها الاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو جالس
ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون اما دام تامة بمعنى بقي
كقوله تعالى ما دامت السموات والارض وليس وهو
عند الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي
مطلقا فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الافعال
المذكورة تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الاول وتنصب
الثاني تشبيها بها بالفاعل والمفعول الكائنين في الافعال
التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لازال ههنا مستتر
فيه مرفوع المحل راجع الى الولد و جار ومجرور مع متعلقه
خبر لازال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار
وبشر من الكوام هو المتعلق المحذوف والظرف معا
لان المقصود وهو الاخبار بوجود الشيء في الظرف
فيكون الفعل والظرف كليهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض
الخبر حذفا لازما واقيم البعض الآخر مقامه وسموه باسم
الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه
خبر لازال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع ما يقال
ان خبر لازال يكون منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما
مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين
او المجرور فقط عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه
خبر لازال ووجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب
المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف المغو
ون المستقر والكلام انما هو في المستقر اي كائنا
كاسم ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون

لا خبر لازال جار ومجرور على الاكثرين اسم يكون بناء على

متقرد

متفرداً او منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اى
منفرداً وحده على راى الى على الفارسى وعند الكوفيين نصب
على الظرفية بمعنى فى حال وحدته لا مع غيره اى للازال مثل
اسم بدل من كاسم اما من المجموع ان كان الكاف
حرفاً ومن الكاف وحده ان كان اسماً بمعنى المثل بدل
الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر فى هذا القسم
عندهم اعم من اشتمال المبدل منه والبدل اذ لم يوجد
اشتمال اصلاً بل وجود التليس من احد الظرفين من غير
اشتمال احدهما على الآخر بكفيه كما مر فان السبب فى تسمية
اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احدهما على الآخر بل لان
اول الكلام مشتمل على اخره اجمالاً فان توكل سلب
زيد ثوبه يعنى سلب شيء من زيد ثوبه فانه نعلم ان المسلوب
ليس نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن عمه يقال ان فى
بدل الاشتمال ذكر شيء اجمالاً ثم تفصيلاً وكذا فى بدل البعض
فيهما فى الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه
فى التقدير لاشتمال على ذكر شيء مرتين وما قيل ان
مسعوداً خبر لازال وكاسم حال من الضمير المستكن فى لازال
ليس بشديد لان الحال قيد لعامله وهو اى عامله
ههنا اى لازال دعاء للولد عنه لازال والقيد ينافيه
اى ينافى الدعا لان الدعا المطلق افصح واولى من المقيد
وما قيل ان مسعوداً خبر لازال وكاسم متعلق به وقدم
على كلا التقديرين للسجع ولم يتعرض له الشارح لان فيه
تقييد الدعاء وتكلف المقدم والثناء خير ايضاً وانما يقال

لزيدة الاتصال | ما فصلة للاشتمال | ثم بالسبي بهما | كلا مما انما اداة | الكف سكن على | موضع كان لم يكن

كلا ما كما اذ النصب بالابتداء وحده ومن غسه بالفتح
والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم
والتشديد والزيادة بالتخفيف اولى اى ولاجل انها لاتتم
باسمائها كلا ما ثا ما عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الا
فعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اى علامته وحاصله
وهو اى رسم ان يتم الكلام به وهكذا القول فى منصوبها
حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس رسما بل هو زايدة
عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اى رسم المفعول كونه
فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال
النافعة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول
على الفاعل وهو جايز وفى هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها
عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو
ما ابتدا من كان منقه الى راح لانها افعال صريحة هذا
عند اى الجمهور خلافا للزجاج ومتابعيه فانهم قالوا ان جميع
الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى فى غيرها حيث جاءت
لتقدير الخبر للمبتدا على صفة موافقا لما قاله المنطقيون فى
وتقديم المنصوب عليها كما جاز تقدم المفعول المنصوب
على سايرالافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا
وهو ما ظ اى فعل اى وحد فى اوله لفظة ما من هذه الافعال
وهى خمسة افعال وكلمة ما نافية صدر الكلام لكونها مغيرة
من التقديم لانها اما نافية وهى فى ما زال وما انفك وما فتئ وما
برح فلها اى لما ان نافية صدر الكلام لكونها مغيرة للكلام
من الثبوت الى النفى والمغير قيد المغير اويلهم ان الكلام على النفى

واما مصدرية وهى فى ما دام فلا يتقدم معمول
المصدر لا
عليها لان معمول
يتقدم عليه

وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين
كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو
الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب
اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لورود ذلك في القرآن نحو
يوم يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم اذ
لا يتقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمولا مصروفا وهو
خبر ليس فتقديم معموله اولا وقد استدلوا على قلته
ليس بهذه التقديم فانه لو كان حراما لما جاز التقرب
بالتقديم والتاء خبر فالوا ان اصله ليس كعلم ولما
لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضا
رع وغيرهما ولم يجيء منه الا زبعة يجيء عشر بناء لها
في فكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون الافعال
المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف
نحو ليت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحريكها وانفتا
ح ما قبلها هذا بقي ههنا بحث موقوف على
تمهيد مقدمة وهي ان الظرف الحايزة الاضافة الى
جملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها
الاعراب والبناء لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء
ايضا لقصد الجملة المضافة اليها بالمبنى الذي لا اعراب
له لا لفظا ولا محلا فكانه المضاف اليه ولو اضيفت
الاسمية نحو حين الحاج اميرا والى فعلية صدرها مضا
رع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تتعين
الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران
اذا عرفت هذا فنقول لا نم ان يوم معمول المصدر لمصروفا

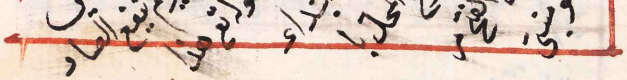

صدقتهم ولو سلم انه منصوب تقول انه منصوب بفعل
مقدر لا عرفنا تقديره يلازمهم يوما يتهم العذاب فهذه
الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما استظهر جملة معترضة
بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تقع
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين لفكتة كما او
في بها ههنا لفايدة الدعاء وليس المراد بالكلام المسند
والمسند اليه فقط بل ومع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد بالاتصال الكلامين مبين معنى ان يكون الثاني
في بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او
نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف
على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة
الواو ولتاكيد لصدق صفة بالموصوف وانما يكون
الجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق
الاعراب ما لم تقع موقع الاسم المفرد ولما مر في صدر الكتاب
وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب
وما يقال ان الجملة المعترضة من لا زال الى قوله اردت
ليس بشيء لان العامل في لما هو اردت واردت
مع معموله خبر ان وهو اي اردت مع معموله وان اخبر

متصل بالى

او متصل بالى اهل على قوله مسعودًا تقديره ومودودًا الى
اهل الخير ثم اخر دعايتا الامر السجع وهو فى الاصل هدير
الحمام ونحوه فى الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة
باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
واما القوافى فهى الفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات ومثل
السجع غير محتص بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا وانما سمى
السجع لانه مكرر على حط واحد كهدير الحمام وبراى
بقوله ثم اخر دعايه لامر السجع سقط ما قيل ان حق
الظرف اللغو التاخير لانه انما لكونه فضلة وحق الظرف
المستقر التقديم على ما يستحق تاء خيره عنه نحو عندى
مال اعلاتا بكسر الهمزة لكونه عمدة وكتاجا اليه فيهما تا
م اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله مودودًا اعنى سقط
هذا السؤال بقوله اى بقول القائد رعاية الامر السجع
وان كان حقه التاء خيرا وان كان حقه التاء خيرا
ن قيل ما السبب والنكتة فى تقديم له على كسقول فى
قوله تعالى ولم يكن له كفوًا احد والحال انه ظرف لغو
متعلق بقوله كفوا قلت قدم له لفظ له عليه اى كفوا للا
هتمام بشانه اذ الاية الكريمة انما سيقت هى مسوقة
لنفى المكافاة اى المماثلة من اللوؤ وهو لسكون الفا
عد وضعها النظر عن ذات الله لانفيها عن شئ مطلق
وهذا الغرض بالعين المحمه مستفاد من هذا الظرف
فكان تقديمه اهم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب
ادادة التلميظ لهذا الولد فقال لما استظهر اى تراعى
حفظ عن ظهر القلب كذا فى الصحاح ذكرهما معًا لان

هذا من فروع مودودًا الاخر ولعل قوله ظهر هم واعلم ان ما يجرى على ذلك

اوجه احدها فعل نحو لم لما لمّا في مختار الصحاح لم الله
لشعثا اى ط تفرقا من امره وبابه رد والباء جازمة وذلك
اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا
دخل على الماضي نحو جئتك لما ضرب زيد اى حين ضرب قال
ابن مالك بمعنى حين وقبل هذا احسن لانها مختصة بها
لماضي وبالاضافة كاد وفي تسميتهم لها بلما الحين نوع
تأييد للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تعالى
لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ ولما في قوله المصلما ا
سنظهر بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم
مبني هذا راى ابي علي وكلام سيبويه تحمل الاسمية و
الحرفية قائلة قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل
لوشبهها بلو ولو حرف فقال ابن حروف انّ لما حرف وحمل
كلام سيبويه على انّ الشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعد
ها الا الفعل الماضي الا انّ لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التفتازاني
انّ ذلك لحمل منه توهم والوجه انّ لما ظرف بمعنى اذا
يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماضي لفظا او معنى والا
تحاد الصوري بين كون اى كون لما اسما وبين كونه حرفا
سبب بنائه كذا قالة مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على
صورة الحرفية كذلك لما مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على
صورة الحرفية واستطهر فعل ماضي فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية خفض لكونها مضافا اليها
لما والجملة التي اضيف اليها لما قوله لما في محل الرفع
على انه قائم مقام فاعل اصله اضيف لابدّ ان يكون فعلية

واغاجب

كون تلك الجملة فعلية لما فيها اى استقرت فى لما معنى الجا
زات اى الشرطية يقال فى عرفهم لاسماء الشرطية
كلم الجازات على معنى كلمات دالة على كون الجملة الثانية
جزاء للجملة الاولى وسببة لها والعامل الناصب فيها اى
فى لما انت ضمير على تاء ويدل الكلام اردت تلفظ وقت
استظهاره والحاصل ان العامل فيها اجوابها كما ذكرنا
فهو مشترك فى كون العامل فيها اجوابها دون استظهارها
مضاف اليه للما والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف والا لزم
ان يكون الشئ عاملا فى نفسه بيان ان يعمل عمل المضاف اليه
فى المضاف يلزم كون الشئ اى المضاف اليه عاملا فى
نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر فى المضاف اليه
فلو عمل المضاف اليه فى المضاف لزم عمل المضاف اليه
فى نفسه بناء على ان العامل فى الشئ عامل فى ذلك
الشئ عندهم وهو غير جائز مختم منصوب على انه
مفعول استظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسمى الى
اسمه نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص
وسعيد اسمه اضيف الثانى بتأويل ان يراد بالمضاف
المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال
فى مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه وانما
اضيف الاسم الى اللقب دون العكس كما اللقب اوضح وهو
وكذا ههنا اريد من المختص مسمى الاقناع اعنى ذات
الكتاب اى المختص الذى هو الاقناع اى مسمى لفظ الاقناع
واكشفوا اى اذا عنده اى عن المختص الواو فى وكشف للعطف
وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الوارد

محفوظ
مضافا اليها الثانى
هى مجرورة تكونها
على حكم استظهرت
جزء الجملة
محل الجملة تكونها معطوفة

الباء فيه للاستعانة اى كشف عنه بالاستعانة حفظ وقد
عبر بعضهم من هذه الباء بالباء السببية فيها وهو
لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة
فيها ويجوز استعمال السببية فيها وهو اى المذكور
حرف جر وحفظ مجرورها اى بحرف الجر والجار والمجرور
متعلق بكشف والضمير في بحفظ مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للحفظ وهو اى الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا
الى الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
متروك تقديره بحفظ الولد المختصر بالنصب ويجوز ان
يكون المضمر المذكور عائدا الى المختصر فيكون من قبيل اضا
فة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ
المختصر الولد بالرفع فضلة منصوب لانه مفعول لكشف
ومضافة الى الفتح وهو ما تغطى بضم التاء من التغطية
وهي القشة او ما تتزره المرأة برأسها وتغشية
وفضلة بقية التي تنزل الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ
اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له او مجاز ان
في غيره لعلاقة بينهما والمجاز مجاز مرسل ان كانت
تلك العلاقة غير المشابهة والاستعارة ان كانت هي
ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه
بمعناه الحقيقي فاستعارة والا فمجاز مرسل ثم ان ذلك
الشبه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من
اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك الشبه المضمر اما
بشيء للمشبه او يختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه
المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكورة استعا
رة تخييلية ولما قسم المصنف الاستعارة الى

الاستعارة بالكناية والتخييلية

المختصر بالمرأة

والمختص بالمراة المحجوبة في المقبولية وميلان بفتحتين
مصدر مال يميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية
بقوله واثبت المصرح اى وفي كلامه استعارة تحيلية ايضا
لانه اثبت لاى المختص مايلزمها اى المراة المحجوبة من الفتاع
ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر
النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه
لم يصرح به بل اتى دال عليه بذكر خوصة ولوازمة واما
التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية حالية عن المناسبة
كذا في شرح التلخيص والاثبات المذكورة يسمى استعار
ة تخيلية لانه قد استقر للشبه ذلك الامر الذى من خواص المشبه
به لتخيل انه من جنس المشبه به هذا على راى الخطيب فيكون
كل من التخلي والاقتناع حقيقة مستعملة في المعنى الموضو
ع له وليس في الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو الاثبات
شيء لشيء هو معمول له وهذا امر علقي فالاستعارة با
لكناية والاستعارة التخيلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهي قرينة
للمكنية فيهما اى الاستعارة المكنية والتخيلية مثلا زمان
وجودا لانه مالم يوجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية
في الكلام ولا بانى هذه القرينة اى اضافة خواص المشبه
به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اى الايعاز التشبيه المضمر
في النفس وفي كشف استعارة تبعية لما يخفى عليك انه لو قدم هذا
على بيان المكنية والتخيلية لكان انسب لان معناه انا
ل صعابه بكسر الصاد جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اى
وصل به مراده وطرح الجهد عن نفسه فشبه اذا لة الصعاب

بجامع
فالاستعارة
كشوف
اشتق من
الكشوفة
لها السواح
النفس ويكنى
اذا الكشوف

بين الافعال انما هي تبعية مصادرها لا بالذات لان الاستعارة
فيها لابد من التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا
فيها لا يقع موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفا
ت والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان الاستعارة
فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ ا
لمستعار اى لفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك اللفظ
اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل
الشجاع وقيد اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة
تبعية كل لفعل ومشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا
اولا في المصادر ومتعلقات معنى الحروف ثم يسرى في الا
فعال وما يشتق منها والحروف ففي المصادر يقدر ان
معانيها شبهت بها معان اخرى واستعيرت للمعاني
المشبه اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال
والصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف يقدر انها
شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك المعاني الاخرى
اسماء المتعلقات ثم يسرى التشبيه والاستعارة
في الحروف مثلا يشبه الضرب الشديد بالقتل ولا فيستعا
ر لها اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شد
يدا وقس عليه غير واحاط والاحاطة اى ادراك الشئ
والبلد بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف من غير فرق
بفضل رائحة الحادم مع المجرور متعلقة باحاط اى مائلة وايحائه
بكمالها هذا على تقدير كون الباء زايدة ويجوز ان لا يحمل
على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاعز مختص الاقتناع
بجميع ما فيه من المفردات والضمير البارز مجرور المحل لكو
نه مضافا اليه

احاط حفظ — في المعاني التي — هو فاعل — العز — منصوب على — الاختصاص وحفظا — الى المختص — للمفردات عايد — الله

والتميز عن

والتمييز عن النسبة اما يعني الفاعل كهذا اى كقول الملص حفظا
وكقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى شيب رأسي او يعني المفعول
كقوله تعالى وفجرنا الارض اى شققناها عيونا اى شققنا عيون
الارض هذا مبني على ما قيل من ان المميز في النسبة لا يجب
ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما في الآية او غير صريح
كقولك امتلاء الاناء ماء اى بالماء والمشهور انه يجب ان يكون
فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا بقي
ت عيونا فلو الا يلزم ان يكون الفعل المسند الى المميز في الاصل
هو الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه في الاشتقاق سواء
كان مخالفا له في التقدير كما في طاب موصوفا لعدم استعلال نحو
كالافعال والصفات والحروف فانها تقع مشبها بها فلا يتصور حينئذ
بان عمرو فرحا وامتلاء الاناء ماء اصلها طاب الفرح عمرا وملا
الماء الاناء او نزل للزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
اى تفجرت عيونا وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول
به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في الارض
لكن فيه نوات مبالغة توجد في التمييز وقيل عيونا انتصب على
حكم التشبيه وهذه الجملة الفعلية يعني اتقن في محل الجر معطوف
على جملة احاط او على جملة استظهر وباقي اعرابه كاعراب كنت ما
موصول لا بد لها من صلة بينها مشتمل على الضمير العايد الى الموصول
لان الموصول مع صلته لما تنزل منزلة الشيء الواحد
فلا بد من شيء يصل بينهما بد على حذف الضمير العايد الى الموصول
وكون بين فاعل يصل على قول من يقول ان فاعلا في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابى الحسن اذا
هب الى ان معناه معنى المرفوع الا انه لما جرى في كلام منهم

الحال وانقطعه

فلما كثر استعمالهم اياه تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام
هذا الكلن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير العايد الى

منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما واما اذا
كان حرفا فلا يحتاج الى عايد بل يحتاج جزاء تاما من
الكلام المجرد الصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدر
المفتقر الى الجملة بعد مثل ان وما المصدريين وان المشد
دة المفتوحة من جملة الموصولات يقسمون الموصول
الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما
عليه ويجوز حذف العايد كما قد يحذف الصلة مع اللتيا التي
يد معطوفا عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصد بها الدلا
لة على قيد الحذف ان الالف الهتين الصغيرة المتفرعة من
اللتيا بدل الياء التحتية تصغير التي والكبيرة المتفرعة من
التي المعطوفة عليه قد بلغتنا من شدتهما مبلغا لا يمكن
شرحه فترك على الابهام من غير صلة مبنية لذلك
قد يحذف العايد اى حذفا مندبا لانه تما منسيا لكونه فضلة
ومستغنى عنه لانه لما صار بعضا من صلة الموصول لم
يكن مستغنى عنه والا يلزم من اخلاء الصلة عن العايد
اذا كان العايد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى هذا
الذى بعث الله رسولا اى بعثه الله او متصلا بصفة نحو
فالله مولیک فضل منه اى مولیکه اى الشئ الذى
الله يعطيكه فضل منه واليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا
يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا متصلا فانه يجعل
المجرور منصوبا بمنزعه المتصول به بعد حذف الجار على
ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع
بما تؤمر اى تؤمر به والاصل تؤمر به اوكان اوكان مجرورا
باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما
انت قاض اى قاض به فحذف الضمير على كلا الوجهين لطول

الصلة

الصلة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة لابد وان يكون
عدى عن السيد السيوانى فى شرح كتاب سيبويه انه قا
ل الواو يجيء بمعنى من ومنه قولهم لابد وان يكون وقيل الواو وذا
دة لئلا يلتبس بلا بد ان تشتية وقال بعض الفضلاء ان الوا
و فى مثل هذا للعطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه فى
كل مقام ما يناسبه كان يقال ههنا لابد ان يوجد وان
يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية وهذا الوجه هو
الذى كان يدور فى خلدى ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه
زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه انما وجب فى الجملة
التى وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك تجيء بالصفة و
الصلة ليعرف المخاطب او الموصوف او الموصول المبهمين
بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف او الموصول من
اتصافهما بمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز اذن الا ان
يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة لان غير الخبرية
اما انشائية مثل صيغ طلبية نحو بعت وطلقت وانت حر وبحها
او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ولا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقو
عها صفة والصلة فان قلت لا نسلم ذلك فان الجملة الاستفها
مية فى قولك جاءنى غلام هل رايت الذى قطر وقعت
صفة لغلام قلت هذا مما يدل بقوله فيه ذلك بالجملة
الاستفهامية بقولك لقول محذوف هو الصفة فى الحقيقة
وفسر الجمل الاربع بقوله اى الاسمية الذى موصول ابوه
مبتداء منطلق خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية

المحل الرفع على الابتدا مع صلته والموصول وقوعه صفة للموصول الاعراب المحل من

ء وزيد خبر ذلك المبتداء اعني الموصول والفعل الصريحة
نحو الذى انطلق ابوه عمرو والمقدرة نحو الضارب زيد عمرا
والمضروب ابوه عمرو ابوه عمرو فان اصلهما الضرب بالفتحات
والضرب بضم الضاد ونكرة ودخول اللام الاسمية المشابهة بلام
التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل ليصير الفعل
المعلوم فى صورة اسم الفاعل والفعل المجهول فى صورة
اسم المفعول لتقاربهما فى المعنى والظرفية نحو الذى هو
موالى الدار وظرف مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله جملة
ظرفية صلة وهو مع صلة فى محل الرفع على انه مبتداء و
قولنا خالد خبره والشرطية نحو الذى ان يكرمه يكرمك
بنون وقولنا فيه اى فى المختص صلة ولما كان مظنة ان يقال
كيف يصح جعل فيه صلة للصلة والصلة لا يكون الا جملة
اشارة الى الجواب بقولنا والضمير المستكن فى فيه المنتقل من
حصل بعد حذفه لان تقديره الذى ما حصل فيه فاعله
الظرف فعاد الى ما فهو اى فيه مع فاعله جملة ظرفية
فيصح وقوعه صلة والضمير البارز فى فيه مجرور المحل بفى
راجع الى المختص والموصول فقط لكن النحاة لما راوا انه
لا يضمر الا ما يحسن الاستعمال الا ان المنصوب المحل هو
بالصلة حكموا بان المنصوب المحل اى مرفوعه او مجروره
هو مجموع الموصول والصلة ولما كان فى قولنا ما فيه من
الابهام يبين ذلك الابهام بقولنا من نحو والجار والمجرور
ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهو هى اى الحال
انث الضمير بناء على الصلة اما البيان هيئة الفاعل
عند صدور الفعل عنه نحو جاءنى زيد راكبا او البيان

اوهر نا العنا

او ههنا للعناد والخلق لا يمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلاثة
اما الحملة في قولك ابتسم وجاءني زيد راكبا فهو حال وبيان اللازم
الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل وانما قيدنا
الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع
الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة مبنية لهيئة
الذات لا باعتبار كونها فاعلا ومفعولا فاذا قلت جاءني
زيد الظريف فهو مبني للذات وان لم يوجد هذه الصفة حال
نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه
بشرط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل عليه واما
تقيدنا المفعول بقولنا به فناء فيبان على ان المشهور
والمختار عند المحققين ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به
لكونه فضلة بالنسبة اليه فنحو جاءني انا وزيد راكبين ضعيف وزيد
فاعل في المعنى لا على انه مفعول به لفظا وان فهم من كلام بعض
شارحي اللباب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا
بالام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اي كون الحال
تابيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لانه قد يقع الحال عن
المبتدا والخبر والمضاف اليه كقولك قليل لا يكون ولا يجد الا في
كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا
في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني
ابراهيم قلنا لان المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول
كما ان اخيه في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا كائنا
ان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب
بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو

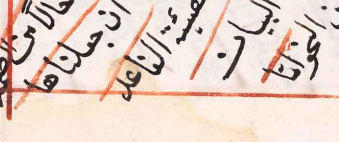

المستكن في فيه لانّ فاعل الظرف كما مرّ والعامل فيه الظرف
اوليبان هيئة والمفعول ان جعلناها حالا من الموصول لا
مفعول اتقن والعامل فيه ح هو اتقن لانّ العامل في الحال
هو العامل في ذي الحال ومن في من النحو بيانية مع مدخولها
صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها
مع فاعله المستكن فيه جملة ظرفية صلته اى ان كان الذى وجد
قبلها نكرة ما صورة كرايت رجلا من قبيلة فريضر وحال ان
كان ما قبلها معرفة كما في قول ما قبه من النحو فائدة اى قول من
النحو فائدة اى قول من النحو حال كون ما قبلها اى اغنى ما فيه
معرفة لانّ الموصول مع صلته معرفة وكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
اى الوثن من الاوثان فانّ من الاوثان حال من الرجس
لكونه معرفة واعلم ان تخصيص الكلام من البيانية بكون فيه
لا يقتضى نفى ذلك الحكم المذكور عن باقى الحروف الجارة فانهم قد
قالوا الجار والمجرور مطلقا اذا وقع بعد النكرة المحضة وصفه
لها نحو رايت طائرا على غصن وبعد المعرفة المحضة فحال عنها
نحو قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته اى متزينا حيث وقع بعد
ضمير خروج وبعد غير محض منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير
المحضة فنحو هذا غلام يابع فى اعضانه فان النكرة المخصصة با
لصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبنى الذهن
فى الكلمة فانّ المعرف باللام ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة
فى الجملة ثم قال بعض المتاخرين انّ الظرف مطلقا كما
لليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المتصرفة كالجار والمجرور
يقيد فى تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف
يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة

انفصام النكرة الا النكرة قيد النعوت قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والا نفصام حيث مع بعد التعريف

وان كان

الى الكلى

وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المتطفلين انضمام الكلى
يفيد الجزئية اى الاضافة نحو الحيوان الناطق فان
انضمام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان
المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه مأخوذ من كلام الرضى
فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تقرن الموصولات
وتخصصها فاجاب بان قال لانم تنكير الجملة فان التعريف
والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم
تنكيرها فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة
كما ان رجلا وطويلا كان فى كل منهما العموم فاذا قلت رجل
طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة
يجب ان يكون معلومة عند المخاطب كما عرفته فى وجه وجوب
كون الصلة جملة خبرية فح يجوز ان يوضح ويخصص المبهم
الذى هو الموصول اشارة الى جواب تحقيقى وتحقيقه انهم قالوا
ان التعريف هو الاشارة الى العلم المخاطب بدلولا اللفظ
سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ كما فى العلم او
لغيره مثل الاشارة فى اسماء الاشارة كالنسبة المعلومة
فى الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من
موصولة قد اشرت الى علم المخاطب بعين الجوهر لفظ بل
بغيره وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب
واذا جعلتها موصوفة لم تشر الا الى علم المخاطب بعين
بل الى متعين فى ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين ملاحظة
جهة التعيين وملاحظة حلى واذا عرفت معنى التعريف فى
الموصولات ظهر لك ان اعتراض الدفتر لا يتوجه اصلا فلم
يحتج الى ما تكلف فى جوابه ولهذا قلنا ان اشارة الى جواب
تحقيقى واعلم ان قول النحاة ان العامل فى الحال هو العامل

في ذي الحال انما هو على مذهب الكسائي والا ينتقض بقوله تعالى ان
هذه امتكم امة واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الاشار
رة اعني هذه بناء وبالانية واشيروا متكم ذو الحال والعامل
فيها ان كونه خبرا له وهو عامل في خبره على المذهب المنصور
كما عرفت كذا في شرح التسهيل ويرد عليه ان النقض بهذه
الآية الكريمة باق على القول بقال ان قول النحاة هذا بناء على
الاكثر الاغلب والآية تنقض بقوله تعالى الا لفظا ومعنى
منصوبان على التمييز بيائين مصدر ميز بالتشديد بمعنى التمييز بكسر الميم
وسكون الياء على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم عن غير مراده من
قوله اتقن الى هو غير عن ذات مفردة في النسبة الكائنة في
جملة اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة
المعنى فقط او من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه
اى الولد اياه اى المختص من جهة اللفظ والمعنى معا فهو تمييز عن
الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات اى ما يعين بعض المحتملات التي تشاءت
وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات
لا عن هيئة الذات على قسمين تمييز عن المفرد اذ
لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان
ان رفعه ذات مفردة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون ذلك
الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في اضافة نحو طاب زيد
نفسا وزيد طيب ابا وبالزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا
فقول الممص لفظا ومعنى من هذه القسم الثاني لانه رفع
الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على
مفعوله وبمعنى المفعول ان معناه اتقن لفظه ومعناه اى

اتقن تمييز ما نسبة لفظه فهو اى الحكم
هذا الباب تمييز
مع علله وضبط
قواعده مع
جزئياته ثم اعلم
ان التمييز

الشكوى عنه اردت فعل وما عمل معه عائد وهو ضمير المتكلم
اعني التاء المضمومة ان مصدرية لفظ فعل مضارع
منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز
المتصل منصوب المحل لانه مفعول لفظ وهو اى الضمير البارز عا
د الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني لفظ مع ما عمل فيه منصوب
المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اى مع
الذى عمل اردت فيه وهو اى قول مع ما حال من الضمير المستكن
فى قول مرفوع المحل على انه خبر اذ ان فان الولد الاعز مراد مني
او مرادا ناتيقظه وقت استظهاره وانما قلنا بهذه البيان
ان الاصل الخبر الافراد وان الجملة هنا فى محل المفرد وما
قيدنا مراد مني بتيقظه لا يجوز ان يكون مفعول القول
اردت ان لفظ لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل
بصراحته على المريد لا على المراد فتبصر وادر ويجوز ان تقول الشئ بلا
فهم ومعنى لفظه اذ يقه واطعمه فان التيقظ تفعل من لحظ لحظ
بالضم لفظا اذ ابتلع بلسانه بقية الطعام فى الفم او اخرجها
نه فصيح بشفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق
فكذا التيقظ اطلق ههنا ويراد به لازمه اعني الاطعام
والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه
كناية يكون استعارة تخييلية قرينة للكنية ولا ينافى
بينهما لان الكناية لفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فكذا
التخييلية اذ هى فى التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به الذى
هو امر عقلى واللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى كما مر
تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال لحظ فلانا من حقه
اى اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان للص

لبنة فقد / طعام الامام / بالمطبوعة / الذبذبة الخ / م في البشر / ما بالام للعهو / ما تعاد

عن الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات كناية تخيلية
كما مر ومعناه المحقق اى الغرض الاصلي من ارادة التلبيس بمعنى
الاذاقة والاطعام التربية والتعليم فالمعنى المتحقق الارادت
من قوله اردت ان لفظ هو الذي اردت ان اعلمه من كلامه
مجرور متعلق بالمنطق اعلم ان الظاهر ان قوله من كلام
للتبعيض فكانه اشار الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر
كلام الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول
محذوف اى المنطق شيئا من كلام الامام يحتمل ان يكون من
زايدة على قول من يجوز زيادة من في الاثبات الامام
هو اسم من يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والالهة
سم يقع على المعبود فهو ليت بضمتين جمع اسماء للصفة
يدل عليه انها توصف بها منلا يقال الله واحد ولا يقال
شيء اله وهو اى الامام مجرور مضاف اليه للكلام
المحقق مجرور على انه صفة الامام والخبر مجرور مبطوف
على المحقق ومع الجر بكسره الحاء المهملة وتنخها لكن الكسر
افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكسر
وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة
والذي عندي بالفتح وكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح العالم
المتن وقيل هو مقلوب من البحر قلبت مكان حيث اذا با
ع مكان الحاء وقدم الحاء مكان الياء لان العالم يجمع
العلم كما ان البحر يجمع الماء والعلم والماء كلاهما يبث الحيوة
اما الماء فظاهر وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء
حي واما العلم فبقول عمر من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا
فهذه المناسبة اى بمناسبة ان كلا من البحر والعالم يجمع ما هو

سبب للحيوة يطلق البحر المقلوب من البحر على العالم بطريق اطلاق البحر على العالم

هذه الحاشية

المدقق

بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الخبز المقلوب
عليه ايضا بهذه المناسبة ثم ورد صفة الحجر من دق فلان
الشيء اذا علم على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي ويلايمه
تولهم التحقيق اثبات المسائل بدلا يلها والتدقيق اثبات
الماخونة فيها انى مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل
بكسر بكون الكاف مجرورا وكونه مضافا اليه لانى والكلام فى
انى كلام فى ذى اللام وانى بكر كنية الامام وهو اى الكنية من
قسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بحسب اللغة لا
بحسب الاصطلاح وهو اما ان يصدر باب وام او ابن وبنت
اولا يصدر بشيء من ذلك فاول كنية كابى بكر وابى عمرو وام
كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي ﷺ والثانى وهو
العلم الغير المصدر باب او غيره اما ان يقصد به الذم او المدح
اولا فاول لا للقب بفتحتين والثانى العلم اى العلم الاصطلاحى
والا يلزم كون الشيء قسما من نفسه هذا تقدير كلامه وفيه
خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوى
لا بمعنى الاصطلاحى وهم قد صرحوا بخلافه والثانى انه جعل قسيم
الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا قسيمها الاسم دون العلم
حيث قالوا الكنية علم صدر باب وام او ابن وبنت واللقب
علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من
الاعلام يسمى اسما وهكذا قرره الشريف الجرجانى فى شرح
المفتاح وذكره المفصل ان العلم لا يخلو من ان يكون اسما كزيد
وكنية كابى من الاعلام يسمى علما فى اصطلاحهم كما يسمى كلمة
فيالضرورة جعل للقسم العلم بالمعنى اللغوى لا بالمعنى الاصطلاحى
حذرا عن توهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره عبد القاهر

الاستعمال وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة
لعلم مضافا الى علم آخر يحذف التنوين من العلم صوف ان و
جد لانه وسط الاسم والوسط ليس من مكان التنوين نحو جاء
ني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا اما لم يكن صفة له بل خبرا عنه
فلا يحذف شيء منها كقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين
عزير واثبات الالف خطا في ابن وكذلك لا يحذف فان ان اضيف
ابن الى غير العلم نحو هذا ابن اخي لان وقوعه بين العلمين اكثر ومن
ههنا يقال ثبوت التنوين في اللفظ وثبوت الالف في الخط مثلا
زمان فكذلك حذفهما وهواي ابن مجرور لكونه صفة عبد القا
هر وهواي ابن مضاف الى عبد وهواي عبد مضاف الى الر
حمن الجرجاني وهو مجرور صفة نسبية اي متحصله بناء النسبة
للامام لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب من الامام لان المراد معر
فته اي معرفة الامام بانه خرجاني دون بغدادي وغيره
سقى فعل ماض فاعله الله مفعوله ثراه الثرى ههنا با
لقصر التراب الندى وبالمد كثرة المال اي قبره ومنزله منصوب
تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه الثرى عائد رفع
على انه خبر بعد الخبر بقوله والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى الى
مفعولين كقوله تعالى وسقى هم ربهم شرابا طهورا والوا و
حرف عطف جعل فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو
من الافعال القلوب اي من ملحقاتها ومما يجري مجريها في الدخول
على المبتدا والخبر ايضا يتعدى جعل الى المفعولين الممتنع الا
قتصار على احدهما ولو زاد والموصول وقال التي يتعدى
يكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب او حذفه قوله للممتنعة الا
قتصار على احد للترفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه

من خصائص افعال القلوب وجوده في ملحقاتها الا تجرد الاولى للابتداء والخبر ثانيها خصائص

وفاعله

وفاعله مستتر فيه عايد الى الله الجنة مفعوله الاول هي في اللغة البستان
ومنه الجنات منواه اى مكانه من ثوى بالمكان اقام به
مفعوله الثاني والهاء فيه كالهاء في نراه وهذان الفعلان
اعني سقى وجعل خبران لفظا وانشاء ان لكنهما معنى فان الله
دعا لمن سقى وجعل انشاء السقى والجعل المذكورين اللجنان
بادة سقى وجعل في الماضي فيما ههنا في معنى الامر لانهما دعاء
والدعاء في قوة الامر فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر لك
نسقى وجعل ههنا بمعنى ليسق وليجعل فانما عبر عنه بلفظ
الماضي تفاءلا لكان سقى والجعل المذكورين قد وقعا وهو اخبر
عنهما بالماضي اوتاء وبانكانه راى اداء الدعاء بصيغة الامر
مستبعدا غير لايق لقانون الادب على ان حروفه اقل من حروف
الامر فلا يخفى وانما عطف ولم يعطف ما في قوة الامر على الاخبار
حيث عطف الآباعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخول
اخو مكاثرة وضحك في مجالس الآله فكيف انتا حيث عطف حسالك
حال كونه في معنى الامر على جملة الاخبارية السابقة باعتبار الصو
رة اى باعتبار انهما خبران صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية
من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد وهو اى عدم وقوعها
موقع المفرد ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي و
تقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول في ما اخره صحيح
ولو قال في الصحيح ولو قالوا في الصحيح كان اوضح لان هذا
يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح اخره وليس
كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن اخره حرف علة سواء
كانت في غير اخره نحو زيد او لا نحو احد والمثل بقولي حكم
الصحيح كما لا يخفى من زيد وعمرو مثل جاءني زيد ورايت

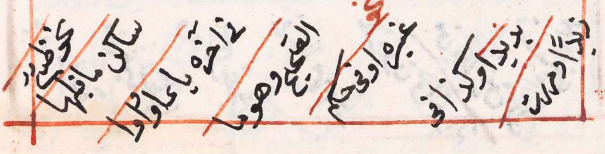

ورلو فانها في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث مثا
ل مثل هذا ظبي وكرسي ورايت ظبيا وكرسيا ومررت
بظبي وكرسي وكذا هذا اولو ومعزو ورايت دلوا ومعز
ا ومررت بدلو ومعزو والثاني من تلك المواضع الخمسة
في الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فيدبه اذا اضيف
الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود
بهذا القيد نظرا الى السوت الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم
لا عنه وعن غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا نحو اب كما مر
لكن لما اندرج غير المضاف منها في الموضع الاول واحترز الشا
رح عنها كما بدلك عليه قوله الا آتي قصدا الى انضباط الكلا
م والقرب من الافهام نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه
وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل
جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين و
ينبغي ان يحمل التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون
تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظا الاثنين والمثنى المر
تحل نحو البحرين علما للبلد وما بمعنى التكرار نحو كررتين
اي كرة بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعراب كلها
مثل اعراب المثنى الوضعي والرابع من تلك المواضع الخمسة
في الجمع المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحتر
زبه عن الجمع المكسر وهو تغير بناء واحده كرجال
فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول ولا تنس
ما ذكرته من وجه الاحتراز واولو بمعنى ذوي جمع ذو اي ذوا
وقد يقال انه جمع ذو على غير اللفظ بالواو والنون حذ
ف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها

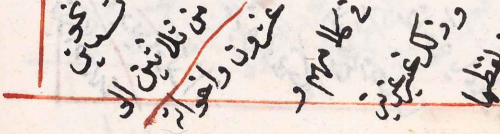

جاءني

جاء لي الزيدون والوما وعشرون ورايت زيدين وا
لي مال وعشرون ومررت بالزيدين وا لي مال وعشرين وا
نما كتب الواو بعد الالف حالة الجر والنصب اولو ائلا
يلتبس بالحرف جر وانما كتبوه في الرفع حملا عليهما و
يلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليس بجموع
لانه لو لم تمات الا وعشرون وثلث وبقيه مفرد اجمع بالالف
الواو يل لما كان وضعها وضع جمع السلامة لفظا ومعنى
الحقت به وجعل اعرابها وذلك بعرض بذكرها ولم
يكتف بالجمع والخامس من تلك المواضع الحمة في
كلا مكانا مضافا الى مضمر نحو كلاهما وكلاتا واحرز
به عن مضافا الى مظهر فانه اعرابه تقديري نحو كلا الرجلين
في الاحوال الثلث قبل الرفع اختصاص الاعراب بالحروف
حال الاضافة الى مضمر انه لما كان كلا عندنا مفرد اللفظ مثنى
المعنى واقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا الى لفظ
و بالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المضمر الذي
هو فرع المظهر لكونه كناية عند وقوع جانب المعنى الذي هو فرع
اللفظ فاعرب بالحروف الذي هو فرع الاعراب بالحركة واذا
اضيف الى المظهر الى الذي هو الاصل وقع جانب اللفظ الذي هو
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل حال النصب
والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض حال الر
فع قلت لما كان هذا ظاهرا من لفظ كلا لم يتعرض الا الى حالة الذي
يتعرفيه الف كلا اعني النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت
بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا اسما
مستقلا فانه في حكم الاستثنى كلفظ الاثنين ولوادر

ما ذكر في الجمع كان
الكلام مستقيما

في الاستثناء ما
يلحق بالجمع وليس

وفي الثالث
من جمع الثالث

ن كما على به

ومنصبا فان اعراب هذه الاسماء اى من اسماء الستة
الى هنا بالحروف وهو ظ ولفظى بالرفع عطف على محل قو
له بالحروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة يعنى بها ا
لحروف الذى هى اعراب على راى اوالحروف التى هى دلا يل الاعراب
على راى آخر كما مر والتقدير الاعراب التقديرى فى بقية
مواضع الاول فى الاسماء المقصورة وهى الاسماء المعربة
التى اواخرها الف مقصورة اى غير ممدودة اومنوعة
عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورا
ت فى الخيام و بقولنا المعربة يندفع النقض بلدى ومتى ظرفا
لكونهما مبنيين نعم لو سمى بهما لكانا معربين واعرابهما الز
لى سواء كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة
عن الواو والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة فى اللفظ
نحو العصا اولم تثبت مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا
عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذا حبلى واما صار
اعراب هذه الاسماء تقديريا بالعدم قبول الالف الظاهرة
او المقدرة الحركة ما دام الفا اذ لو حركته لاحرجته الى الخرف
آخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حيث كانت
مقدرا لعدم الاعراب فى الوسط فاذن تقدر اظهار الحركة
فقدرت فى آخر الكلمة ففى الرفع ضمة منوية وفى النصب فتحة
منوية وفى الجر كسرة منوية التالى من تلك المواضع السبعة
ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامى ورايت
غلامى ومررت بغلامى اوجمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو
هذه مسلماتى ورايت مسلماتى ومررت بمسلماتى فى الاحوا
ل الثلثة فى مذهب الاصح وقيل لان فى قوله بتنوين عوض

الكسرة الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب
فيكون محل الاعراب مستقلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضا
فة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحمل الحرف
الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين ان قيل كيف يكون
الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب
مبني والبناء يمنع الاضافة كما صرحوا به قلنا لا نم اولا ان
الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب الحق على ما حققه
بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد
وعمرو وبكر معرب بسكون آخره سكون وقفا لا سكون
بناء او موجبة اللفظ يتحقق بها بل يوارد المعاني مجردا
عدام ما يقتضي لحوق الاعراب باخره ولهذا ذكر في
قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل انهم
ارادوا به مكان الاختلاف سواء وجد بالفعل اولا
وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب نقول انهم قالوا
ان منع البناء الاضافة تحكم على الاعم الاغلب ولهذا
لم يمنع من الاضافة حيث واذا والذ وغيرذلك
واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالجملة عن
الجمع المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته الى المتكلم
لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي
لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقدر
في الرفع نحو جاء في مسلمي اصله مسلمون
فالياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر
في الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت
احدهما بالسكون قلبت الواو ياء نالو والتي هي علامة

الرفع وعوضه / الياء فيكون / الاعراب بالحروف / في حالة الرفع / تقدر بالضمة / وفي تلك الحالة

ما فيه اعراب محكي جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا علم
شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة
التابط اى الاخذ بالابط الى شخص وشرا مفعول تابط
ثم جعل اسما لرجل وهو ثابت بن جابر فهي باعرابه
تقديرا على راى والتفصيل مما مر ان الجملة من حيث
هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما راسا
من مبنى الاصل واما بعد العلمية فقيل انها من المبنيات
المحكية على ما بنيها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع
بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه الحروف كلمة واحدة فكان
مستحقا لان يجرى الاعراب المحكي حيث حكي لفظ الجملة
للدلالة على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه
لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح
ههنا مبني على هذا القول ومفردا في قول المحاذري لان
في قول النحاة باسرهم لانه سيبويه وكثير من النحاة قد حرم
ابان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من مرفوع المحل مبتدا
وزيدا مرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب
سيبويه وقيل بالعكس استشارا من نحو ضربت زيدا
فنصب زيدا اشعارا بان السؤال انما هو عن زيدا الواقع
في مفعول ضربت وذلك ان كلا اسم سواء كان مفردا
او جزء خبر من المركب كان معربا في الاصل وحكي ذلك
الاعراب فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المجرور
العايد الى كلا اسم تقديري والاوضح في العبارة ان
يقال فاعرابه تقديرا اخذف لفظ المحكم كما حذفت العالي
في شرح اللبنا فيلد وهكذا وقع في بعض النسخ هذا الكتاب

فيه اشارة

اشارة الى قول ان فيه قولا آخر سنذكره وتفصيل المقام
على وجه يتضح المراد انه نحو خمسة عشر اذا جعل علما قد
يجرى عليه الاعراب اللفظى ويجعل غير منصرف كبعلبك
فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه
بعد العلمية بهاية النصفية الاصلى وقال الاخرون انه علم محكى بنابه
معربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع المجموع وهو الاصح ثم هذا
لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق ان يجرى الا قال بعضهم انه متى
عراب فيه لفظا فصار كان الحرف الاخير مشتملا على كان قبل العلمية صح
الحركة البنائية المحكية تقدر ظهور الاعراب فيه لفظا فصا
معربا بالاعراب التقديرى فان قلت فلم تعين الاعراب
المحكى لفظا فى نابط شرا وجاز فى خمسة عشر علما تر
بالحكاية وجاز جوازا الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب
فى الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن
فى خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه
يترجح بناء على اعراب بخلاف بناء على نابط شرا فانه لو اعرب
لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يجوز العدل عن
البناء الى الاعراب ويجوز العدول عن اعراب آخر تفوت
به الحكاية كذا اجاب الغالى فى شرح اللباب ومما ينبغى ان يعلم
ان من المحكيات المعربة تقديرا العلم المركب الذى جزؤه
الثانى معرب باعراب معين معمول لما لا اعراب له لفظا
مثل ان زيدا وهذ وهذ ومن زيد والقيد الاخير احترا
ز عن المركب الاضافى نحو عبد الله وعن المركب من الاسم
العامل مع معموله نحو ضرب غلامه فان اعرابهما لفظى فا
ن الجزء الاول منهما بعد العلمية معرب بالاعراب العام بحسب العا

مامل الذى
مشغول باعراب
الاول فحكاية
الرابع من قبل
الواقع بعد
الاول فحكاية
فجهة الفعل

في الاسماء والمنقوصة وهي الاسماء التي اخرها ياء مكسو
رة ما قبلها نحو القاضي والرامي نان اعرابهما تقديري
حالة الرفع والجر نحو جاء في القاضي ومررت بالقاضي بالج
سكان الياء فيهما للاستثقال الكسرة والضمة على الياء وفي
وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رأيت القا
ضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في حالة النصب ايضا كما
جاء به في الرفع والجر اوكالفتحة لضرورة الشعر نحو قوله مهلا
بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا كان مدفونا مهلا
نصب على المصدرية لا مهلا المقدر وبني منصوب مفعول
جمع ابن سقط النون بالاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا
اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرون لنا في الصحا
ح الحلي الناصر وقوله لا تنبشوا نهي من نبش القبر والميت
اي خلع فسرة وتكفينه ينبش بالضم ومنه النباش
وبينا ضرف مونون والاستشهاد في ان موالينا با
لسكون في حالة النصب وانما قال لانه مفعول لا مهلا
المقدر الذال عليه معموله اي مهلا مع ان المقدر امهلا
امهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود ببيان العا
مل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في المدخول وكذا في المثل
بفتحتين لفظ امر من اعطى يعطي القوس من باريها اي نا
صتها من برى القلم من باب رمى يرمي وبالفارسية
تراشنده بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لا
عط وهذا المثل ماء حوذ قول الشاعر يا ماري ي
القوس بري ليت كحكم لا تنشد القواعط القوس
باريها ومثل يضرب لتفويض الامر الى من يجيد تهيئة

تكلل الحواضن / الناس من / الباء المفردة / الا بانهما يكون / باريها هو نحو / ومثل قول / فوض اليها

السبعة الجمع

السبعة لجمع المصحح مضافا ملاقيا كان بعده بريد قوله
تعالى وليقيموا الصلاة نحن قراء بالنصب فانه ليس بمضاف
مع ان اعرب بالحروف تقديرا او نحو مصطفو القوم فا
نه مضاف ملاق ساكن بعده مع ان اعرابه بالحروف
لفظا لوجود علامته فلا قال بدل قوله مضافا ملا
قيا ساكن بعده ملاقيا علامته مدة ساكنة كالما
ء في ليدخل نحو المقيمي الصلوة ويخرج نحو مصطفو القو
م نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم
ومررت بصالحي القوم فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا
وجرا لكنهما سقطتا اي الواو والياء في اللفظ لملاقيتهما
ساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم يسقطا
في الخط فالا بلتبس بالمفرد الذي يرها الاعراب فيه ملفوظ فهو
معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار في الخط في هذا
الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا يا
فثبت انه تقديري فلم يذكر المتقدمون هذا القسم و
ما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا
ذكر الاعراب التقديري من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو
مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القوم بالاعرا
ب التقديري في الواو المقلوبة ياء دون الواو والمحذوف
من مالا يتعدى به ولا يجري ما ذكروه في اعتراضه بوا
سطة من ان الحذف عارض بكلمة مستمكن والقلب
يكون بواسطة هو يجزء الكلمة نفسا ولهذا ذكر الشار
ح القسمين معا وقولنا ملاقيا ساكنا بعده
فيشتمل الى ساكن كان من نحو لام التعريف والا

والحق

في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو والياء ملفوظا بهما فكان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترزنا عنه السادس من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة اذ الالف ما ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاء في القوم ابو البشر في الرفع ورأيت ابا البشر في النصب ومررت بابي البشر في الجر وسابعها من تلك المواضع السبعة في التثنية مضافة والالف ما ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا بشر اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي بشر بكسر الياء فيهما لان حركتها التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك نحو بخلاف الالف في الرفع فحرك بالكسر المناسبة لبناء على فتحة ما قبلها فعاد الثقل الذي شي من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية في اللفظ وان كسرة لكسون بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظاهر ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعني من تمرتان على الحكاية في جواب لك تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما الهمز الالف لفظا حكاية لما تلفظ به لقائل الاول اي دعني مما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس فرشنا الاقدام المذالق جمع مزلق وهي المواضع الذي لا يستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحل ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات وكالافعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري

المستحق بها فيها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب
التقديري والمحل انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة
الاعراب لاحد بنائها على معنى متعلق يستعمل انها اي الكلمة
وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الاخر يظهر فيه
فالاعراب فالمانع من الاعراب المحل مجموع الكلمة لبنائه بخلاف
المانع في التقديري فانه هو الحرف الاخير ويرد قول الجمهور
والجار مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل او
كذا لو لهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم
استعملوا المحل ههنا مع انه ليس بموضوع لم يستحق الكلمة
الاعراب لاحد بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة
وان كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية الا ترى انه
يراد بالكلمة معنى مجازيا شاملا للجمل وغيرها لكن يبقى
ان يقال ان يزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر الاعراب اذ
لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا
لان ما الناصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي
ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما هو على الاصطلاح
حيث المتاخرين وهو الحق لما فيه من الامتياز واما الاولون
فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله العلامة في المفصل
الاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او محلا
فلا تلتفت هاهنا في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفائس
النحو يقال شنف اذا تباعد وذهب فيه حتى يعلق اي
يتشبث من علق الشيء الشيء اذا تشبثه وتعلق به ويبنى
هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء
على ثلثة معان اي ثلثة اوجه الاول الجر اذا كانت

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

لانتهاء لانها يفارقها من حيث ان مجرورها لا بد ان يكون
جزء مما قبلها كما بينا بحث يستدعي في الفعل المتعدي يحتى
جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي الى
ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك
اما بملاحقة الصعق نحو قدم الانسان حتى المشاة او
القوة نحو مات الناس حتى الانبياء او ادمعهم او كونه
جزء لما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها والشيء ملا
قبا بجزء ما قبلها كما بينا مثل ذلك الجزء في الصف المذكور
نحو غت البارحة حتى الصباح وهذا التلخيص مغني قوله فحذا
على تقدير كونه حرفا من حروف الجر اما المجرور اما ان ينتهي المذكور
قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى راسها فان الرأس ما
ينتهي به السمكة لان جزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى
عند ذلك المجرور نحو غت البارحة حتى الصباح شيء ينتهي
الليلة عنده لا بد لا بد ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء
النهار بل ملاق لها مع زيادة يعني التحقيق والبيان انما
اشترطوا ذلك لان الغرض الموضع في الفعل المتعدي يجب ان
يقتضي ما يتعلق الفعل به شيء فشيء حتى يأتي تعليم وذلك
الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء اولا في آخره
ثم اختلف النحاة في ان ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها
ام لا فقال وعند القاهر ان حتى ظاهره ان ما بعدها يدخل
فيما قبلها فاكلت الرأس بضم الهمزة مجهول الاكل وكذا اشتم القباح بكسر النون مجهول قام من النوم في المثالين المذكورين وكذا لا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب
والله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما

قبلها هذا قال ابن يعيش وابو البقاء الاول هذا الاخير الاستغراق مطلقا قيد مطلقا قيد

المغني النفي

المتخلل التي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعد حتى بعضا
مطلقا فقوله مطلقا ثم قبلها يدخل كالرأس مثلا والا
فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد
في المقتصد وفي كلام ابن الدهان في الفصول والثاني من
تلك المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاء في زيد عمرو ورايت
زيدا حتى عمرا ومررت بزيد حتى عمرو والاول الحال نحو
نحو جاء في القوم حتى عمرو لان العطف بحتى انما تصح بشرط
ان يكون ما بعدها جزء لما قبلها كما تحقق في موضعه
وقد اشار اليه بقوله ولكن شرطها اي حين كونه
للعطف بحاشة ما بعدها لما قبلها فهو يخالف سائر حروف
العطف في ايجاب بحاشة ما بعدها لما قبلها وانما اشترطوه لانها موضوعة للغاية او الدلالة على بعد
طرف الشيء اما طرفة الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء
او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من اعلاه الادنى فقد اخذ غايته لو طرفه
واذا اخذ من علاه فادناه طرفه وغايته فلهذا قالوا
ان حتى العاطفة انما يذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف
لا يكونان الا من جنس المغيا بضم الميم وتشديد الياء
مفعاه والغاية فقوله وذي الطرف عطف تفسير له فلا يقال
جاء في القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال ايضا رايت
القوم حتى امراة بالنصب ولا اكلت الخبز حتى الرمان
بالجر واذا اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك
بالتدبير التام فيما تقدم لديك هي اذا حتى العاطفة للجمع
مع انتهاء تعلق حكم لما قبلها بما يتناهى اجزائه شيئا

بحاشة ما بعدها لما قبلها فهو يخالف سائر حروف العطف في ايجاب بحاشة ما بعده لما قبلها

عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالتاء
وبل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كا
لجزء بالاختلاط ولا يجوز ان يكون ملاقيا بالجزئية كما جا
ز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها
لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى عن سائر اجزائه نحو
مات الناس حتى انبياؤه او ضعف منها نحو قدم النا
س حتى المشاة ليصح العطف باعتبار انه من جنس
آخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفى في ذلك اى
التغاير اللازم للعطف بان يكون اخر جزء المعطوف
عليه جنسا كما في الجارة اذ لا يكفي ذلك في المغايرة اللا
زمة في العطف ولهذا اظهر الفرق بين حتى العاطفة
وحتى الجارة من جهتين الاول عدم جواز كون مدخو
لها ملاقيا لجزء ما قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة
والثاني اشتراط الظرفية والقوة في العاطفة دون الجار
ة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص
العاطفة بالمظهر نحو اذا ان يقال جاء في القوم حتى انت و
اختصاص الجارة والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها
ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبر
نحو جاء في القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جا
ء في العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذا المقدمة
فاعلم انها اى حتى في قولك يجوز ان يكون جارة بمعنى
كي اى لا بمعنى انتهاء الغاية فان حتى الجارة كما يجيء بمعنى
انتهاء الغاية قد يجيء ايضا للسببية بمعنى كي وقيل قد
يجيء ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انها يجيء

الا ابن الحاجب النظام من المفعول لها ما لم يكن فعلا ضروريا او نظريا وان المصدر صادر موطئة بعد

والفعل

والفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية لان حتى الجارة
لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير بعده فحتى يجوز دخوله لكن الفعل
معها في تقدير المصدر والشروط اي حين ان يكون جاز ت
يعني كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا يعني ان يكون
الفعل الذي دخل عليه متوقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قديم والدخول في
الجنة متوقب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل
البلد اذ كان الدخول والسير قد انقطعا ولكنه في وقت السير
متوقبا وانما وجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان
المصدرية التي هي علم الاستقبال واعلم ان هذا اي كون ما بعد
ها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط الاضمار ان بعد حتى
الجارة سواء كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
او لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان في ههنا
للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك اي
ما بعد حتى مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق
بطبعه امر مستقبل متوقب وجوده عند اخبار المصنف بالنسبة
الى ما قبلها وهو ارادة التلبس والجملة الفعلية اعني يعلق
مع ما عمل فيه مجرورة المحل بحتى وهو ههنا متعلق بقوله
التلبس والمجرور ههنا هو العلق بطبعه شيء ينتهي المذكور
قبل حتى وهو ارادة التلبس الظاهر ان يقال وهو التلبس
عنده اي ينتهي عنده لانه والحاصل ان العلق وان لم يكن
جزء ما قبلها الا انه يلاقيه لانتهاء من لوازم التلبس ورا
دفه عادة فقد شبث وتحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز

ان يكون جارة نحو وكم هو ظاهر يجوز ان يكون عاطفة ايضا ههنا فيكون حينئذ معطوفا على التلبس الخ

الجملة منصوبة المحل لا يخرج ورة المحل كما اذا كانت جارة لكو
نها معطوفة على الجملة التي كذلك اى منصوبة المحل وهو المعطو
ف المعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل
لانها مفعول اردت واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكور
ة الناصبة لا لفظ بالتي بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه
اى لفظ يعلق منصوب بان مقدرة بعدها كما ذكر آنفا و
شرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها جانبا لما قبلها
موجودهنا لانها اى حتى ههنا للدلالة على احد طرفي
الشيء وهو اى ذلك ارادة التلميذ تعليم العالم للوالد و
طرفاه اى طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة
باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة التلميذ والعلق
بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة ليلائم قوله فيكون بين العلق
والتلميذ بجانسه بان يكون العلق جزء من التلميذ بتاويل
ان العلق سبب كون من لوازم التلميذ عادة كا
ن كالجزء من التلميذ والقوة منسادة ايضا لان العلق با
لطبع اقوى من التلميذ فالمعنى اردت بعني اردت ان المظ
من كلام الامام المحقق شيأ فشيأ يوما فيوما الى ان يحصل
بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا
ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس
مبتدأ وخبره كلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون
ابتدائية لفوات شرطها اعني تطرق امر من امعنت اى
اى اطنبت او سرعت بعني مبالغة كردم كذا في الدستور و
المعنى احسن تأمل وهذا البحث فائق من غوامض النحو
وفي مختار الصحاح الغامض ضد الواضح من باب ستهد

الاصطلاح

الاصطلاح ما يكون مبداء الحركة مطلقا سواء كان لها شعور
كحركة الحيوانات ولا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعل
غير شاعرة والاحجار والمراد من مبدء الحركة الصور النوعية
والنفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدء
الحركة من غير شعور كالصوم المحركة التي يكون مبداء الحركة
النهاء بطبعه من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص
مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا
اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما وقال في فخار والصحاح
الطبع البجبلة التي جبل عليه الانسان وهو في الاصل مصدر
والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو نوع التقي يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر
قريب من هذا والمراد ههنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته
ونفسه مجرورين والهاء ايضا مجرور المحل بالاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل
يوزن الفعل ضد المرّ مجرورة صفة للفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو
الموصول في قوله اى سبيل وقوله متعلق بيتفجر
والضمير المجرور عين عايد الى الموصول ولفظ مرفوع على انه فاعل يتفجر وهو اى لفظ ينابيع جمع ينبوع
وهو عين الماء مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل
الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا
ان من لفظ حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا
من الضمير المجرور في منه لوجوه الاول ان الحال اما البيان

جزء الفاعل او المفعول كما في هذا الضمير ينا فاعل والمفعول فلا يكون حالا من ضمير مجرور على ان هذا الوجه

لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضميره لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه لو تاخر التبس بالصفة في حالة النصب نحو لقيت رجلا راكبا قدمت في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طرد اللباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظ الحلو فيكون تقديره اي الكلام حتى يتعلق بطبعه منه من لفظ الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه قوله مبتداء راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول متعلق بتقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ في حيز الصلة اي الشيء الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على الموصول لانه اي ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز تقديم شيء من الصلة وابعاضها على الموصول لاستحالة تقديم الجزء الثاني من الشيء او جزء ذلك الجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظ حالا من ضميره اذ لو جاز لوجب تقديمه والتالي باطل لاستلزام المحال فالمقدم مثله الوجه الثالث ان لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا تقد

جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له في الاصل
فلا يقع الا حيث يصح وقوع متبوعها والمجرور بالاضافة
او بالحرف لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه وا
نما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بنا
ء على ان جر في الخ من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت
بهند راكبة في قوة اذهبت هذا راكبة فكما يجوز تقديم الحا
ل على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان
المحذور الذي ذكر في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم
اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكو
ن مناعنا عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا
اي كما يكون في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير
فيلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نم ما ذكر
بل اللازم ح اي على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم
ما في حيز الموصول وما في حيزه اي في حيز الموصول لا يكون
من تمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز
الموصول جايز الفاء للعطف وهذه الجملة معطوفة
على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة جزء
شرط محذوف فالفاء ح فصيحة وذلك اما لانصبابها اي
اي لاظهارها وابنائها عن محذوف او وصف صاحبها
كالكتاب للحكم وكلام الملخص تقدير الشرط هكذا اذا كان
كذلك اذا كان الولد مستحضر المختصر ومحيطا بمفرداته
فتطرت فيكون الجملة بمجموعة المحل على انها جواب بهذا
الشرط المحذوف ولا يذهب عليكم ان هذا قول بجزء
اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان يتحذ به في السعة اذ قد تقرر في

في فتطرت بجزء المحذوف تكلف واذا اختلفوا في الجزاء الاخير موقوف اذا

ولو حذف احد واجواب اذا من الجملة التي لا محل لها من
الاعراب قوله نكبة اى مرة وغباية الحب قوله والمراد
بها ههنا العمر ونصبك مجزوم باد او هو المتشهد فالفا
ء في فاصبر جزائية وفي كل تعليلية وكل مبتدأ وقوله
مستحلا اى مستنزلا خبره ودخول الفاء على خبر
المبتدأ اذا لم يوصف مما يستقه ويحتمل ان يكون
فكل غباية تصبك ويكون الفاء زايدة
متعلق تطرت وفي نظره في المختصرات عبارة عن فكره
وتاء ملوفيها لان النظر اذا استعمل مع يكون بمعنى
الفكر كما اذا استعمل بالى واللام وعلى بصار والترجم
والغضب على اللف المرتب والضمير في مختصراته
مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات عايد الى الامام
مجرورة لانها صفة المختصرات جمع والمضبو
طة مفرد فكيف يكون صفة لها والمطابقة تشترط بين
الصفة والموصول في الافراد والجمع اذا كانت فعلا اى
اذا كانت الصفة فعلا للموصوف وقايمة به كما سيجيء
هذا وعد بلاد تاء اللهم الا ان يقال المراد منه سيجيء في
آخر الكتاب ولا يخفى ركاكة وسيء هذا وصفا حقيقيا
ولو لم يكن فعلا له وقايمة به يسمى صفة سببية نحو جاءني
زيد الطويل غلامه فان قلت فما بالى فولهم ثوب اشمال
ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل الموصول وقايم به
فان الاشمال جمع شمل بفتحتين بمعنى العسق والامشاج
جمع شمج كبيتم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقا
ل نطفة امشاج ماء الرجل اذا اختلط بماء المراة

لكن كذلك
موصوف والموصوف
مع ان الموصوف
بالضرب والنظر
وصفان قايمان
قوة الاختلاط
ودمها والبنا

قلت

قلت هذا على ناء ويلان الموصوف من الاجزاء المتفا
رة من الوصف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء
ومتعوه بالجمع وههنا كذلك اى الوصف فعل للموصوف
فقايم به لانه المضبوطة قائمة بها قلت ههنا قاعدة
وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة
في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق
التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا التاء جا
ءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل
جمع مؤنث كقولنا في ناء ويل الجماعة فاما الثاني فلكونه مسندا
الى ضمير جمع المؤنث نحو جئ اللفظ في الاول والمعنى في الثاني و
في مثاله الرجل جاءت او جاؤا ولا يجوز الرجل لجئن
كما لا يجوز النساء جاؤا او ان جاز العيون والاباتم وههنا
ان المضبوطة اسندت الى ضمير المختصات فيجوز الجمع والافراد فا
فهم والمصنف اى اختار الافراد من هذين الجايزين للاختصا
ر في الافراد وكذا الكلام في قوله دون بعض
كلام وقد يجيء بعض اسفل ضد فوق وعلى ايهما يحمل يكون مع
فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت وحاصل
المعنى في مختصرات المضبوطة متجاوزا انا الاكثر المبسوطة هذا
على انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الا
قد ان يتعلق بفعل او معنى فعل والثاني انه اذا لم يسبقه ما
يطلبه لزوما او قع بعد النكرة المحضة فصفة لها وبعد
المعرفة المحضة فحال عنها وبعد غير المحضة منها فمحتمل لهما
والثالث انه متى وقع صفة او صلة او صلا او خبرا لا يتعلق
الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الا

فتقول قرأ دون ... منصوب على الظ ... في تسمع وقوله
اذا عرفت هذا ... ان يرفع الفاعل ... والاستفهام يجر ... ويبتدأ به ...

والعامل فيه اى فى نصب المذكور نتظرت يرد عليه انا لا نسلم
ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع فى موضع لم يسبقه
ما يطلبه لزوما من المبتداء ونحو وهو ظاهر ووقع بعد المعرفة
وهى مختصرات فهو حال وقد عرفت فى الحكم الثالث ان عامل
الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه اى فى نصب
دون على الحالية نظرت وهو لا ينافى ان يكون العامل فى
نصبه على الظرفية وهو المحذوف فان المنصوب على الظرفية
هو لفظ دون وحده وعامله محذوف والمنصوب المحل
على الحالية هو المجموع الظرفية اعنى دون مع فاعله المستكن
المنتقل اليه من عامله بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحمل على
ذلك لكنه تفسق وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة
كما لا يخفى واعلم ان دون يجئ بمعنى غير ايضا صرح به فى شر
ح اللباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية
اى نظرت فى مختصرات المنظومة غير كتبه المبسوطة تر بركتبه
جمع كتاب مجرور لا اضافة دون اليها المبسوطة مجرورة
على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير فى كتبه ليس جزء من
الموصوف لكن لما كان صحة توصيف كتبه بالمبسوطة سببا
اضافة الى الضمير ذكرهما معا الفاء فيه كالفاء فى
فنظرت وهو يتعدى الى معمولين الاول منهما قوله
والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لا كونها عائدا الى المختصر
ت واعلم ان التمييز فى المفرد انما ينصب بعد تمام مميزه با
لتنوين لفظا نحو عندى راقود خلا وبالتنوين تقديرا
كما فى غير المنصرف نحو عندى مثا قلذهبا وفى المبنى كالا
عداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو

كم رجلا عندك
وكم الخبرية نحو
نصف بينهما درهم
غيره نحو هذا خاتم
الذراع ثوبا
نحو عندى رطل

وربه رجلا او بنون التنية وشبه الجمع والاضافة
وقول المصنف اى تداولا واستعمالا من قبيل
ما تم تميزه بالنون تقديرا واليه اشار الشارح بقو
له نصب على التمييز من اكثرها لانه اى اكثر اسم تم با
لتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب
تمييزه فاكثر ينصب تمييزا على التمييز واما ان اكثر
بالتنوين تقديرا فانه غير منصرف وكل غير وكل غير منصر
ف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه اظهر تقديرا بنا
ء اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط العلة تما
رضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشا
رح بقوله لان كل تنوين يسقط بالاضافة ويمنع الص
رف كهذا التنوين ثابت تقديرا شيء وكيف وقد صرح
به في كثير من الكتاب ان كل تنوين حذف بغير اللام و
الاضافة فهو ثابت تقديرا وبكفيك شاهدا لما قلنا
في بعض شروح اللباب وغيره حيث قال واعلم ان
ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل تمييزيا
لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة التي
صلاحيتها الفاعلية بعد ان يصير فعل فعلان يصح
ان يقال اكثر ماله واما ان لم يصح لذلك فيجب الاضا
فة نحو زيد اكرم رجلا انتهى وقد بين لك ذلك ان
تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير
منصرف لانه ثابت تقديرا لسقوطه بالاضافة كما زع
م الشارح قوله وبالتركيب عطف على قوله بالاضافة تحت
عشر اذا صلح خمسة وعشرة منون ثابت تقديرا وان

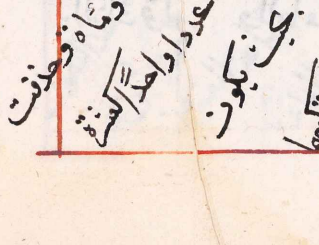

الواو والتنوين للانفصال وبين الجزء ان حذفت التنوين
عنهما للبناء لان التنوين التمكن لا يجتمع مع البناء و
هذا كله على ما جعله الشارح من انه تمييز من الكثر
ولا يبعد ان يقال انه تمييز من الناد الكثر والبه ذهب
شارح الضوء حيث قال هو تمييز من الناد الكثر لا من
تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صدفت او بمعنى
علمت انتهى منصوب على الظرفية والعامل فيه تقا
ورا جمع امام مجرورة لاضافته بين اليها والمفعول
الثانى لوجدت او هى بدل من الكثر ها على تقدير انه
وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل
معطوف على الماءة وكذا قوله وهذه الثلثة
اعنى الماءة والجلدة ستة كل واحد منها اسم كتاب للشيخ
عبد القاهر الجرجانى رحمة الله وهذا الاعراب اى كونه بدلا
من الكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت انفيت اما اذا
كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين احد
هما الكثر والثانى الماءة من قوله وهذا الاعراب الى
هنا تلخيص لما سبق وتبين له كما لا يخفى فعلنا
على منوين الفاء فيه كالفاء فى فنطرت فهو ماخوذ من
حال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر
الى الغالب والا فقد يكون استطال بمعنى طال مرح به الصحا
ح مصدرية فعل مضارع منصوب بان نا
علم مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب
المحل على انه مفعول اول لاكلفه وعايد الى الولد وهو اى
اكلفه يتعدى الى مفعولين الذى ثانيهما غير الاول ومفعو
ل الثانى قوله والهاء مجرورة المحل لاضافة جمع

اليهما عا

اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع ما
عملة فيه منصوب المحل على انها مفعول استطلت
اى احملة منصوبة معطوفة على اكلفه وهو اى احمله
يتعدى الى مفعولين كذلك اى كما يتعدى اكلفه اليها الا
ول الضمير المتصل والثانى قوله والهاء مجرورة
المحل لاضافة رفع اليها عايد الى الكتب مصدر
منصوب على انها مفعول استطلت وهو اى المفعول له
ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان
علة غاية متاخرة عنه فى الوجود نحو جئتك اصلا اما
او سببا باعثا عليه فى التصور ومقدما عليه فى الوجو
د ايضا نحو قعدت على الحرب جبنا مضافة الى مفعولها
وهو اى مفعولها لفظ هى اى لفظ ما موصولة جملة
جملة ظرفية صلة وقد من نظيره والموصول مع صلة
مجرور المحل لاضافة كراهة اليه ذكر الفاعل متروك
تقديره كراهتى ما فيها اى فى الكتب الثلثة والضمير
المستكن فى فيها عايد الى ما تقديره كراهتى ما حصل
فيها المعادة جمع شئ واشياء كقول وافوا
ل عند الكسائى وعند سيبويه اصله شيئاء وزنه
فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا
الهمزة الاولى الى الصدر اى قلبت اللام قلب مكان
موضع الفاء فصارت اشياء على وزن افعاء فعلاء الا
ول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثانى غير منصرف قال
فى الجاربردى ان لهم فى لفظة اشياء مذاهب
ثلثة فى انها غير منصرف بالاتفاق وعلة سيبويه بوزن

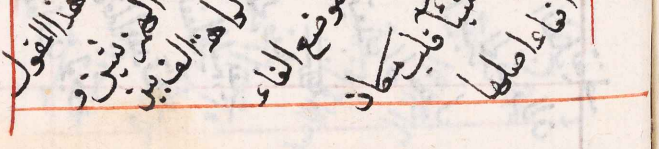

شابع ذابع وعند الكسائى بوزن افعال جمع شئ بوزن
فعل بالفتح والسكون ويلزم منع الصرف بغير علة وعند
عند الفراء اشياء اصله بوزن افعاء حذفت اللام
كراهة الف بينها جمع شئ بتشديد الياء بوزن فعل
بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ من غير الشابع
وعليه تقدير اكثر الكتب المعتبرة من العربية قول الشا
رح فعل الاول متصرف وعلى الثانى غير متصرف
لايخ بظاهره عن شعرب نقص وهى اى الاشياء
مجرورة فى محل النصب على الحال من الموصول وهو
فى معنى المفعول للكراهة بيان للموصول وان كان
فى الظرف مضافا اليها اليها اسم مفعول
من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلا
م المضبوط من انه لما جاز الامر ان اى الافراد
والجمع اخير الافراد الاختصاء واعلم ان شرط
نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا والثانى ان يكون مصدرا والثا
لث ان يكون مقارنا للفعل المعلل فى الخارج اى فى الوجو
د بان يكون وقع الفعل فى بعض زمان المفعول له نحو قعد
ت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل اخر زمان
نحو جئتك خوف من فراقك او بالعكس نحو جئتكم اصلا
حاكله فاذا وجد هذه الشروط الثلثة باسرها نصب
المفعول له وذلك لانه يصير حينئذ مشابها بالمفعول المطلق بد
خوله فى ضمن الفعل الفاعل لانه فعل لفاعل المذكور

مقارن لوجود الفعل المعلل فى الخارج ولان الفعل يشتمل على الحدث والزمان فيشبه المفعول المطلق

اقتضاء

اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد من هذه الشروط
يكون مجرورًا باللام اى يكون اللام وجبة لانه اذا فقد
ت هذه الشروط او بعضها لا يكون واخلا في الفعل المذ
كور مثلا اذا فقدت الشرط الاول نحو جئتك لاكرام الزوا
ير لا يندرج اكرام المخاطب في فعل المتكلم لان فعل هذا
لا يندرج في فعل ذاك وهو ظاهر وقوله لفقدان تعليل
لقوله يكون مجرورًا اى انما يكون مجرورًا باللام في
نحو جئتك لاكرامك الزايرلفقدان الشرط الاول فان
المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب في نحو جئتك للسمن
لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر فلا
يدخل في الفعل المذكور ايضًا لانه اذا لم يكن مصدرا
لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفي نحو
خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقد الشرط الثالث
فلا يندرج في الفعل السابق ايضًا لان الواقع امس لا يتصو
ر دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو ظاهر ان قلت
هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرايط قلت
يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرًا
فقط اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه
يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا ينا
سب ان يضرب تاء وبيانًا لتأديب او لتاء وبيه قال ابن مالك
كل جزء المستوفي شرط النصب شرط النصب مقرونا باللا
م اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس وستوى
الامران في المضاف ويجيء كميته. هذا اى يجيء تعليل
هذا المذكور وهذا ايضًا من مواعده الضرائر

ان شاء الله تعالى الواو الحال
للشروط في الاصل
قبل الشروط وهو من الافعال
الناقصة و

مستوفيه عايد الى الانباء فعل مضارع منفي بلا
جزاء الشرط يرد عليه ان يقال الاسم لا ان الشرط فان
ان لما خرجت عن حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فهو
اي قول المصنف وان كانت لا يح مثل قولك اكرمك وان آ
هنئني بعينه كيف ولو فرض ان بان على حقيقة الشرط
لما صح ان يكون قوله لا يح جزاء له فانه من تتمة الشرط
لكون خبر كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام الشرط
كما لا يخفى عليه الزوزني السلم وهو منصوب المحل لانه
خبر كانت والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية
نسلخ عنها معنى الشرط لانها وقعت موضع الحال من
الانباء وانما انسلخ لان الجملة الشرطية لبصدرها بحرف
الشرط المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها
فلا يكون حالا فهم لا يرفعونها تتمامها حالا الا بعد ان اخر
جوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنني واو
جيوا الواو في مثله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذكر لانه
لو ترك الواو ودخل اكرمك ان اهنني لتوهم انه جملة شر
طية جزائها مقدر بعدها وهو اكرمك للدلالة اكرمك المذ
كور عليه ولو علم انها واقعة موقع الحال منسلخة عن
معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا معنى ولا تقديرا
فلما جيء بواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها
اشارة الى انهم قد يرفعونها حالا من غير اخراج عن
حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن
ضمير ما اريد عنه الحال نحو ما جاءني زيد وان تسئل يعطه
فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون

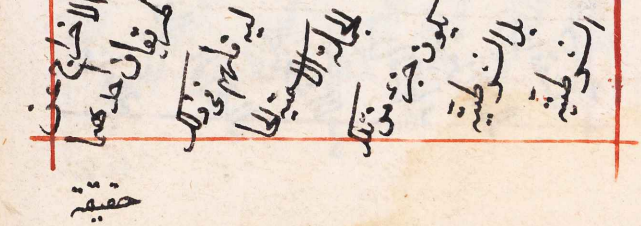

حقيقة

لحقيقة الشرط والثاني جعلها خبر المبتداء مع بقائها
على حقيقة الشرط وقول المصوان كانت لا يخ من قبيل الا
ول وهي الركاكة في مبنى المفعول فقول وان كانت لا يخ من
قبيل الحال عن المفعول لانها اى الاشياء عبارة عن الموصو
ل في كراهة ما فيها وهو اى الموصول منصوب مفعول للكرا
هة قبل الاضافة وسيجيء تحقيق هذه المسئلة في شرح
هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال هذا الوعد بهذ
الوجه مشبع لا لطوله كما لا يخفى على الذوق السليم

مجرورة بمن متعلق بلا تخلو فعل فاعل

والجملة معطوفة على المستطلت اى من الكتب والها يجرو
رة المحل بمن عايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت

اسم من اسماء الاشارة مبنى على الفتح بلا على
السكون لشبه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه
كما ان الحرف محتاج الى متعلقه تم اكن محله ههنا نصب
لانه مفعول لاستصفيت منصوب لانه صفة هذا

وعطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون
على كلا التقديرين تابعا لمحل المبنى وتابع المبنى تابع
لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مضى امس الدابر بكسراء
بل الدابر برفعه فان قلت لا جازة يا زيد الظريف
برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبنى على الضم قلنا
لمشابهة حركة المنادى المبنى حركة الاعراب في
العروض من حيث ان حركة الاعراب عارضة بسب
مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد
المعرفة عارضة بسب النداء معطوفة على

المضبوط ... مجرور ... والمجرور ... متعلق بتقع ... واعلم ان ... التشويق ... اتا عوى

عن المضاف اليه تحو يومئذ اصلها يوم اذ كان كذا وحين اذ
كان فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين وانما عوض
عن الحرف او عن الحركة الاعلال كما ذكر في تنوين جوار من
انه عوض عن الياء عند سيبويه وعن حركة عند المبرد وعن
الاعلال عن البعض منهم والتنوين فيه اى في كما تعوض عن
المضاف اليه اى من قبيل الشق الاول دون ما عداه اى عن

كل واحد اى من الكتب الثلثة مصدرية
فعل ماض والضمير فيه اى في تكرر عايد الى الكلام في قوله
عن كل منها وهو اى تكرر في تقدير المصدر بما مفعول
نفيت اى نفيت عن كل واحد منها تكريره ولا يجوز ان يكو
ن ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة
المتكررة وهو غير جايز لان المراد نفي التكرر دون
نفي المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اى بجواز نفي نفس المسئلة
المتكررة لم يكن الكتاب بفي المصباح مشتملا بهذه المسئلة
المتكررة ومراد هؤلاء الى الفساد لانه يلزم مثلا ان
لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قول
الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا
اشارة قوله ولا يجوز ان يكون موصولة الخ قيل لكن
فيه نظر لانا لا نسلم لانه يلزم من نفي المتكرر نفس المسئلة
المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان المتكرر هي الشئ
الموصوف بصفة التكرار داخل في المتكرر من حيث
هو متكرر ولا يكفي يلزم من نفي المجموع المركب من المو
صوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو
المسئلة النحوية ههنا مع الصفة التي هي تكرارها

لا يجوز ان

ان يكون كذلك اي ينفي الجموع بنفي قيد من قيوده واذا كا
ن كذلك نفي المتكرر ههنا بنفي تكريره لا بنفي لقه حتى
يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة - او لقول في رده ما
قيد ولا يجوز ان يكون موصولة اذ يجوز ان يكون ما مو
صولة بتقدير المضاف هكذا ونفيت عن كل منها تكرر فح
يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام

ما تكرر

منصوب على انه مفعول من نفيت او على انه حال من ضمير
نفيت بمعنى مستقلا متعلق باستقلالا وهو اي المعاد
مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرير معطوف على الاستقلا
لا فجاز فيه الوجهان من كونه مفعولا وحالا ايضا
متعلق باستقلالا فاعلم ان لفظ ان لمفاد مصدر ميمي كما
كما المفاد والسعدر لاجل الاستقلال او مستقلا انا لافادة التكرا
ر على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم
مفعول اذ لا يستقيم المعنى ح الا بارتكاب الحذف في فاعل
الاستقلال ومفعوله معا اي لاستقلال فائدة التكرار لمن
يستفيد لان الاستقلال لعدا شيء قليلا وفي الا يصور
في المفاد لان المفاد هو الشخص المستفيد على كونه اسم
مفعول ولا معنى لصدق قليلا لكن الشارح اقتفى الرضا
حب الضوء فقال وهو المفاد اسم مفعول من افاد يفيد
واللام فيه للعهد الخارجي والمعهود هو الولد فالمراد من
لمفاد الولد واللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل من استفاد
من هذا المختصر وقول من قال ان اللام في المفاد بمعنى الذي الى
تم في الصفة وهو فيها اي اللام في الصفة اي في اسم الفاعل وا
لمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لاحرز تفريق

فالجواب بنع على ان الموصول في المقامين والفرق بين الاستغراق

قوله قول من مبتدأ وبسط خبره وما بينهما مقول لقائل لأنا
نقول القول بكون اللام للجنس على مذهب المازني والأخفش
لا على مذهب من قال إذا اسم فإن اللام عنده في الصفات
مطلقا سواء كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب
وغيره أولا أي أو لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد
الأسماء كالمؤمن والكافر فإنهما اسمان لفاعلين معهودين
ويطلقان على كل فرد من هاتين الطائفتين من حيث كونه
مصدقا أو منكرا فيه ولهذا نراه يستعملها أي شخص كا
ن من العارف بمعنى التصديق والإنكار والجاهل بهما
وهذا نظير ربيحة إذا أطلقت على ذات المذبوح من غير
ملاحظة صفة وبيحة حرف تعريف خبرها اللام ولو سلم
أنه ليس ظرفا بل اسم موصول فلا نسلم أن الموصول ينافيه
الجنسية والاستغراق كقولنا الروم الذين يأتونكم الأزيد
أو اضرب العالمين بكسر اللام الأزيد ونحو ذلك فإنهما وإن
الذي واللام في العالمين موصولان كما بينا في هذين
المثالين للجنس والاستغراق اللهم صح الاستثناء الذي شرط
دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت من الا
ستثناء قبله وكيف ينافي الجنسية والاستغراق والعهد
الذهني جارية في الموصول والمضاف إلى المعرفة بإضافة
معنوية على نحو جريانها في المعرف باللام بعينه فليتأمل ولا
تخافة التطويل والإطناب لاطلاعك هنا على قواعدهم
حولها الواحد بعد واحد من أول الباب هو صفة
في الأصل بمعنى المغايرة في معاير الموخر أي في حال كون مغا
ير المدخر ويستوي فيه الأحوال كلها لأن فيه معنى تقضي فجرد

حرف فخصم
التعريف و
يأتيان
بمعنى الذي
ة فقد يخلو
التعريف فتقوم
باللام مع
كونها
للجنس
وإن كان نكرة

وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يرد ذلك ايضا في كلام العرب العربا ء بل في عبارة بعض العلماء ان في كلام المصنفين فكانهم جعلوا بعض المعاير وهو اى غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير استصفيت بالدال المهملة المشددة مجرور لاضافة الغير فيه وهو اسم الفاعل من الافتعال اصله مدتخر قلبت التا ء دالا فصار مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة فصارا مذدخر بالمعجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورة بجعل الدال ذالا والذال دالا والاوجا زفيه ايضا مذدخر بالمعجمة قبل المهملة بفك الادغام وتحليله نظرا الى اتحادهما في الذات منصوب على انه مفعول مدخر مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتمد ايضا على غير وهو في معنى النفي يعني ان اعمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اى مجرده عن اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم الفاعل شرط في عمله يكون بمعنى الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيدا ى الذى ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهة لفظا ومعنى وانما اذا كان بمعنى الماضي فشبيه الماضي معنى لا لفظا وشبيه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهة لا للماضي ولا للمضارع فلا يعمل عمل احدهما ومن يجب ان يعلم ان هذه الاشتراط انما هو في عمله في

غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه سوا كان على عدم عمله في

على الماضي والحال والاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا
سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضا
رب في داره عمرا امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي
لترفع وكذلك يعمل في الظروف والجار والمجرور مطلقا
لان الظرف يكفيه رايحة الفعل لاتساعه وكذلك يعمل
في المفعول المطلق من هذا الشرط لانه ليس باجنبي
والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما
اشترط في عمله الاعتماد على حدها لان طالبه للمعمول على
خلاف وصفه لانما وضعه الواضع للذات المتصلة با
لمصدر وهي لا تقع تقتضي فاعلا ومفعولا وانما اقتضا
هما باعتبار تضمنه الصيغ المصدر فالشرط في عمله وقعا
عند العمل موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك
اما يكون مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي
سنذكرها فح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل
اذ الاسناد من لوازم الفعل او لوقوعه بعد ما هو بالفعل
اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق
بالاحكام دون الذات وكذلك الاستفهام شانه ان يكون
من الاحكام والعوارض دون الذات الاول حرف
النفي نحو ما قائم زيدا لما في معناه اي في معنى حرف النفي
من الاسم او فعل في معنى نفي كغير وليس مثال الاسم كما في
قول الشاعر وان امرء لم يعين الابصار لخير وشين
نفسه كالمطالع فان مهما عمل نقيض النصب لاعتماده
على غير ومثال الفعل نحو ليس قائم الزيدين قوله وان امرا
في مختار الصحاح المرء الرجل يقول امرا صالح وهذه ا

ينصب ما الزيغ

ولا كذلك الا

مرأة صالحة فاذا اريد الفعل او الوصف قالوا رجل صالح وامرأة صالحة وفي التنزيل فنادته الملائكة وهو قائم يصلي

فيكون

يكون في الثلثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعن على
وزن يرم صفة امراء ولغير باللام الابتدائية المفتوحة
مفتوحة على انه جبار ومهين على وزن بحيث اسم فاعل
من اهان يهين اهانة والمطامع جمع بمعنى الطمع يعني ان
الرجل الذي لا يهتم الا باعمال صالحة لا يهين نفسه باظهار
الطمع في كل موضع الثاني من تلك الاشياء الستة حرف الا
ستفهام ملفوظا نحو اقايم زيدا او مقدرا كقوله ليت شعري
مقيم العذر قوي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر
منصوب على انه مفعول مقدما اي اقيم يعني يقولون عذ
را قوله شعري بكسر بين الشين والراء يعني علمي اسم ليت وخبره
محذوف ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والنقد
ير ليس علمي بما باشاعته بهذا الاستفهام حاصلا والا
ولى ان يقال ايضا حرف الاستفهام او ما في معناه فان
الشرط فيه هو الاعتماد والاستفهام سواء كان مستفادا من
حرفه او من اسمه نحو ابن جالس صاحبك وكيف يصح
ابتدأ ولم ما كرر صديقا والثالث من الاسماء تلك
الستة المبتدأ مريجا نحو زيد قايم ابواه منونا كقوله
وكم ملأ عينه من شيء غيره فان ملأ نصب عينه للاعتما
د على كم الخبرية التي ليست بمبتدأ مريجا كونه في الظا
هر نكرة وغير مختص بل مبتدأ منونا فانه مخصص
مع انه يرى ان قولك كم رجل لقيت يعني كثيرا من الرجال
ومن هذا علم ان تخصيص المبتدأ نكرة بالصفة
على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا ومحوظا او بالصفة
تقديرا نحو قولهم شخب في الاناء وشخب في الارض اي

لنحو رجل لبن في اللبن او بالصفة من الكائن في الدار فان الوصف

معناه وليس مقدرا كما تقدر في ضرب فقائما ضرب لان كم
لا يوصف اصلا فقد قالوا انا علم ذلك والرابع من تلك الا
شياء الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه الحا
سس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني
زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي في الحال اعني في مواضع
اعتماد اسم الفاعل فيها على ذوي الحال الاعتماد تقديرا
بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس منها الموصوف نحو
الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي بفتحتين
في كبرى اسم شرح الكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وتو
هم غفل عنه المصنف مقوله وزاد بعضهم على وجوه الاعتما
د ان يعتمد على حرف النداء نحو طالعا جبلا حيث نصب
طالعا جبلا على انه مفعوله للاعتماد ولكن المحققين قالو
ا الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا
نحو طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على الجبل وزاد بعضهم
ان يعتمد على انه المكسورة المشددة نحو انه قائما الزيدا
ن وما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه الاسماء المشتقة
كاسم الفاعل للمفعول والصفة المشبهة يعمل بالاعتماد وكذ
لك ما يجري مجراها كالمنسوب والاشارة مثل
شتى ابوك واسد الذبان فاستعير الاسد عن الجرى
نعمل عمله ولذا عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول
اعني المنسوب الى اسم وهذا الاشتراط اي الاشتراط الا
عتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش
منا فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قائم
زيد قائم فيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم

فاعله ساد مسد الخبر والثاني ان يكون خبر مقدم وزيد
مبتداء واما قايم الزيدان والزيدون فممتنع عند البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان او عن
الزيدون اى لكون قايم مفردا والزيدان ليس
كذلك والمطابقة للمبتداء شرط في الخبر المشتق نوعا وا
لسه وهما وتذكيرا وتانيثا ليصح ارجاع الضمير فيه
الى المبتداء وجايز عند الكوفيين الى قايم الزيدان او
الزيدون جايز عندهم وعند الاخفش على ان يكون
مبتداء وما بعده فاعله ساد مسد الخبر هذا
الخلاف بينه من غير تفرقة جاريهم في عمل الظرف في
الاعتماده على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف
على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتداء مصدرا كا
ن او غيره والظرف المقدم مع ما في الضمير المستكن فيه
المنتقل عن عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحذف و
غيره في الشرط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك
الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان كان لم يعتمد الظرف
لانه كان اولا اسمي على الفعل لانه من حيث هو حدث
جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الا
بتدائية كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش
لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط
في اعمال اسمي الفاعل والمفعو
ل به
متعلق بمدخروهي مصدر مضاف الى المفعول وهو
جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة
الى المتكلم او بالعكس بالنسبة المخاطب وذكر الفاعل مع

ث وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده البصريين شروط

اى الخالصة من تنافي الحروف عند الهجي و
من العربية نحو تطاطاء وانى تقع ومن مخالفة القياس نحو الحمد
لله الاحلد بفكّ الادغام من ضعف التاء ليو نحو ضرب
غلام زيد او باضمار قبل الذكر دتنافي الكلمات كقولنا او
ليس ولا مرحرب ضرب تقيد نحو لو استطلت بيد الدار عنكم
لنزعت على ما فصل كلا في موضعه مجرورة صفة العبارات
قال القضاعي كمال المتكلم قيل ما يقال شاعر فصيح و
كاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارة المفردة
نحو كلمة الفصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام في
المفرد مصدره فصيح مصيحة والنظم ولم يجمع من
اذ الموصوف جمع للاختصار كما مرّ في المنبوطة وغيرها
من الحروف الجازمة للفعل المضارع وهي خمسة لم نحو
لم يضرب ومسمى بالجحد المطلق في عرف الصرفيين لانها مو
ضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان يقع في زمان ولما
نحو لما يضرب ومسمى بالجحد المستغرق لوجوب ايصال
نفيها بالحال وذلك لانّ لما تنفي لقد ضرب وقد ضرب اخبار
عن المضي المتصل بالحال فكذلك نفيه وليس كذلك
بقية حروف لما وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة
المبنى تدل على زيادة المعنى وانّ الشرطية نحو ان تضر
ب اضرب ولام الامر اللام الموضوعة للامر سواء كان امرا للغا
ئب او المفعول الغايب والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم
الفاعل او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا لغة
ولا الناهية اى الموضوعة للنهي مطلقا فانها يجيء للمخا
طب والغايب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل

على الفاعل المخاطب لعدم الناء وقد تدخل لاغلب المخاطب واللام الغايب

فصل اللفظ

فيعم اللفظ المجموع الامرين مع النصر على كون بعضهم حاضرا
و بعضهم غايبا كما مر في الشراء فيدلك فلتفرض ان قلت
المفهوم مما ذكرت ان يجيء صيغة المتكلم في المعروف من
الامر والنهي وقد صرح ابو حنيفة بخلافه حيث قال في نصر
الفرا الوجهان للمتكلم غير الفرا الوجهان للمتكلم غيره لا
عاني الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت
مع كلامه انه لا يجيء من غير قاعدة بل لئلا يلزم الشيء لنفسه
او نهى عنها فورده في الاستعمال لكاد يصح انكاره مثل
قولهم ولتشرع فلتجب وغير ذلك ولهذا في الشريفا بقول
التكاكي فلتنتهها القوله اي اذا كان السابع في الاعتبار الخبر
والطلب وجب عليها نفسها اشارة الى ان صيغة الطلب
ليس على ضعفه بل المراد بها الاختيار عن وجوب السعيين
على من هو بصدد المذكور لذكر فانه نفسي فعل
مضارع مجزوم بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطوي
بالياء المدة كما بين في موضعه ان كان حرف العلة في اخر الفعل
المعتل بمنزلة الصحيح في آخر المعتل العين المعتل اللام وفا
علة مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة التصيف
منصوب لان مفعول لم اطو مجرور لاضا
فة ذكر اليه حرف جر محرور بها والتها مجرور
المحل لاضافة المسائل اليه عايد الى الكتب الثلثة والجا
والمجرور متعلق بل اطو حرف من حروف الاستثناء و
هي اي حرف الاستثناء واداوته الا حاشا وعدا وغير
وسوى وسوا وسواء بالكسر او بالفتح وخلا
ها وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبينه بمعنى

غير ولا يكون نقل لا تعلمها حافظ موجود نقل ساع مع فاعل جمع فعل ضد

وفاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب
المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر الشيء لان المستثنى
ليس من جنس المستثنى منه الذى هو ذكر والعامل اى عا
مل النصب والموصول مع الصلة الا العامل مبتدا والا
خبره او الفاعل الفعل السابق ذكره وهو لم اطو بواسطة
الا على اختلاف المذهبين او منصوب على انه بدل من ذكر
بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اى لم اطو ذكر شيء الا
اطو ذكر ما ندرج يكون الذكر الذى اورد فى التفسير هو
عين الذكر اولا لان البدل يكون والعامل ومن هذا يظهر
فايدة قوله فيما سبق وهو غير الذى هو المبدل منه او هو
بدل من المسائل فى من مسائلها والعامل فيه من اى لم اطو
ذكر شيء الا اطو ذكر شيء مما ندر اى من المسائل التى ندرت
هى قيل لان البدل يكون فى غير الموجب وشيء وما
مسائلها موجب والجواب المنفى الذكر المطلق شيء هو من المسا
ئل فمن كون اليه فى معناه لان اجب احالته ولما كان
ههنا اعرابا كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء فى منفصلة ولا
ما واو ثانيها ايضا ما واما ثم لما بقى ههنا احتمال كون
البدل من الضمير المجرور فى مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز
يكون بدلا من الضمير المجرور فى مسائلها لعدم قاعدة الماضى
المنفى للزوم ما ندر كتا مسائل وليس كذلك وذلك
لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون التقدير
لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا ما
بدل ما ندر فيرجع الدال ان يقال الا الكتب النادرة وهو
خلاف المراد وما قيل فى وجه الفائدة اذا كان بدلا

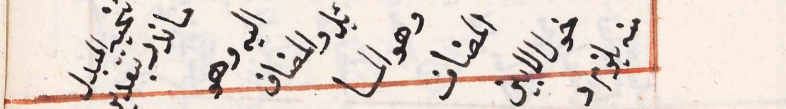

منه اى

منه اى بتقديره واذ النه من المبين وهو الهاء فى ما
عليها فاسد خبرا عما قبل وانما كان كذلك لان المراد بالتحية
التحية فى المعنى لا التحية فى اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم على
انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا هذا ويمكن
الجواب ايضا بان ليس المبدل فى حكم التحية لا معنى ولا لفظا اما الاول
فلان الاشتمال فيها فى غير بدل الغلط فائدة الاجمال اولا والتفصيل
ثانيا واما الثانى فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه فى بدل
البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال فى شرح اللب واللباب
ولكونه ليس فى حكم التحية لا يتبع ابدال غير المغضوب عليهم عن
الضمير المجرور فى النعت عليهم فلو كان فى حكم التحية مطلقا لما
صح لان التقدير صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم عليهم
فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه فى عليهم الثانى
فى المغضوب واما قولهم انه فى حكم التحية فايدان
منهم باستقلال المبدل بنفسه غير ذكر البدل ومفارقة التاكيد
والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ان قولك
صح لان المراد بالتحية فى المعنى لا فى اللفظ مما احسن
عطف على ما تذر فى حرف جر ما موصولة منصوب
لفظا بين منصوب لفظا على الظرفية وهى ضمير متصل مجرور
المحل لاضافة بين اليه عبارة عن النحاة لانه عايد اى
ليهم وعامل الظرف اى ناصبه محذوف وهو استقر وناعله
المنتقل اليه من عامله بعد حذفه مستقر فيه عايد الى ما والعا
مل مع المعمول اى الظرف مع ناعله جملة طرفية صلة ما
والموصول مع صلته مجرور المحل بفى متعلق شاع
معطوف على شاع او على تذر والاول اولى القرينة حرف

وهما اى الساكنان الياء والدال اى في المختصر متعلق بلم
ازد منصوب لانه لم ازد صلتها صفة شيئا
حرف استثناء موصولة فعل من الافعال الناقصة
قصت مع معموله جملة فعلية صلتها اسم مستتر فيه عايد
الى ما متعلق بقوله حربا بتشديد الياء بحذف الحرى
والاليق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما
كان حربا بالزيادة ثم اخر حربا رعاية للسجع والمو
صول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من ازد
شيئا والعامل الا او لم ازد على الاختلاف كما ذكره في
قوله وعلى البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد دون
الا بل هو لغو في الصلح والجملة اعني لم ازد مع ما عملت
فيه معطوفة على جملة لم اطوفهما اما في محل الرفع ان كانت
تاء فتظرت عاطفة او في محل الجزم ان كانت جزائية ومبا
حث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق
لكن فيها اى في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثنا
ء المكرر لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الا
فهام من الخرق بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان والتخريج وهي
تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان على عشرة دراهم
قوله عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره وعلى متعلق
بالخبر لان في معنى الفعل الاربعة الاثمانية الاسبعة الاستة الا
خمسة الاربعة الاثلثة الاثنين الا واحد ولو قال له عشرة
بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة
الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فالملازم في الاول خمسة وفي
الثاني واحد لا يليق ذكر وجه التخريج ههنا ولا علينا ان

نقول ان الا في الاول خمسة فلانها اخرجت من العشرة بقي
واحد وفي

ثمانية صارت

ثمانية صارت تسعة واخرجنا سبعة بقي اثنان وادخلنا معها ثمانية
واخرجنا خمسة بقي واحد ادخلنا معها صارت سبعة واخرجنا منها
ثلثة بقي اربعة وادخلنا معها اثنين صارت واخرجنا منها وا
حدا بقي خمسة فكذا ومزاحرج وكل شفع موجب واحل كذا
في الرضع وفي التعلق سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت على حد
ة لم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي هو المقدرة فالمثبت عشرة
وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي وسبعة خمسة
وثلثة وواحد فان الفاضل لما استثنى الاثنين بقي ثمانية ولما استثنى
ثلثة من تلك العشرة اذ لا بد ذلك ان يكون استثناء من العشرة
لا من الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصلح وهذا
الاستثناث الباقية كلها من العشرة فيقول الا تسعة نفي
تسعة من العشرة فبقي واعلم ان عبارة اللباب في هذا الباب
هكذا ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه كا
ن من النفي اثبات ومن الاثبات نفي نحو قولك على عشرة
الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى التسعة فالا زم خمسة ولو
ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى فالا زم واحد
اشتهر وقال شراحه يعني لو ذكرت بعد الا واحد الا اثنين
الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول له على عشرة الا تسعة
الا ثمانية الا سبعة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الى الا تسعة فالا زم ذكرا ذقلت الاربعة صار الا زم
ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي الا زم ثلثة ثم اذا قلت
الا ستة صار الا زم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي
الا زم اثنين ثم الا ثمانية صار الا زم عشرة ثم اذا قلت
الا تسعة بقي الا زم واحدا واعلم ان الاستثناء الماوى

الى الماوى او النقص من الاقل الى الاكثر او ضم الكل الى الكل انتهى واعلم

ت هذا فعلى الشارح اعتماله على عشرة الا اثنين الا ثلثة
الخ بدون التعرض الى الواحد بناء على هذه العبارة لكن يذ
هب عليك الظن انه في الكتاب مسئلة اخرى غيرها الا ينبغي
ان يترك فيها الآحاد كما لا يخفى على مدرك المحض فلهذا احتر
نا وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه وعليك بالتدبر واعلم
ان في تخريج المسئلة الاولى تقديرا اخر فذلك بيالي وجاء
في حيالي قبل العثور على ما ذكره الاعالي ثم وجدته هو المرض عند
بعض المحققين من قراء اللباب وهو الذي حققه بقوله
واعلم انه في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى مستثنى من الاول
ويكون المستثنى الاول الذي يستثنى منه الثاني ان كان الثاني
مثبتا وان كان منفيا كان الثاني منفيا ويقول وجه الضبط
ههنا امران الاول ان يجعل كل عشرة كالتسعة والخمسة و
الثلثة والواحدة منفيا ويجعل كل سقع كالثمانية والستة
والاربعة والاثنين مثبتا الثاني ان سقط المستثنى من المستثنى
منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى الثاني حافظا مبلغه
ثم سقط من هذا المجموع المستثنى الثالث وعلم حبلخان
مبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها
الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا عادت
تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة الثانية سبعة بقي
اثنان واذا ضم اثنان الى الستة عادت ثمانية واذا اخر
جت من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا ضم هذه الثلثة
الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة
ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة
واذا اخرجت من هذه الستة واحدا بقي خمسة هذا و

ههنا فوائد
اخذ من هذا
لا ينبغي ان
تحذف واو الحال
ان الفعل الواقع
بعد الا
بدل

الآبد

الا بعد النفي فان وقع بعد الامضارع لا يستوان يكون قبلها
فعل بل وجود النفي كان نحو ما زيد الا يفعل قيا وقل ما زيد
الا فاعل فيكون خبر المبتدا وان وقع بعدها فعل ماض يشترط
ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما ءاتينا هم من سورل
الا كان نواسخ معنى النفي في القسم نحو انشد الافعلت فان تعنا
ه ما الهلك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة
الاسمية بعد الا كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه فاذا
وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت
بزيد الا ابوه قايم وهي صلة في الاصل واما لواقعة بعد النكر
ة فهي صفة والا بوه ان يكون حالا عند من يجوز الحال
من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت
باحد والا زيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لا
ن الجملة لا تبدل من المفرد ومنها انه كما يكون مظهرا يجوا
زاضماره نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان
الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل من حذن زيد
فاجلده واحكم لفقه وردشهادته الا ان يتوب فعند
الشافعي يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة بالجملة الاخيرة
وذهب بعضهم الى التوقف والبحث خارج عن الفرض
فان قيل فما يقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فانها
الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف لان معناه لا حول عن
معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله قلنا
ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة
الاولى استثناء اخر دلالة الثانية عليه او نقول ان الحول
والقوة لما كان بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما

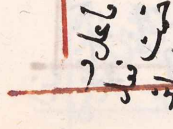

مفعول وهو الضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة
اما على جملة المصنف او على جملة لم ازد والاول اولى
من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه الا
ولوية لا يخفى على الذوق السليم مجرور بالياء متعلق
بترجمة لا يخفى ان ليس اسم هذا المركب المجموع
فلعل ذكر الكتابة بكون معمما تعظيما شائعا مجرور باضافة
الكتاب اليه من اضافة العام الى الخاص كما تم فضته
اى ليستبر يغ انما ترجمة بالمصباح لاستضاءة بانواره
على عط حرجت عن الحرب حسنا تدبر واللام حادثة والمصد
رية مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان
ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تاويل المصدر كما مر في قو
لحتى يعلوه ويستضيء فعل مضارع منصوب بها اى بان
المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اى ليستضيء وهو عا
ئد الى الولد متعلق بستضيء والضمير مجرور محلا لاضافة
الانوار اليه راجع الى المختصر والمراد بانواره مسائله ا
للطيفة ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة تبا
كنايتة لان المصنف شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع
ظلمة كالجهل والجملة اما الازالة اى ازالة الظلم في
المصباح فقط واما الازالة في المختصر فلانه بزيد لظلمة
الجهل بالممارسة متعلق بمزيد والاشتغال بعطف تفسيري وهو في الحقيقة من اشد الظلم انشئ له ما هو مع لوا
زم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور اى تشبيه
لمص المختصر بالمصباح في ضمن الاستعارة مكنية وهذا الا
ثبات استعارة تخييلية وقوله قرينة لها اما مرفوع على

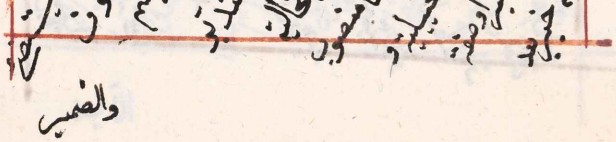

والضمير

المستتر عايد الى الولد منصوب على انه مفعول

بستفيء وهو بمعنى الغنايم جمع غنيمة واضافتها الى
اضافة العامل الى الخاص اى مغانم من اثاره فيكون اضا
فته بمعنى من كخاتم فضة لان المعانم هي المراد ة ههنا
هو الاثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو الفضة
فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهي كون المضا
ف مجمولا موجودة ههنا والمراد بها اى بتلك الاثار الحا
صلة من المختصر مسائله الشريفة التي هي فنون كل
مغنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الاثار اليه
راجع الى المختصر فعل فاعل ومفعول اى المفعول
الضمير البارز المتصل وهو عايد الى المختصر والجملة
معطوفة على جملة نرجت ومعنى كسرة طوبة طبا وهو
هذا النشر على كسر عبد القاهر لان الشباب المفترله
اذا نشرت طوبى على كسر القصار فكان المصنف شبه هذا
المختص بالثوب المطوى منصوب على انه حال
او مفعول حرف جر مجرور بها متعلق بكسرت
مجرورة لاضافة الخمة في الاصل باب البيت
انما سمي ههنا لانه لا يدخل في مشمول الا بعد المجاوزة
عن بابه اصله ابوب بدليل ابواب مرفوع على الابتد
اء صفة البناء هو نقيض الاخر اصله اول اوال على وزن
افعل على وزن مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا وا
دغم بدليل اول منكر وجمع على اوايل واوائل وقيد
اصله ووعل على وزن فعل فقلبت الاولى همزة
لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اواد

ل للاشتغال ٢ في القضاء اذا جعلت صوت ٣ مقدم فعول لتضمنها معنى او ٤ الاول او في هذا

المقام وفي الثاني قيل هذا العام وتأنيثه الاولى و
جمعا اولى مثل الاخرى والآخر جمع اصطلاح
وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء الجار مع
المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء مجرورة
صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات موافقا
للاصطلاحات لانها اي النحوية اسندت الى ضمير الجمع و
هو الاصطلاحات فجوز الوجهان كما مر غير مرة نا
ذ قيل ان النحوية ليس بفعل اصطلاحي ولا بعنا
ه مما يشتق منه الفعل فاين الاسناد قوله لانثى متعلق لما
يفهم من الكلام السابق اعني الاستفهام الانكاري
اي الاسناد فيه لانه لا وجود له اي للاسناد له الا فيهما
اي في الفعل وفيما معناه ولهذا تسمعهم يقولون ان ا
لخبر لا بد وان يكون فعلا او معنى فعل متاء قولين
مثل قولنا زاحوك وعمرو غلامك ومملوكه قلنا ان الياء
فيها اي في النحوية بالنسبة فيكون في معنى الفعل الفعل انما
التقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم مخص
كهاشم وبصرة فلا يصح الوضوء بواذانب وقلت نحو
ي وهاشمي ونصري اتخط في سلك الصفات حتى تقول بر
فع الهذي الغلام على انه فاعله في قولك رجل هذي تقلا
مه قلا استكمال وهي اي الاصطلاحات هنا بمعنى المصطلحا
ت ولهذا اي لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاح
اي حيث يصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع الاصطلاح
وان كانت مقصودا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع
وهو اي ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثيرة كالنقط
بمعنى المنقوط عكس
كالقول بمعنى
المقول والعطف
بمعنى المعطوف
والضرب بمعنى
المضروب وهلم
ذلك وهو اي

الاصطلاحات التي بحسب المصطلحات عبارة عن الالفا
ظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف
والكلام وانواعه اى انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية
والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل ان الجملة
اثنين اسمية وفعلية لان المركب المستمل على المسند والمسند
اليه الآخ اسمة او فى فعلية واسم فان بدئت باسم اسمية
كزيد قايم وزيد ابوه قايم وان زيدا قايم وهل زيد
قايم هيهات الامر وشتان زيد وعمرو وقايم الزيدان
وما قايم الزيدان عند الجمهور وخلافا لصاحب اللباب
فان مثل هيهات الامر وما بعده من الجملة الفعلية د
ون الاسمية وان بدئت بفعل سمى فعلية كقام زيد و
هل قام زيد وزيدا ضربته وباعبد الله ان التقدير
ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وجه احد ابن الحاجب
وصاحب اللباب الحقا ها اعتبارين اخرين وجعلا
هما قسمين اخرين من الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية
ان تجرد فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهى قسم من
اقسام مها سموها بذلك الاسم الاصلى اعنى الفعلية و
الافادة يضمن الشرط يسموها شرطية سواء كانت مر
كبة من الفعلين نحو ان يكرمنى اكرمك او من شرطين
معنى نحو ان كان متى زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك
يده لم يكتب وان لزوم الاضمار فسمى تلك ظرفية سواء
كان فى ملفوظا فى الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى
ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما فى الدار زيد وما ندا
مك زيد هذا قولنا فى الشرطية معنى قيد زاده صاحب

ز وما زيد قايم

الشرطية اللباب فال ... لفعل الامر ... لا يجوز ان ... ان الشرط ... اشارة الى ...

لا يوالون حرفي الشرط فاذا اراد واذلك دخلوا كان و
استدوه الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية فيكون الجملة
فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى وقوله التي تتوقف صفة الا
لفاظ عليها اى على تلك الالفاظ المقدرة للباحث الآ
تية فلهذا اى فلتوقف المباحث الآتية عليها قدم المص
هذا الباب الكائن في الاصطلاحات على سائر الابواب
هذا وارد فه واى عقيبه بقوله رفع اى مرفوع بالا
بتداء مرفوع تقديرا على انه صفة الباب
الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه مرفوع المحل على
الخبرية للمبتدا مجرورة على انها صفة العامل
مجرورة ضمنها ايضا اى كاللفظية بعد الصفة
وانما قدم هذا الباب على الثالث لان العامل المذكور
ة في الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية
والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازم ترفع الا
سم الواحد على الفاعلية والافعال للتعدية ترفع اسما
واحدا على الفاعلية وتنصب اسما اخر على المفعولية فهذ
قياس مطرد وترك قوله فهذا الكان اظهر في جميع الافعال
تلك ان يجري انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من
العرب اولا والسماعية مطردة مثلا قولنا ان الياء
تجر قولنا مثلا منصوب على المصدرية اى مثل مثلا
ونجر في على وزن يمد صيغة مؤنث ولم اى لفظ لم تجزم بفتح
الميم سماعي حر بقوله قولنا وقوله مخصر فيما سمع من العرب
صفة كاشفة للسماعي وليس كذا ان نجاوزانت عما
سمعته من العرب ولا تنكر ان المطرد يسحق التقديم

كذا قال في الاصل
في الضوء

في الضوء قوله النادر اي الساقط وقوله الخارج صفة
بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فكل
لكل قدمه عليه ثم قال

فاعرابه كاعراب السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه
لان اللفظية السماعية اقوى لانها يعرف بالحس البصري فيه
بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي اصوات
مخصوصة وهي ليست بمحسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال
تعريف الحس السمع والقلب معا كان اولى والمعنوية تعرف
بالقلب فقط لانه اي العامل المعنوية اما الابتداء
او الجزء ووقوع الفعل المضارع موقع الجنس الاسم الرافع
للمضارع او كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور
العامل في الصفة عند الاخفش على ما سيجيء في آخر الكتاب
في الباب الرابع ان كلا واحد معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب
ولا شك في مزيد ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء
الواحد المزيد بمعنى الفضيل لا فعل لها في الاحكام تميزت
عليها تفصلت وجمعت المزايا ثم قدم المص رحمه الله
لان المراد من علم
النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث
فيه من التعريف والتنكير والتذكير وغيرها فانها من
تتمات الفن وليست بمقصودة من هذا الفن وان كانت
مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود من هذا الفن
وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث يشمل الثاني
المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود

من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن فلهذا قدم الرابع فالصفة والاضافة من العوامل

ذكره في قوله من العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم
يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع موصوفها جمع وهو
العوامل يعلم ماذكره في الكتب المظبوطة اى في قوله تختم
اتم المظبوطة وقعت تصحيفا من المبسوطة لكن لا
يدهمنا ان يذوجه الحصر الابواب في الخمسة بان يقال ان
المبحوث عنه في هذا الكتاب لابخ من ان يكون موقوفا
للمباحث الآتية اولا فالاول الباب الاول وان كان الثا
وهو مالم يتوقف عليه المباحث الآتية فلابخ من ان يكون
البحث فيه من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلابخ
من ان يكون العامل فيه لفظيا او سماعيا او معنويا فالاول
اى ماكون العامل فيه لفظيا هو الباب الثاني والثا
اى ماكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث والثا
لث اى ماكون العامل فيه معنويا هو الباب الرابع وان كا
وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العا
ملية وهو الثا الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون
البحث من جهة العاملية ان يكون هو الباب الخامس
الذى في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيأ آخر
لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولا اى الحكم بالانحصا
ر اما عقلا اى مردد بين النفي والاثبات يجزم العقل
بحد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقرائي
لا يكون كذلك بل سند الى التسع والاستقراء هذا هو
المشهور بين الجمهور لكن قد اعترض بعضهم قسما آخر
سيتم حصرا جعليا وبيان ذلك الاستقراء اما
ان يتعلق بجعد جاعل اى يكون المقسم مما جعله دل
على تقدر تلك الاقسام كالمصاع المجعول على الابواب

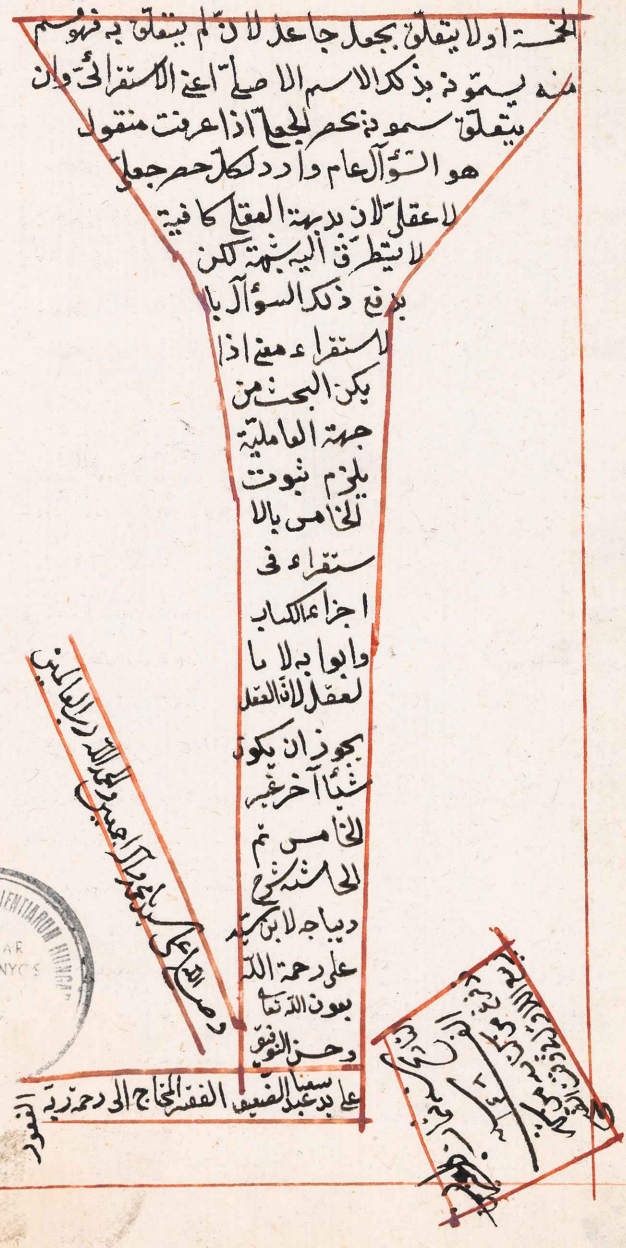

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

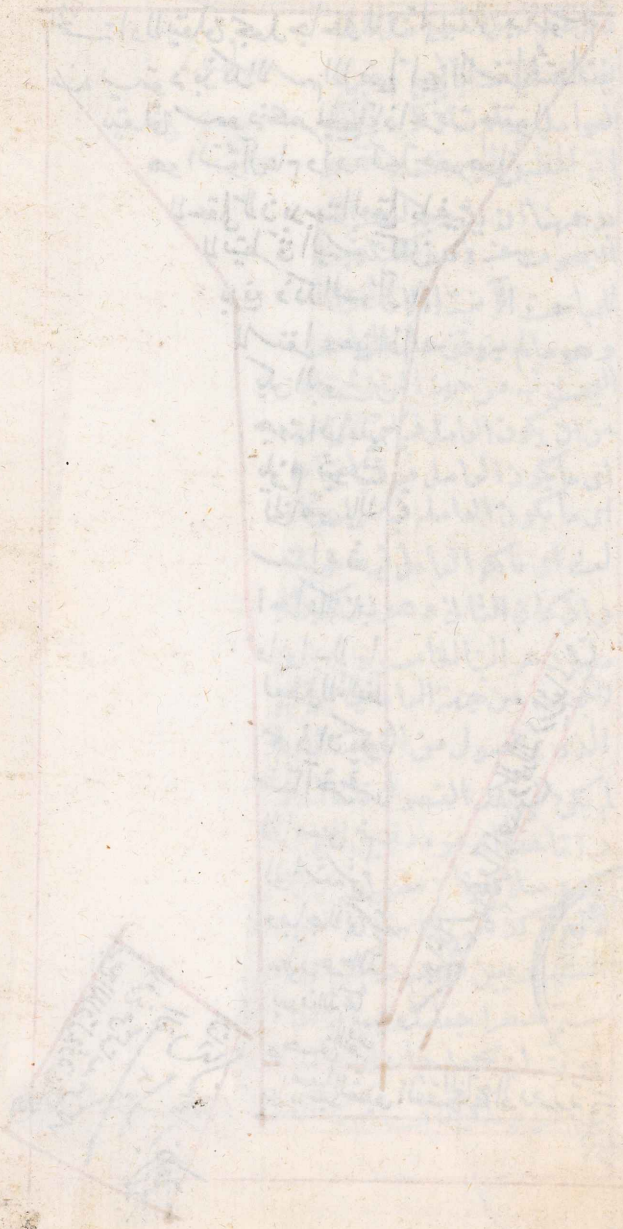

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19